

جامعة الإسراء
ISRAA UNIVERSITY



مبادئ

المحاسبة المالية (1)



أ. مي عبد ربه الجرجاوي

ACCT1301

كلية العلوم الادارية والمالية

2015

مبادئ المحاسبة المالية (1)

إعداد

أ. م. عبدربه على الجرجاوي

(2015)

مقدمة الكتاب:

يعود أصول علم المحاسبة إلى عصر الحضارات القديمة مثل الحضارات الفرعونية، والإغريقية، والرومانية حيث كانت المحاسبة عبارة عن نشاط ينصب على "التسجيل ومسك الدفاتر".

"RECORD AND BOOK-KEEPING".

ففي العصور القديمة كان الأغنياء يعطون بعض الأفراد الحق في إدارة مواردهم الزراعية والاقتصادية، على أن يقوم هؤلاء الأفراد بتسجيل الوارد والمصروف من هذه الموارد مع إصدار كشف حساب "account" يوضح كيف يتم إدارة هذه الموارد.

ومع التطور التاريخي فقد ساهم اختراع العرب للرقم صفر، في تطور المحاسبة عبر العصور حيث كانت نقطة محورية في تطور هذا العلم، وفي تاريخ المحاسبة فإن الفضل في اكتشاف نظام القيد المزدوج المستخدم حالياً يعود للإيطالي (لوقا باشتيلو).

ويتناول الكتاب مفهوم علم المحاسبة، ونشأتها وأهدافها وأهميتها بالنسبة للمجتمع، ومنه يهدف الكتاب إلى تعريف الطالب بمفهوم علم المحاسبة، والمصطلحات والتسميات المستخدمة في هذا العلم مع إجراء التطبيقات العملية للدورة المحاسبية، في عمليات تنظيم القيد المزدوج والتسجيل في المستندات والكشوفات والدفاتر المحاسبية للأصول الثابتة والبضاعة والأوراق التجارية والنقدية والالتزامات طويلة الأجل وقصيرة الأجل، وإجراء عمليات الترحيل إلى سجل الأستاذ العام، و الترصيد ثم استخراج ميزان المراجعة وصولاً إلى إعداد الحسابات الختامية (القوائم المالية) والمتعارف عليها دولياً.

يزود الكتاب فصولاً من للمواضيع ذات الصلة للمحاسبة المالية (1) مدعوماً بتمارين شاملة على كل فصل من فصولها حتى يتمكن المستفيد من الإلمام التام بالمادة العلمية من الناحية النظرية والعملية بنفس الوقت.

ونسأل الله السداد والرشاد، والله من وراء القصد.

أ. مي الجرجاوي

غزة - 2015



الفصل الأول

مدخل علم المحاسبة المالية



الفصل الأول

مدخل علم المحاسبة المالية

تمهيد:

المحاسبة هو احد العلوم الاجتماعية والمتطورة، حيث يواكب التغيرات والتي تطرأ على البيئة الاقتصادية المحيطة بالمنظمات، فقد ازداد الاهتمام في علم المحاسبة بعد التطور الملحوظ في التكنولوجيا والنظم الاقتصادية، وتعقد العمليات التجارية وتنوع الأعمال التجارية، مما تطلب من الأدباء والباحثين في علم المحاسبة، في التركيز على جودة المعلومات المحاسبية، حيث إن المعلومات المحاسبية والتي هي بمثابة "المخرجات"، تعتبر أساسا لاتخاذ القرارات الاقتصادية، كقرارات تتعلق بتخفيض تكاليف المنظمة، وقرارات تتعلق بخيارات تمويل المنظمة، وقرارات تتعلق بالمفاضلة بين المشاريع الاقتصادية، كما أن المعلومات المحاسبية تساعد الإدارة في القدرة على التنبؤ بواقع حال المنظمات في المستقبل القريب.

وبالتالي فان المحاسبة المالية كنظام يبدأ من مدخلات، وهي تتعلق ببيانات عن العمليات التجارية والغير التجارية، والتي تعالج من خلال الإجراءات المحاسبية والمتق والمتعارف عليها، لإخراج معلومات مالية مفيدة لمستخدميها تساعدهم في عملية اتخاذ القرار.

نشأة المحاسبة وتطورها:

المحاسبة علم من العلوم الاجتماعية، التي نشأت لتلبية احتياجات الإنسان الخاصة، بمعاملاته المالية والناجمة عن تبادل السلع والخدمات، فلقد ظهرت المحاسبة منذ القدم وتطورت نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية للمجتمع البشري حيث كان الفرد يسجل ما له وما عليه.

وقد مرت المحاسبة أثناء تطورها بأربعة مراحل:

1- المرحلة الأولى (تكوين وتطوير الجانب الفني في المحاسبة):

هي مرحلة نشأة المحاسبة عندما استخدم الإيطاليون والإغريق وقدماء المصريين والرومان السجلات المحاسبية بالرغم من عدم تطبيق مبادئ علمية أو قواعد منسقة للتسجيل، وقد كان لانتشار التجارة والبنوك في إيطاليا دور كبير في تطور المحاسبة في هذه المرحلة.

2- المرحلة الثانية (الاهتمام بالمحاسبة مهنياً وأكاديمياً):

من جانب الاهتمام المهني، فيه ظهرت المعاهد والجمعيات المهنية مثل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي وجمعية المحاسبين الأسكتلنديين، وجمعية المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز وغيرها من المعاهد والجمعيات المهنية التي ساهمت في وضع أسس وقواعد عامة للتسجيل والتقرير عن النشاط المحاسبي.

أما من الناحية الأكاديمية فقد ساهم الباحثون في تطوير المحاسبة، ومنهم عالم الرياضيات الإيطالي (لوكا باشيلو) الذي ينسب إليه وضع نظرية القيد المزدوج (Double Entry) Theory في عام 1494م وهي ما زالت مستمرة حتى اليوم، ومن العوامل التي ساهمت في تطوير المحاسبة في هذه الحقبة الزمنية، ظهور الثورة الصناعية، وظهور شركات المساهمة. و ظهور شركات الخدماتية العامة مثل (الكهرباء، الاتصالات، الغاز، النقل وغيرها وأخيرا تطور النظام الضريبي وقانون الدخل الضريبي على الشركات والأفراد.

3- المرحلة الثالثة (النظر للمحاسبة كنظام للمعلومات، "المحاسبة الإدارية"):

وفي هذه المرحلة كان التركيز على خدمة إدارة المشروعات ومساعدتها في اتخاذ القرارات، وذلك عن طريق المحاسبة الإدارية، أي توجيه البيانات والمعلومات المحاسبية لخدمة الإدارة، وساعد على ذلك ظهور مدرسة الإدارة العلمية ورفعها لشعار مهم هو (أن ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته "What can not be measured can not be managed").

4- المرحلة الرابعة (المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية):

هي أحدث مراحل التطور المحاسبي، وتعني أن الوحدات المحاسبية " المنشآت " عليها أن تراعي النفع العام الذي يقود المجتمع ويساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وإظهار المكاسب.

ومن دراسة التطور التاريخي للمحاسبة نستطيع أن نحدد بعض الحقائق المتعلقة ببنشأة المحاسبة وتطورها:

1- المحاسبة وليدة ظروف اقتصادية وقانونية واجتماعية، ولقد تطورت مع تطور الحاجة إلى البيانات المحاسبية لخدمة طوائف متعددة

2- المحاسبة وسيلة وليست هدفا ولقد تطورت هذه الوسيلة في مراحل متعددة، فمنها وسيلة لخدمة آل أداره إلى وسيلة لخدمة المجتمع ويجدر الإشارة هنا أن كل مرحلة من هذه المراحل ليست بدائل وكل منها لا تحل محل الأخرى التي تسبقها ولكنها في رأي مراحل مكمله لبعضها البعض وتؤدي إلى زيادة مسؤولية المحاسب فعليه أن يقدم البيانات اللازمة في الوقت والقالب المناسب لكل طائفة من الطوائف التي تحتاج إليها.

3- أن تطور المحاسبة مع تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى ظهور فروع متعددة فمن المحاسبة المالية إلى المحاسبة الإدارية بفروعها المختلفة إلى المحاسبة الاجتماعية وكل من هذه الفروع يخدم فئة من الفئات التي تحتاج إلى البيانات المحاسبية.

4- مع تطور التبادل التجاري وظهور الاختراعات والنمو الصناعي، كان لابد للمحاسبة أن تكون علم له نظريات وفروض ومبادئ ومفاهيم علمية واستخراج وتحليل النتائج المالية.

المحاسبة وتطورها في فلسطين:

كما ذكرنا سابقاً أن هناك العديد من المنظمات المهنية العالمية، التي ساهمت بشكل فعال في تطور المحاسبة كالجمعية الأمريكية (AAA) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ومجلس قواعد ومعايير المحاسبة المالية (FASB) في الولايات المتحدة الأمريكية، ومعاهد المحاسبين القانونيين في كل من إنجلترا وكندا و أستراليا والتي تعمل جميعاً على تطوير علم المحاسبة وذلك من خلال البحوث والدراسات وتقديم توصيات ووضع المبادئ المحاسبية التي مكنت هذا العلم من مسايرة التطور الاقتصادي، وخدمة إدارة الوحدات الاقتصادية والمستثمرين والمجتمع.

وفي عام 1979 تأسست جمعية المحاسبين والمراجعين في مدينة غزة، والتي ساهمت في متابعة المعايير المحاسبية الدولية، وتنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق الفلسطينية، ومنح العضويات للمحاسبين والمدققين، وهي سارية حتى اليوم في كل من القدس وغزة والضفة.

محاور علم المحاسبة المالية:

يوضح الشكل التالي المحاور الأساسية والتي سوف يتم دراستها حول علم المحاسبة المالية، وهي تنقسم إلى خمس محاور أساسية كما هو موضح بالشكل التالي: -

تعريف المحاسبة المالية	البيانات الأساسية للمحاسبة المالية	المعادلة المحاسبية	استخدامات المعادلة المحاسبية	القوائم المالية
<ul style="list-style-type: none"> • أنشطة المحاسبة المالية • مستخدموا المعلومات المالية 	<ul style="list-style-type: none"> • أخلاقيات المهنة • مبادئ المحاسبة المتعارف عليها • مبادئ القياس • الفرضيات 	<ul style="list-style-type: none"> • الأصول • الإلتزامات • رأس المال 	<ul style="list-style-type: none"> • تحليل العمليات المالية لأحداث اقتصادية • معالجة العمليات 	<ul style="list-style-type: none"> • الميزانية العمومية • التغيير في حقوق الملكية • قائمة الدخل • التدفقات النقدية

مفهوم المحاسبة المالية:

علم المحاسبة كما قلنا هو علم يتطور بشكل متسارع، ومنه فإن تعريف علم المحاسبة يختلف باختلاف الأزمان متأثراً بالتطورات القائمة عليه، ولكن فقد عرفتها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) بأنه: هي مجموعة من المبادئ والأسس والنظريات والمفاهيم المحاسبية، التي تحكم تسجيل العمليات المالية بطريقة منظمة وتبويبها وتلخيصها في شكل قوائم مالية، بهدف تحديد نتيجة أعمال

المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة زمنية معينة، وتحديد المركز المالي في هذه الفترة وحتى يستفيد جميع الأطراف في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

ومنه فانه بالإمكان تعريف علم المحاسبة: هو ذلك العلم الذي يبحث في طرق تحديد وتسجيل وتبويب وتحليل المعاملات المالية المختلفة للمنظمة وتوصيل نتائج العمليات عن تلك الأحداث الاقتصادية بشكل تقارير مالية وقوائم مالية لخدمة مستخدميها لخدمة أغراضهم.

Accounting: consists of three basic activities - it identifies, records, and communicates the economic events of an organization to interested users.

ومن هذا التعريف يتضح لنا بان المحاسبية (المحاسبة المالية) لها بعدين أساسيين هما **البعد العلمي والبعد الفني (العملي)**.

- **البعد العلمي:** بأنه علم المحاسبة يستند على مجموعة من المبادئ والمعايير والفرضيات والنظريات التي تحكم عملية تسجيل المعاملات المالية للمنشأة.
 - **البعد العملي أو الفني:** وهو ما يتعلق بالجانب التطبيقي للمحاسبة، كمهنة من خلال تسجيل وتبويب العمليات المالية، وبيان أثارها على نتائج أعمال المنشأة، ومركزها المالي.
- كما أن التعريف عند التوسع به فإنه يقودنا في التفرقة بين مسك الدفاتر (Book-Keeping) وبين المحاسبة (Accounting)، حيث أن مسك الدفاتر متمثلاً فقط في تسجيل العمليات المالية و استخراج النتائج وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وضمن المعايير الدولية، بينما علم المحاسبة هو اشم، فان علم المحاسبة يعمل على دراسة وتطوير وصياغة تلك المبادئ والمعايير المحاسبية والتي يعتمد عليها مسك الدفاتر (bookkeeper) عند تنفيذ مهامه.

Accounting : process includes the bookkeeping Function .

Bookkeeping: usually involves only the recording of economic events. It is therefore just one part of the accounting process. In total, accounting involves the entire process of identifying, recording, and communicating economic events .

وظائف المحاسبة وأهدافها:

يجب في البداية التفرقة بين الأهداف والوظائف، فالهدف: هو الغاية التي يرغب في تحقيقها، في حين أن الوظيفة، فهي مجموعة الأعمال التي يتم القيام بها من أجل تحقيق هذه الغاية. وفي ضوء ذلك يمكن القول أن للمحاسبة المالية الأهداف والوظائف التالية:

أولاً: وظائف المحاسبة المالية **Functions of Financial Accounting**:

- 1- **(Recording) تسجيل العمليات المالية:** وهو تسجيل العمليات المالية والتي تتم في المشروع عند حدوثها والاعتراف بها وفق تسلسلها الزمني بهدف الرجوع إليها عند الحاجة.
- 2- **(Measuring) القياس:** بعد تحديد العمليات المالية يجب قياسها بوحدة النقد (الدولار - الدينار - الشيكل)، أما العمليات التي لا يمكن قياسها بوحدة النقد يتم تجاهلها لأنها عمليات غير مالية.
- 3- **(classification) تبويب وتصنيف العمليات المالية:** ويأتي هذا الهدف لتسهيل تحديد نتائج الأعمال، والتعرف على بنية المشاريع الحالية من أصول والتزامات وحقوق الملكية (رأس المال) جزاء العمليات المالية المسجلة.
- 4- **(Extracting Results - Output) استخراج نتائج الأعمال بعد معالجتها محاسبياً** وبيان المركز المالي للمشروع للتعرف على التغيرات في أصولها والتزاماتها ورأس مال المشروع وذلك من خلال التقارير المالية والقوائم المالية للمشروع.
- 5- **(Commutating & Delivery) توصيل المعلومات المالية والمتمثلة في تقارير مالية وقوائم مالية للمستخدمين النهائيين.**

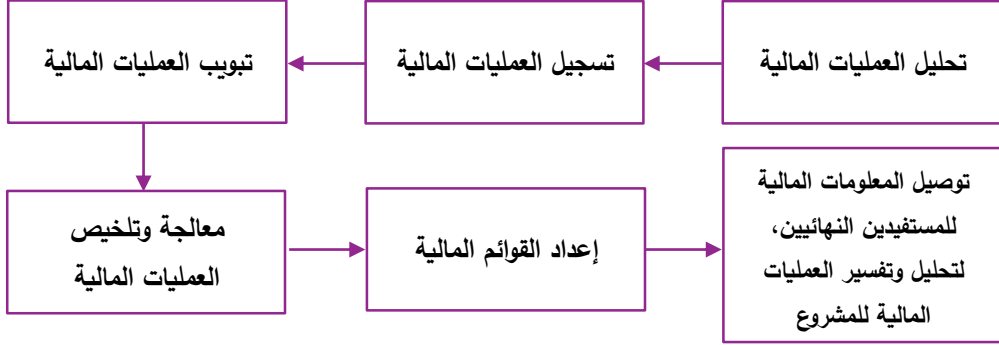
ثانياً: أهداف المحاسبة المالية **(Objectives of Financial Accounting)**:

- إن الهدف الأساسي للمحاسبة هو التعرف على واقع نتائج أعمال المشروع، وتقديم المعلومات الملائمة والتي تلبي احتياجات المستفيدين النهائيين مثل (مدراء الشركات - البنوك - الدولة - المستثمرون).
- ومنه فإن المحاسبة المالية تهدف إلى الأهداف الفرعية والمتمثلة بما يلي:-

- 1- توفير البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط، ورسم السياسات للفترة أو الفترات القادمة.
- 2- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإحكام الرقابة على أعمال المنشأة والمحافظة على ممتلكاتها من الضياع والتلاعب والاختلاس.
- 3- الاحتفاظ بسجلات كاملة ومنظمة ودائمة للتصرفات المالية التي تقوم بها المنشأة حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.
- 4- تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للشركة ومصادرها.
- 5- القياس الدوري للدخل.
- 6- تقديم معلومات تساعد إدارة المنظمات والمشاريع على تقييم قدرة الشركة على الاستمرار.

الدورة المحاسبية:

وبناءً على مفهوم ووظائف وأهداف المحاسبة المالية، بالإمكان تحديد الدورة المحاسبية والتي تمر بعدة مراحل متسلسلة كما يلي في الشكل التالي:-



الفئات المستفيدة من البيانات المحاسبية:

أشرنا سابقاً بأن الهدف الأساسي للمحاسبة في تزويد مستخدميها بالمعلومات المالية الملائمة والتي تساعدهم في اتخاذ القرارات، وهنا يمكن تصنيف المستخدمين إلى نوعين كما يلي:-
أولاً: (المستخدمين الداخليين "Internal users"): ويقصد الأطراف العاملين داخل المنظمات وهم كما يلي:

• (مالكي المشروع Owners):

وهو الأشخاص المؤسسين والذين قاموا بتمويل المشروع، حيث يحرص المالكين على معرفة نتائج الأعمال والمركز المالي للمشروع فيما يحققون أرباحاً أو خسائر خلال أعمالهم التجارية، فتلك المعلومات المالية تقدم مؤشراً للتنبؤ بقدرة المشروع على الاستمرار.

• (إدارة المشروع Management):

ويقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة داخل المنشأة التي أعدت التقارير المالية لاحتياج إدارة المنشأة للمعلومات المحاسبية لمساعدتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة مثل مدى حاجة المنشأة للسيولة النقدية، بالإضافة إلى حاجة إدارة المنشأة للتأكد من تحقيق أهدافها طويلة الأجل في تحقيق الربح ويكون ذلك من خلال تقارير تفصيلية داخلية من التقارير المالية والقوائم المعدة.

• (العاملين في المشروع Employees):

نتائج الأعمال تقدم تصوراً بواقع العاملين في المستقبل ومدى استمرارهم في المنظمات، حيث أن المشاريع الناجحة هي بمثابة مؤشرات إيجابية متمثلة في استمرارية المشروع لسنوات قادمة، مما يمنح العاملين مؤشراً لبقائهم في أعمالهم، والعكس إن كانت المؤشرات من النتائج المالية تعطي إشارات سلبية، فهو بمثابة مخاطرة قد يواجهها الموظفون في عدم القدرة في تحصيل رواتبهم، وعدم البقاء طويلاً في

المشروع، كما أن الإدارة من خلال النتائج المالية تستطيع أن تقيم أداء العاملين تحت مبدأ الثواب والعقاب اتجاه أنشطتهم داخل المشروع القائم.

• المدقق الداخلي (Internal Auditor):

وهم من أهم أعمدة المنظمات، حيث يعمل على التدقيق الدوري لعمليات المنظمة واكتشاف الأخطاء من الإجراءات المحاسبية، لكي يساهم في تقديم معلومات مالية صحيحة حول المركز المالي للمنظمات.

• المحاسب الإداري (Management Accountant):

وهو الشخص والذي يعمل بناءً على المعلومات المالية المتاحة في تقييم ودراسة ورقابة على التكلفة، لأغراض تخفيضها ومن ثم تعظيم ربحية المنظمات، ورسم الاستراتيجيات المستقبلية بناءً على المعلومات المالية التاريخية للمشروع.

ثانياً: المستفيدين الخارجيين (External users):

ويقصد الأطراف خارج نطاق المنظمات وهم كما يلي:

• المساهمون " حملة الأسهم " (Stockholder /Shareholder):

وهم المستثمرون والذين ساهموا في رأس مال الشركة، حيث حصلوا على أسهم في الشركة المساهمة بالطرق المعترف بها قانوناً، حيث النتائج المتعلقة بالمركز المالي للشركات تفيدهم في معرفة حصص أرباحهم على أسهمهم، واتخاذ القرارات المناسبة في شراء المزيد من الأسهم أو التصرف بجزء من أسهمهم.

• الدائنون (Creditors):

وهم الأطراف الخارجية من مقرضي الشركات كالبنوك التجارية، أو خزينة الدولة، كما أنهم هم الموردون للبضائع التجارية للشركات على الحساب، وتبين أهمية المعلومات المالية الملائمة لهم في مساعدتهم في اتخاذ القرارات حول إمكانية إقراض الشركات، ودرجة الخطورة المترتبة على إقراضهم في حال المؤشرات التي تشير إلى الإفلاس، ومن المعلومات المالية المفيدة لهذه الأطراف (السيولة المالية - ثبات الأرباح - حجم الأصول - درجة الالتزام في السداد.. الخ)، وهناك دراسات تحدثت عن ارتباط درجة المخاطرة الملاحقة بالشركات وتحديد معدلات الفائدة الخاصة بتكلفة الاقتراض.

• المحللون الماليون (Financial Analysis):

وهم خبراء الأسواق المالية، حيث يهتم المحللون الماليون من خلال دراسة النتائج المالية المعلنة، لتقييم أوضاع الشركات في الأسواق وتقديم الاستشارات للمستثمرين في الأسواق، حول واقع الشركات المنافسة في الأسواق.

• الدولة / الحكومة (Government):

وقد نخص بالذكر الجهات الضريبية الحكومية في الدولة، حيث المعلومات المالية المدققة هي مفيدة لمفتشي الضرائب من أجل تقدير قيم الدخل الخاضعة للضريبة.

• أصحاب المصالح (Stakeholder) (المواطنون ومنظمات العمل الأهلي):

وهم عموم الشعب والمجتمعات والذين بحاجة إلى معرفة أحوال المشاريع المالية، كثقافة عامة من أجل تقييم أسعار المنتجات من خدمات وصناعات والتي تلائم دخولهم، بالإضافة على التركيز على المسؤولية الاجتماعية والتي تقدمها المنشآت الناجحة اتجاه المجتمع مثل (مساعدات إنسانية - خدمات إنشائية - تحسينات البيئة..الخ).

خصائص المعلومات المحاسبية الرئيسية:

لقد ذكرنا سلفاً بأن المستفيدين من المعلومات المالية في مساعدتهم في عملية اتخاذ القرارات المناسبة لتلبية أغراضهم وأهدافهم، ولكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة لها من قبل مستخدميها، فإن هناك مجموعة من الخواص (السمات أو الصفات) التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، وتتعلق هذه الخواص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة من المعلومات المحاسبية.

وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بإصدار قائمة المفاهيم رقم (2) في سنة 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية Qualitative Characteristic of Accounting Information، أوضح من خلالها مجموعة من الخواص الرئيسية والفرعية للمعلومات المحاسبية فيما يلي:

أولاً: الخصائص الأساسية:

1- الملائمة Relevance:

حيث يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة ومناسبة لاستخدامات متخذ القرار، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومات المحاسبية عندما تساهم تلك المعلومات في تقليل البدائل المتاحة أمامه والمساهمة في تحديد البديل الأمثل الذي يمثل القرار المتخذ: وعليه يمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال الآتي:

أ. التوقيت الزمني المناسب Timeliness

أي إنه يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة، يمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين، من قبل مستخدميها (متخذ القرار) لكي لا تفقد قيمتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.

ب. القيمة التنبؤية Predictive Value

أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادة منها، في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية.

ج. القيمة الرقابية Feed Back Value

أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم، من خلال التغذية العكسية Feed Back وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية.. الخ.

2- الثقة Reliability

وهي تتعلق بمدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان، لدى مستخدم المعلومات المحاسبية (متخذ القرار) لكي تعتمد عليها في اتخاذ قراراته المختلفة.

ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال الآتي:

أ. صدق التعبير Representational Faithfulness:

أي أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها، بصورة سليمة وأمانة وخالية من أي تلاعب متعمد.

ب. الحياد (عدم التحيز) Neutrality:

أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات، وتهيئتها بصورة مقصودة يمكن أن تساهم في خدمة مستخدم معين دون آخر.

ج. قابلية التحقق Verifiability:

أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية، وغالباً ما يستخدم مصطلح مرادف للتحقق وهو الموضوعية Objectivity.

ثانياً: الخصائص الثانوية

وهي تتعلق بالآتي:

1. الثبات Consistency:

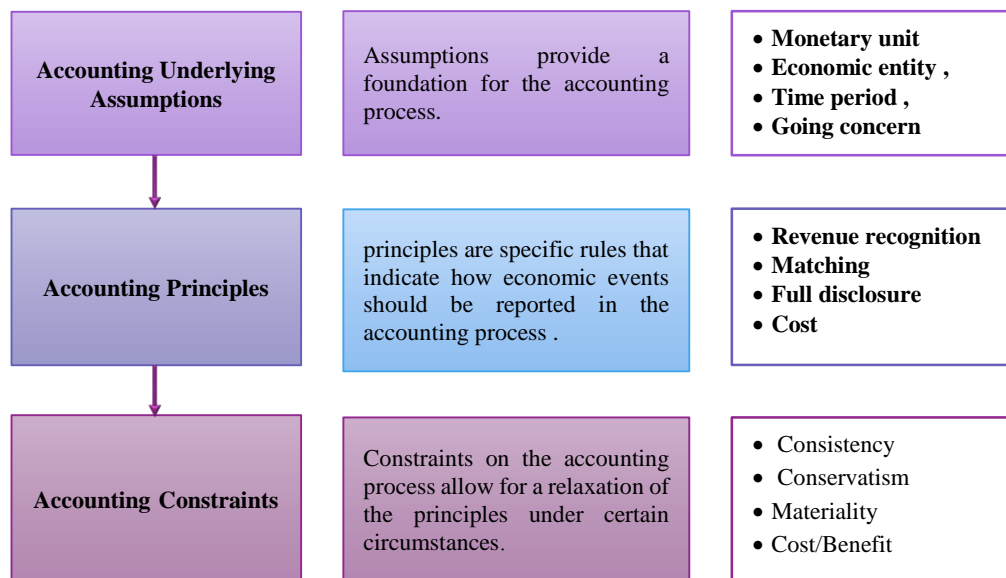
وهي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية، من فترة لأخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب التنويه عن ذلك، لكي يتم أخذ ذلك بنظر الاعتبار من قبل المستخدم.

2. قابلية المقارنة Comparability:

أي أن يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على إجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى، لنفس الوحدة الاقتصادية أو المقارنة مع وحدات اقتصادية أخرى ضمن نفس النشاط.

ومن الواضح انه كلما كانت الطرق والأساليب المحاسبية متميزة بالثبات كلما تحققت فائدة أكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة.

الفروض والمبادئ المحاسبية (Accounting Assumption and Principle):



لقد ذكرنا سلفا الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملائمة والموثوقية)، وأيضا هناك

خصائص للتقارير المالية وهي كالتالي:-

- 1- أن تكون مفيدة للمستفيدين في اتخاذ القرار .
- 2- مفيدة في تقييمها للتدفقات النقدية المستقبلية.
- 3- تحدد الموارد الاقتصادية (الأصول) والالتزامات على المشروع، والتغيرات في الأصول والالتزامات.

ولكي يتم ضبط الإجراءات المحاسبية، ولتحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والخصائص المتعلقة بالتقارير المالية، فان المحاسبين بحاجة إلى أن توفر لهم أسس وقواعد عامة يرتكزوا عليها، لحل المشاكل العملية والتي قد تواجههم وذلك من خلال الاعتماد على الفروض المحاسبية والمبادئ المحاسبية والمتفق عليها دوليا.

ومن خلال الإطار المفاهيمي لعلم المحاسبة والتي نص عليه مجلس المعايير المحاسبية (FASB) بان المحاسبة المالية بحاجة إلى مفاهيم وأسس توجيهية تنظم عملية المحاسبة، حيث وضع المجلس (FASB) الفروق بين الفروض المحاسبية والمبادئ المحاسبية والمتعارف عليها، في أن الفروض المحاسبية (الإطار المفاهيمي الأول) تزود المحاسبين وتدعمهم بالفرضيات العامة والتي اشتقت

من الحقائق المنطقية والتطبيقات والظواهر العملية المتكررة، وبالتالي فإن كل افتراض يتسم بالقبول العام، كما أن الفرضيات هي أساس تكوين المبادئ المحاسبية والمتعارف عليها، حيث يكمن دور المبادئ المحاسبية (الإطار المفاهيمي الثاني) في تزويد المحاسبين بالقواعد الأساسية لآلية تفسير وعرض الأحداث الاقتصادية من خلال العملية المحاسبية، وأخيراً القيود المحاسبية (الإطار المفاهيمي الثالث)، والتي هي بمثابة تقنيات التقارير المالية (accounting reporting technique)، وهي التي تستمد من المبادئ المحاسبية والتي يأتي دورها في التحسين المستمر للمبادئ المحاسبية تماشياً مع الظروف المحيطة بالمنظمات.

أولاً: الفروض المحاسبية (Accounting Assumption):

1- الاستقلالية: (Entity) :

وينص فرض الاستقلالية أو الوحدة المحاسبية (Accounting Entity) على إعداد القوائم المالية للوحدة المحاسبية، بمعزل عن أنشطة ملاكها أو أي وحدة محاسبية أخرى، حيث تحتفظ المنشأة بسجلات ودفاتر محاسبية خاصة بها، ولعل اعتبار الملاك كغيرهم من الدائنين، والتزام المنشأة تجاههم كالتزامها تجاه الآخرين، هو شكل من أشكال ممارسة هذا الفرض المحاسبي، ويجب الإشارة هنا إلى أن الاستقلالية لا تعني فقط الاستقلالية للوحدة المحاسبية عن ملاكها، بل قد تشمل استقلالية الأقسام والفروع المختلفة داخل المنشأة الواحدة، رغم الإفصاح في نهاية المطاف عن أنشطة هذه الأقسام في قوائم مالية موحدة.

2- الاستمرارية (Going Concern):

ويقصد بالاستمرارية الافتراض بأن المشروع مستمراً ما لم يثبت عكس ذلك، حيث يقوم المحاسبون تحت هذا الافتراض بإعداد قوائمهم المالية، مما يعني إبراز وتقييم الأصول الثابتة بكلفتها التاريخية والاستمرار بإهلاكها من سنة مالية إلى أخرى طالما المنشأة مستمرة في استخدام هذه الأصول لذا لا يلجأ المحاسبون إلى تقييم الأصول الثابتة بقيمتها السوقية لطالما لا يوجد نية لبيع هذه الأصول أو نية لتصفية المنشأة وبالتالي التخلص من أصولها المختلفة.

3- وحدة القياس النقدي (Monetary Unit):

يعتبر هذا الفرض المحاسبي حجر الأساس في القياس المحاسبي، حيث ينص على اعتبار وحدة النقد الوسيلة الوحيدة للتعبير عن الأحداث الاقتصادية وقياسها. وبدون وحدة القياس هذه، لا يمكن للمحاسب تقييم البنود المختلفة في القوائم المالية، حيث لا يمكننا القول بأن المنشأة تمتلك الأصول التالية: 5 سيارات، ومبنى واحد، و4 دونمات من الأرض، بينما يمكننا التعبير عنها كلها بوحدة قياس واحدة وهي النقود، وعلى الرغم من أهمية هذا الفرض في القياس المحاسبي، وسهولة تطبيقه وفهمه، وشيوع استخدامه،

إلا أنه لا يخلو من بعض نقاط الضعف التي يتوجب على المحلل المالي أن يأخذها بالاعتبار عند قيامه بالتحليل، والتي يمكن أن نستعرضها كما يلي"

- أولاً: نطاق الفرض والذي يقتصر على العمليات المالية فقط، حيث لا يتعامل هذا الفرض المحاسبي إلا مع تلك العمليات التي يمكن ترجمتها أو التعبير عنها بالنقود في حين يتجاهل الكثير من الأحداث الأخرى ذات التأثير المهم على محمل الأنشطة في المنشآت والتي لا يمكن قياسها بالنقد كعلاقات العمال بعضهم ببعض أو علاقاتهم بالإدارة.
- ثانياً: الافتراض بأن وحدة القياس النقدي هي وحدة ثابتة مثلها مثل وحدات القياس الأخرى كالمتر والكيلو غرام، وهي ليست كذلك، بل هي وحدة غير ثابتة بسبب ما قد يطرأ على قوتها الشرائية من تغيير، مما يؤدي إلى عدم تجانس الأرقام المحاسبية بين الفترات المالية المتلاحقة والفترة المالية الواحدة وبالتالي الحصول على نتائج غير دقيقة، وهذا يستوجب من المحلل أخذ نقاط الضعف هذه بالاعتبار والتعامل معها بما يضمن دقة التحليل وصحة استنتاجاته.

4-الدورية (Periodicity):

ويتم بموجب هذا الفرض تقسيم عمر المنشأة إلى فترات زمنية متساوية بقصد التعرف وبشكل دوري على نتائج أعمالها، وتزويد المستخدمين بهذه النتائج بانتظام سواء كان ذلك بإصدار القوائم السنوية أو النصف سنوية أو غيرها. مما يجعل المستخدمين وأصحاب الصلة بصورة الأوضاع المالية في المنشأة ونتائج أعمالها وبشكل مستمر بدلاً من الانتظار لفترة طويلة لمعرفة ذلك. ويجب الإشارة هنا إلى أنه كلما انخفضت الفترة المالية التي يتم التقرير عنها كلما كان يجب على المحلل أن يتوقع بيانات أقل دقة في القوائم المالية المتوفرة.

ثانياً: المبادئ المحاسبية (Accounting Principle):

1- الكلفة التاريخية (Historical Cost):

يرتبط هذا المبدأ بفرض الاستمرارية، وينص على تقييم الأصول الثابتة بكلفتها التاريخية على اعتبار أن هذه الكلفة أكثر موضوعية وقابلية، للتحديد من المقاييس الأخرى المستخدمة في هذا المجال كالكلفة الجارية، وسعر السوق. كما يجب الإشارة إلى أن الكلفة التاريخية تستخدم كذلك في تقييم الالتزامات، حيث تنشأ هذه الالتزامات على المنشأة نتيجة لحصولها على الأصول أو الخدمات بالأجل، وتسجل هذه الأصول والخدمات بكلفة الحصول عليها. وبرغم أهمية هذا المبدأ في الفكر والقياس المحاسبي إلا أنه من أكثر المبادئ المحاسبية إثارة للانتقاد سواء كان ذلك من جموع المحاسبين أو المستخدمين، ويمكن تلخيص أهم هذه الانتقادات بالنقاط التالية: أ) التعارض الناشئ مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات حيث تقاس الإيرادات بالقيم الجارية بينما تقاس المصروفات بالقيم التاريخية مما يظهر عدم موضوعية المقابلة. ب) عدم موضوعية استخدام مبدأ الكلفة التاريخية في حال التغيرات الكبيرة

في الأسعار الخاصة بعناصر الأصول والالتزامات، حيث تقيم هذه العناصر بقيم بعيدة كل البعد عن قيمها الجارية مما يفقد هذه القوائم المالية كثيراً من فوائدها.

لذا ونتيجة لهذه الانتقادات فقد شهدت الأوساط المحاسبية ظهور مناهج جديدة خرجت عن مبدأ الكلفة التاريخية كالكلفة التاريخية المعدلة والكلفة الجارية، كما ظهرت تطبيقات وممارسات محاسبية مناقضة لمبدأ الكلفة التاريخية كإعادة تقييم الأصول في حال الأصول المستهلكة دفترياً والتي ما زالت تمثل طاقة إنتاجية مستقبلية وحالة الانخفاض الدائم من قيمة الأصول الثابتة نتيجة تقادمها ... الخ.

2- تحقق الإيراد (Revenue Realization):

يعرف الإيراد بأنه التدفقات الداخلة إلى الوحدة أو أي زيادة في أصولها أو تسديد لخصومها أو كليهما معاً، حيث تنشأ هذه التدفقات نتيجة لإنتاج أو بيع السلع وتأدية الخدمات للغير أو أي أنشطة أخرى مما يشكل الأعمال الرئيسية المعتادة والمستمرة. ويوضح هذا المبدأ توقيت الاعتراف بالإيراد وكيفية توزيعه فيما بين الأنشطة والفترات. ويعتبر الإيراد متحققاً بشكل عام في المنشآت عند نقطة إتمام البيع (Point of Sale)، أي بمجرد حدوث عملية البيع وتبادل السلع والخدمات بين المنشأة والغير.

وتعتبر نقطة البيع أساساً صالحة لاعتبار الإيراد متحققاً حيث تكتمل عندها دورة النشاط المؤدية لاكتمال الإيراد ويمكن حينها فقط التعبير عن قيمة الإيراد وتحديده بموضوعية. ويجب الإشارة هنا إلى وجود أسس أخرى مستخدمة لاعتبار الإيراد متحققاً غير نقطة البيع، وهي:

أ. **عند الانتهاء من الإنتاج (End of Production):** ويعرف هنا بالإيراد عند اكتمال الإنتاج

وقبل البيع وتبادل السلعة حيث يكون السعر للسلعة محدداً، وتتوفر لها سوق نشطة جاهزة يتم فيها تداول السلعة وبيعها، وأفضل مثال على ذلك سلع الصناعات الاستخراجية والسلع النمطية، كالنفط والذهب والفضة كما يمكن أن يستخدم هذا الأساس في حال بعض المنتجات الزراعية، وباختصار يمكن استخدام هذا الأساس في حال توفر الشروط التالية: (1) إمكانية بيع الإنتاج بأكمله (2) سوق منتظمة للسلعة أو المنتج (3) أسعار بيع محددة.

ب. **عند استلام النقدية (Receipt of Cash):** يستخدم هذا الأساس عندما يكون تحصيل قيمة

السلع أو الخدمات، على درجة عالية من عدم التأكد، وغالباً ما يستخدم في المنشآت التي يكون فيها فترة تقديم الخدمات فترة قصيرة، كما هو الحال في المؤسسات الحكومية والمهين غير التجارية، وطبقاً لهذا الأساس فإن تحقق الإيراد يكون بتحصيل النقدية وليس بالبيع أو الإنتاج.

ت. **أثناء الإنتاج (During Production):** وتعتبر عقود المقاولات والإنشاءات الطويلة الأجل أحد

أهم مجالات تطبيق هذا الأساس، حيث يتطلب العقود في هذه الشركات وقتاً طويلاً لإنجازها تمتد لأكثر من فترة مالية واحدة، كما أنها قد تتلقى مبالغ مالية تحت الحساب، أو مبالغ على دفعات أو قد لا تتلقى شيئاً إلا بعد اكتمال تنفيذ العقد، مما يجعل من الضروري توزيع الإيراد على سنوات

العقد أو المقابلة، ويتم هذا التوزيع على أساس نسبة الإتمام (Percentage of Completion) ، حيث يوزع الإيراد على أساس نسبة ودرجة التقدم في تنفيذ المشروع.

3- مقابلة الإيرادات بالمصروفات (Matching):

تتلخص أهمية هذا المبدأ في كونه يشكل مدخلاً أساسياً لتحديد الدخل المحاسبي حيث يتم بموجبه المقارنة والمقابلة بين إيرادات الفترة المالية من جهة ومصاريفها من جهة أخرى للتعرف على نتائج الأعمال وقد عرف هذا المدخل بمدخل العمليات (Transactions Approach) وهو المدخل الأكثر انسجاماً مع كون المحاسبة نظاماً للمعلومات وكونها نشاطاً خدمياً يسعى لخدمة أصحاب الصلة والمستفيدين، حيث يتم من خلاله التعريف بمصادر الدخل ومكوناته والأهداف والعمليات والظروف التي أدت إلى تحقيقه. ولعل أهم ما يميز هذا المبدأ المحاسبي: أولاً: استناده إلى العلاقة السببية بين الإنجازات المتحققة خلال فترة زمنية معينة (الإيرادات) وبين المجهودات المبذولة خلال نفس الفترة (المصروفات) للحصول على تلك الإيرادات، وثانياً: استخدامه كأساس لتطبيق الكثير من المعالجات المحاسبية مثل: إهلاك الأصول الثابتة، توزيع تكاليف البحث والتطوير، وتكاليف استكشاف الأصول والموارد الطبيعية.

4- الإفصاح الشامل (Full Disclosure):

ينص هذا المبدأ على ضرورة احتواء التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات على كل المعلومات اللازمة والضرورية لخدمة متخذي القرار والمستخدمين، وقد تعززت أهمية هذا المبدأ بظهور الشركات المساهمة واتساع دورها في اقتصاديات الدول، مما جعل حكومات هذه الدول تقوم بإصدار تعليمات تنظم عملية الإفصاح في القوائم المالية لهذه الشركات، كما ظهرت هيئات الإفصاح المسؤولة عن الأسواق المالية وقد ركزت كل هذه الجهود في مجملها على خدمة احتياجات الأطراف الخارجية والتي لا تملك معلومات كافية عن الشركات ذات الصلة بل ولا تملك سلطات أو صلاحيات تخولها من الحصول على المعلومات الكافية لخدمة أهدافها، لذا فإن مبدأ الإفصاح الشامل أخذ في الحسبان الاعتبارات التالية:

- نظراً للاحتياجات المختلفة للمستخدمين فإنه يمكن مقابلة هذه الاحتياجات عبر إصدار القوائم المالية ذات الأغراض العامة (General Purpose of Financial Statements) ..
 - يجب الإفصاح عن القوائم المالية التالية لخدمة أصحاب الصلة، وهي: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفق النقدي.
 - كما يجب أن تصدر الشركات أية معلومات إضافية كمية ووصفية، بالإضافة إلى أية إيضاحات ضرورية، وتعتبر كل هذه المعلومات جزءاً مكملاً للقوائم المالية المنشورة. كما وتقوم المنشأة بالكشف والإفصاح عن الأمور التالية:
1. السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المنشأة وأية تغييرات طرأت عليها.

2. المكاسب والخسائر المحتمل حدوثها في المستقبل.
3. الارتباطات المالية أو العقود المستقبلية (4) الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية. إن تطبيق مبدأ الإفصاح لا يعني بالضرورة الإفصاح عن كل شيء بقدر ما يجب أن يوفر هذا الإفصاح وضوحاً وموضوعية في البيانات المفصّل عنها.

ثالثاً: القيود المحاسبية (Accounting Constraints):

1- الأهمية النسبية: (Materiality):

يوفر هذا القيد المحاسبي ضوابط مهمة، لتطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي حيث ينص على ضرورة الإفصاح فقط عن البنود ذات الأهمية النسبية، في القوائم وعدم اشتغال هذه القوائم على تفاصيل وبنود لا داعي للإفصاح عنها مما قد يسبب إرباكاً للمستخدم وتضليلاً له بل وقد يفقده القدرة على التمييز، بين ما هو مهم وما هو أقل أهمية، هذا ويوصف البند على أنه مهم نسبياً في ضوء بعض الاعتبارات الكمية والنوعية، كقيمه النسبية ضمن مجموعة معينة ينتمي إليها، أو طبيعته كأن يكون بنوداً غير عادي أو بنوداً فرضته القوانين والتعليمات.

2- العرف الصناعي (Industry Practice):

يجب على المنشأة أن تفصح عن البنود في قوائمها المنشورة، بما لا يتعارض مع الممارسة العامة في القطاع الذي تنتمي إليه، وبما لا يتعارض مع المبادئ المحاسبية المعروفة، حتى لا تفقد القوائم إمكانية مقارنتها بقوائم أخرى لشركات تنتمي لنفس القطاع.

3- الكلفة والمنفعة (Cost / Benefit):

إن الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يجب أن لا يتعارض مع هذا القيد، حيث أن الفائدة والمنفعة المتوقعة للمستخدم عن الإفصاح عن أي بند يجب أن تتحقق في ضوء كلفة إنتاج هذه المعلومات والإفصاح عنها، حيث أن إنتاج المعلومات والحصول عليها. يكلف المنشأة ويحملها أعباءً مالية لا داعي لها في حال ثبت عدم استفادة المستخدم من هذه المعلومات.

4- الحيطة والحذر (Conservatism):

ويعرف أيضاً هذا القيد المحاسبي (بالتحفظ)، وطبقاً للتحفظ فإن على المحاسب أن يتجنب ويتعد عن المغالاة في تقدير صافي الدخل أو صافي الأصول، كما يجب على المحاسب أيضاً أن يحذر من أية خسائر مستقبلية بل عليه أن يحتاط من وقوعها ويستعد لها في حال حدوثها، ولعل أهم التحوط أو الحيطة هو تنطبق قاعدة السوق أو الكلفة أيهما أقل عند تقييم المخزون وتكوين مخصصات الديون المشكوك فيها.

حقول علم المحاسبة .Field of Accounting

لما كانت المحاسبة علم اجتماعي (Social Science)، فإنه يفترض أن تتأثر بالبيئة المحيطة بها، وأن تؤثر فيها، ونتيجة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فإنه كان لابد للمحاسبة من مواكبة هذه التطورات والمستجدات، ومن هنا جاءت فروع المحاسبة ليخدم كل منها جهة معينة ولتلاءم مع التطورات الهيكلية والتنظيمية في المجتمع، ولهذا نجد أن للمحاسبة فروعاً أو حقولاً متعددة نذكر منها:

1- المحاسبة المالية (Financial Accounting):

تعد المحاسبة المالية نقطة الانطلاق في علم المحاسبة وتعتبر أقدم فروع المحاسبة إذ تهتم كما اشرنا سابقاً، بتحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات المالية التي تتم في المشروع خلال فترة زمنية محددة - غالباً ما تكون سنة -، وذلك بهدف التوصل في نهاية تلك الفترة إلى نتيجة أعمال المشروع ومما حققه من ربح أو خسارة.

2- محاسبة التكاليف (Cost Accounting):

نتيجة الثورات الصناعية التي شهدها العالم في القرون السابقة، ظهرت المشاريع المتنافسة والتي تستهدف تحقيق ربح أعلى من المنافسين بهدف الاستمرار والبقاء في السوق، ولذلك اتجه الاهتمام نحو التفكير بكيفية قياس تكلفة الإنتاج والعمل على تقليلها إلى أدنى حد ممكن، من هنا جاء التفكير بمحاسبة التكاليف بغية تحقيق الأرباح المتوقعة، والعمل على مراقبة التكاليف للمحافظة على بقائها عند أدنى حد ممكن، ولتزويد الإدارة بالمعلومات التي تقيدها في التخطيط للمستقبل واتخاذ القرارات ذات الأثر الكبير على نجاح المشروع، كتحديد سعر بيع السلعة، وتحديد حجم الإنتاج من كل منتج أو خط إنتاجي.

3- المحاسبة الإدارية (Managerial Accounting):

ترتبط المحاسبة الإدارية بمحاسبة التكاليف ارتباطاً وثيقاً، إذ أنها تقدم البيانات والمعلومات التي تستخدمها الإدارة في اتخاذ القرارات، ورسم السياسات المستقبلية للمشروع ووضع الخطط الملائمة وراقبتها بغية ترشيدها القرارات المتخذة والوصول بها إلى الوضعية المثلى التي تحقق للمشروع النجاح والنمو والاستمرار.

4- المحاسبة الحكومية (Government Accounting):

على الرغم من أن المؤسسات الحكومية كالوزارات والمجالس البلدية والقروية لا تسعى لتحقيق الربح، إلا أننا نجد في كل منها قسماً للمحاسبة أو الإدارة المالية والذي يهدف إلى خدمة المواطنين وأفراد المجتمع، إذ يهتم هذا الفرع بإثبات عمليات صرف وتحصيل الموارد الحكومية، ومراقبة عمليات الإنفاق والتحصيل حتى تتم بالشكل الصحيح، وبالتالي فإنها تخدم في تخطيط ومتابعة ورقابة أموال الدولة وتقديم التقارير الدورية حول ذلك.

5- المحاسبة الضريبية (Tax Accounting):

أشرنا سابقا إلى أن بعض الجهات الحكومية تستفيد من البيانات المحاسبية التي يقدمها قسم المحاسبة، ومن هذه الجهات دائرة ضريبة الدخل، فالمحاسبة الضريبية تهتم بتحديد الدخل الخاضع للضريبة وذلك بعد استبعاد العناصر المعفاة من الضريبة وإضافة العناصر التي لا يجوز استبعادها عند احتساب الوعاء الضريبي، وذلك بهدف تحقيق العدالة في توزيع عبء تحصيل الضريبة على كافة أفراد المجتمع، وبتزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالمحاسبة الضريبية نظرا لكون الإيرادات المحصلة عن طريق جباية الضرائب تمثل مصدرا أساسيا من مصادر تمويل خزينة الدولة.

6- تدقيق الحسابات (Auditing):

يقوم هذا الحقل في حقول علم المحاسبة على مراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية والبيانات المالية من طرف محاسب قانوني مستقل مجاز للقيام بهذه المهمة، وبعد قيامه بعملية الفحص والتدقيق والمتابعة المحاسبية يستطيع إبداء رأيه حول صحة التقارير والبيانات المالية، ويكون التركيز في هذا المجال على مدى انسجام أعمال المحاسب والتقارير والبيانات المعدة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.

7- نظم المعلومات المحاسبية (Accounting Information Systems AIS):

وهذا الحقل من الحقول والمتطورة عن علم المحاسبة نتيجة لتطور تقنيات تكنولوجيا المعلومات والحوسيب، ومنه تفاعل علم المحاسبة مع تلك الظروف. ويأتي دور نظم المعلومات المحاسبية في معالجة العمليات المالية الكترونيا، كما انه يعمل على إدارة قواعد البيانات المالية، بالإضافة إلى تصميم قواعد البيانات من خلال تطبيقات حاسوبية، ولا يخلو من توضيح عمل الشبكات والتبادل الالكتروني للبيانات، وأخيرا فيه يتم توضيح صياغة خرائط تدفق العمليات المحاسبية.

لقد تحدث الفصل الأول حول مفهوم علم المحاسبة المالية وتطورها وأهدافه، ووظائف المحاسبة المالية، وخصائص المعلومات المالية والتقارير المالية، ودور تلك المعلومات في دعم عملية اتخاذ القرارات من قبل المستفيدين الخارجيين والداخليين. كما تحدث الفصل عن الفروض والمبادئ والقيود المحاسبية، موضحا الفرق بينهم ومكونات كل من الفروض والمبادئ والقيود، والتي هي بمثابة توجيهات وأساسيات تنظم العملية المحاسبية، والتي تلقى قبولا عاما على مستوى دولي. وفي النهاية تم تصنيف حقول علم المحاسبة إلى ستة تصنيفات، وهناك دراسات تتفرع أكثر في التصنيفات، نتيجة لتأثر علم المحاسبة بالعلوم الأخرى والظواهر الاقتصادية والغير الاقتصادية. ونأمل أن نكون قد حققنا الأهداف المرجوة في هذا الفصل تمهيدا للفصل القادم والذي سوف يتحدث عن النظام المحاسبي وتحليل العمليات المالية.



الفصل الثاني

النظام المحاسبي وتحليل العمليات المالية



الفصل الثاني: النظام المحاسبي وتحليل العمليات المالية (Accounting system and Analysis of Financial Transaction)

الأشكال القانونية لمنظمات الأعمال:

منظمات الأعمال سواء كانت ربحية أو غير ربحية فهي جسام مستقلة لها كيانها المعنوي، ولها من المكونات الأساسية من الأصول والالتزامات، ويديرها أفراد، ولها سياسات واستراتيجيات، وهي أنشئت لكي تستمر.

وعند الحديث عن منظمات الأعمال الربحية، حيث تحكمها معايير للتصنيف ومنها:

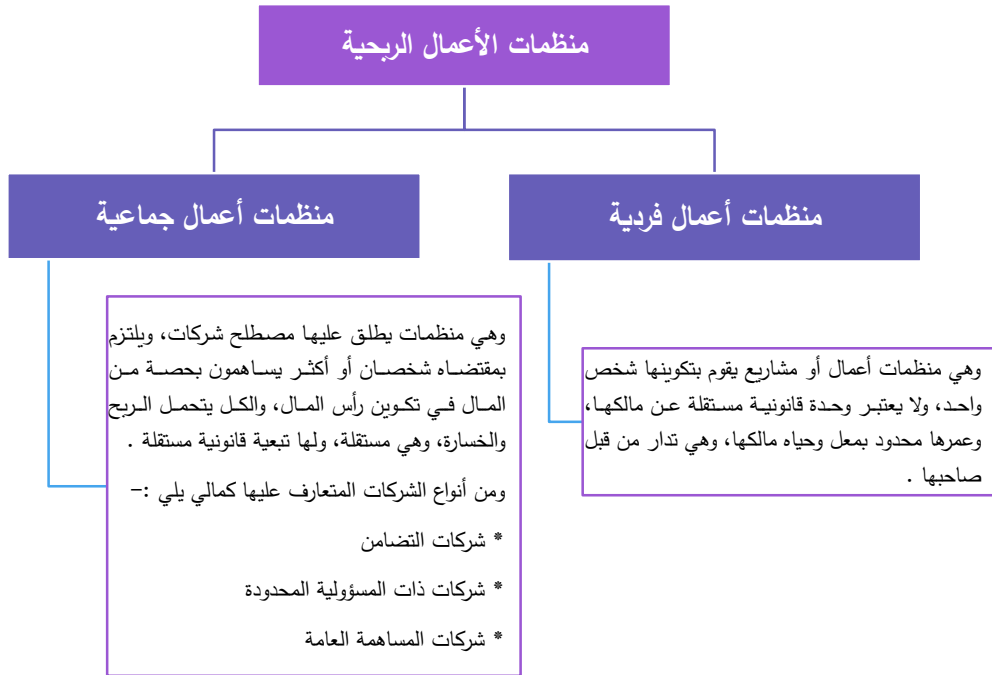
1- طبيعة الملكية وعلاقتها بالإدارة.

2- طبيعة النشاط.

3- التبعية القانونية ومستوى المسؤولية.

4- حجم رأس المال.

وعموما يمكن تصنيف الأشكال القانونية للمشاريع الربحية إلى مجموعتين كما يلي:



الجزء الأول: النظام المحاسبي (Accounting System)

كما ذكرنا سلفا انه هنالك اختلاف في أنواع الشركات ومنظمات الأعمال، وبالتالي هنالك اختلافا في الأنظمة المحاسبية تبعا لطبيعة عمل المشروع وحجمه، ولكن هنالك مفهوم موحد للنظام المحاسبي وخصائص مشتركة يجب توفرها في كل نظام لأي مشروع.

• مفهوم النظام المحاسبي:

لقد تعددت المفاهيم حول النظام المحاسبي، نتيجة لاختلاف الآراء فمنهم من عرفها: هو الإطار العام والذي يسترشد به المحاسب ولا يجوز للمحاسب الخروج عنه، حيث هذا الإطار يحدد تسلسل العملية المحاسبية من تسجيل وتبويب وتصنيف وتصميم المستندات المؤدية للعمليات، وتحديد الإجراءات المتبعة في جمع البيانات عن الأحداث الاقتصادية، ومعالجتها ومن ثم إخراجها على شكل معلومات (تقارير مالية وقوائم مالية).

وهناك تعريف آخر: بأنه النظام والذي يشمل مجموعة من النماذج والسجلات والإجراءات والوسائل المستخدمة في تسجيل وتخفيض ومعالجة البيانات المالية ذات الصلة من خلال الدائرة المالية للمشاريع لأغراض الرقابة والتقييم والعرض حول المشاريع.

عناصر النظام المحاسبي الجيد:

إن كل نظام محاسبي جيد يجب أن يحتوي على العناصر التالية:-

- 1- **المجموعة المستندية (Vouchers):** وهي المستندات المستخدمة في المشروع حيث تعرف المستندات بأنها وثائق أو مذكرة مكتوبة تترجم الحدث المالي. وهنا تصنف المستندات إلى نوعين:-
 - مستندات داخلية: وتلك المستندات والتي تنشأ من داخل المشروع مثل (فاتورة البيع - مستند القبض - مستند الصرف - مستند القيد)
 - مستندات خارجية: وتلك المستندات والتي تنشأ من خارج المشروع مثل (فاتورة الشراء - إشعارات بنكية).

وتهدف المستندات إلى:

- مصدرا لإعداد القيود والتسجيل في دفاتر اليومية.
 - تقدم كدليل قانوني على صحة العمليات المالية عن أحداث تجارية.
 - تدعم الرقابة، كون أن المستند دليل لصحة العملية.
- 2- **المجموعة الدفترية (الدفاتر والسجلات المحاسبية) (Accounting records):** وهي الدفاتر والتي تسجل بها العمليات المالية تسهيلا لمتابعة عمليات المشروع، وهذه السجلات قد تكون يدوية، او محوسبة الكترونيا، وهذه السجلات منها الإلزامية ومنها الاختيارية في الإعداد، وتنقسم إلى سجلات من دفاتر مالية "دفتر الأستاذ" أو دفاتر إحصائية مثل دفاتر العقود وأوامر التوريد.

- 3- مجموعة التقارير الإدارية والمالية (Financial & Management reports):** وهي مجموعة القوائم الإدارية والمالية وهي التي تمثل الحسابات الختامية من قوائم مالية رئيسية (الميزانية العمومية - الدخل - التدفقات النقدية - التغير في حقوق الملكية) التي تعد في قسم المحاسبة، لتقديمها للإدارة العليا، وإلى أصحاب المشروعات وإلى الجمهور أو جهات ذات الصلة والمستفيدة منها.
- 4- مجموعة الإجراءات المحاسبية والتعليمات المحاسبية (Accounting Procedures):** بشكل عام هي الإجراءات التي تنظم العمل المحاسبي في المشروع، وعن طريقها يمكن تنظيم العمل ويمكن تلافي حدوث الأخطاء أو الاختلاسات في المشاريع.
- 5- دليل الحسابات (Accounts guide):** - وهو قائمة منظمة أو جدول بأسماء وأرقام أو رموز الحسابات المفتوحة في دفتر الأستاذ يتم أعداده في ضوء خطة معينة لتبويب الحسابات.
- 6- نظام القيد (Accounting Entry System):** وهو أساس عملية التسجيل في النظام المحاسبي، إما أن يكون التسجيل باستخدام نظرية القيد المفرد أم نظرية القيد المزدوج للإثبات في الدفاتر، وهذا يعود تبعاً لطبيعة الحدث التجاري والعملية التجارية.
- 7- التسهيلات (Facilities):** مجموعة الآلات والمعدات والأدوات المستخدمة في قسم المحاسبة.
- 8- العاملين في المشروع (Employees in organization):** وهم طاقم المحاسبة والتدقيق الداخلي، والمكلفون من الإدارة العليا في تنفيذ الدورة المحاسبية، من تحليل وتسجيل وتصنيف وتلخيص واستعراض النتائج النهائية وتوصيلها لذات الصلة، ومتابعة صحة ودقة النظام المحاسبي.

ويمكن تلخيص عناصر النظام المحاسبي بالشكل التالي:-



خصائص النظام المحاسبي:

هناك خصائص مشتركة يجب توفرها في أي نظام محاسبي حتى نحكم عليه بأنه نظام جيد، وهذه الخصائص منها:

- 1- **السرعة / الوقتية:** ويقصد به بأن يتصف النظام بقدرته على توفير المعلومات اللازمة بسرعة وفي الوقت المناسب، بالإضافة إلى إمكانية سرعة الانجاز في النظام.
- 2- **الدقة والوضوح:** أن يقدم النظام معلومات دقيقة وواضحة للمستخدمين.
- 3- **المرونة:** أن يكون النظام مرنا يستوعب أي تغيرات مستقبلية، وقابل للتماشي والتطور في المستقبل مع أي ظروف.

- 4- **التكلفة والمنفعة:** أن يوفر النظام المحاسبي مجموعة منتظمة من الدفاتر والسجلات المحاسبية، بأقل التكاليف وبتحقيق منفعة أكثر. (المنفعة المحققة أكثر من التكلفة المتكبدة).
- 5- **الرقابة الداخلية:** أن يشمل النظام المحاسبي على مجموعة من تعليمات الضبط والرقابة الداخلي.
- 6- **الملائمة:** وفيه ملائمة النظام المحاسبي للمنشأة من حيث طبيعة نشاط المشروع، وحجم عملياته، وشكلها القانوني، فالنظام المحاسبي المعد للشركات الربحية، يختلف عن النظام المحاسبي لمنظمات أعمال غير ربحية، والنظام المحاسبي للشركات الخدماتية يختلف عن الأنظمة المحاسبية للشركات الصناعية.
- 7- **السهولة:** بان يكون النظام سهل التطبيق والتعامل معه بسيط، مصحوبا بتعليمات توضيحية.

أهداف النظام المحاسبي:

- من خلال تعريفنا للنظام المحاسبي، بالإمكان أن نستنبط أهداف النظام كما يلي:
- 1- تسجيل كافة العمليات المحاسبية عن الأحداث الاقتصادية والمدعومة بالمستندات، مع مراعاة التسلسل الزمني للعمليات حين التسجيل سواء كان يدويا أو الكترونيا.
- 2- تبويب وتصنيف العمليات المحاسبية، وفهرستها، في حسابات مستقلة، تيسيرا لمعالجة البيانات المالية.
- 3- استخراج نتائج الأعمال للمشاريع بما يخص الفترة بشكل سنوي أو نصف سنوي أو ربع سنوي، تماشيا مع متطلبات المستفيدين، محددًا المركز المالي للمشروع بما يخص العام، والتغيرات القائمة عليه، والدخل المحقق (الربح / الخسارة).
- 4- تزويد المستفيدين الداخليين والخارجين بالمخرجات والمتمثلة بالقوائم والتقارير المالية في الوقت المناسب أو بناءً على الطلب، لما لها دور في اتخاذ القرار ورسم السياسات المستقبلية، والتقييم الدوري.
- 5- يعد النظام ليضمن حماية الأصول والموارد من التلاعب والاختلاس والضياع، والتقليل من الأخطاء.

الجزء الثاني تحليل العمليات المالية (Analysis of Financial Transaction).

هنالك خطوة تسبق تسجيل العمليات (نظام القيد) وهي تحليل العمليات المالية، ويقصد بالعملية المالية هو الحدث الاقتصادي المالي والمقاس بالكمية، وبالوحدة النقدية والمعزز بمستند رسمي (مصدر القيد)، أما تحليل العملية المالية فهي تحليل أطراف العملية المالية إلى (مدين) و (دائن) والتي ستدعم المحاسب إلى تسجيل العمليات المالية بنظام (القيد الفردي) أو (القيد المزدوج)، ومنه نعرف القيد المحاسبي بأنه " هو تسجيل للعملية المالية المحللة من جانب مدین وجانب دائن " .

• مصادر القيود المحاسبية:

لقد ذكرنا سلفاً أن من أحد عناصر النظام المحاسبي هي المجموعة المستندية، وتعتبر المجموعة المستندية هي مصدر القيود المحاسبية والتي تستخدم لإثبات صحة وقوع العملية المالية المحاسبية، وهي أساس تسجيل العمليات المحاسبية مثل (الفواتير - الشيكات - الكمبيالات - الإشعارات الدائنة والمدينة - ...الخ).

• تصنيفات مصادر القيود:

تصنف مصادر القيود المحاسبية إلى مجموعتين وهما:

1- مصادر قيود مباشرة. 2- مصادر قيود غير مباشرة.

أولاً: مصادر القيود الغير المباشرة: هي المصادر التي تستخدم كوسائل لإثبات العمليات المالية، ولكن لا تعتبر مصدر رئيس للتسجيل في الدفاتر المحاسبية، ولكن يجب تفرغها في احد المصادر المباشرة وإرفاقها مع المصدر المباشر الخاص به.

أمثلة على مصادر القيود الغير مباشرة:

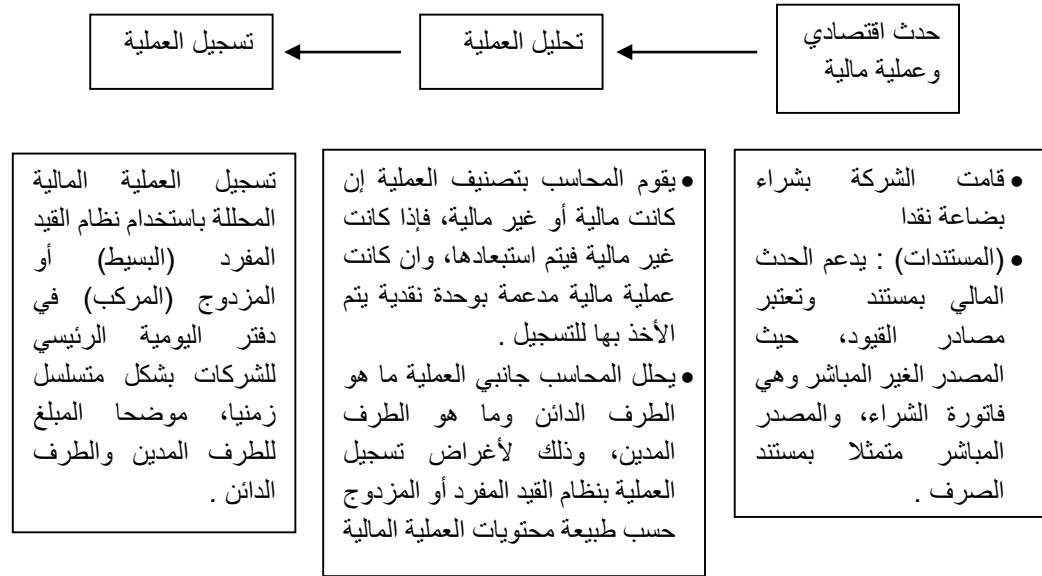
- إشعار المدين (Debit Note): وهو إشعار ترسله الشركة للعميل حين شراء العميل البضاعة على الحساب.
- إشعار دائن (Credit Note): وهو إشعار تستلمه الشركة من المورد تفيد بشرائها بضاعة على الحساب.
- الفاتورة (INVOICE): وهو كشف تفصيلي يبين نوع البضاعة وكميتها وسعر الوحدة سواء كانت مشتراه او مباعه، وسواء كان الدفع بشكل نقدي أو على الحساب.
- الشيك (Cheque): وهو صك مكتوب يتضمن أمراً من الساحب (صاحب الحساب) إلى المحسوب عليه (البنك) بان يدفع للطرف الثالث (المستفيد) مبلغاً محدد من المال في تاريخ محدد.
- الكمبيالة (Promissory Note): وهي صك مكتوب يتضمن أمراً من شخص إلى شخص آخر بان يدفع مبلغاً مالياً محدد القيمة وتاريخ استحقاقه وبشهادة أو بكافلة شخصين أو أكثر.

ثانياً / مصادر القيد المباشرة: هي المصادر التي تستخدم كوسائل لإثبات للعمليات المالية، وهي تعتبر مصدر رئيس للتسجيل في الدفاتر المحاسبية، إذ يتم تفرغ محتويات المصادر الغير المباشرة في احد مستندات هذه المجموعة من المصادر المباشرة وإلحاقها بها كمرفات.

أمثلة على مصادر القيد المباشرة:

- مستند القبض (Receipt Voucher): وهو المستند الذي يحرر عند استلام مبلغ من المال نقداً أو بشيك بنكي.
- مستند الصرف (Payment Voucher): وهو المستند والذي يحرر عند دفع مبلغاً من المال سواء كان بشكل نقدي أو بشيك.
- مستند القيد (Entry Voucher): وهو المستند الذي يحرر عند حدوث أي عملية على الحساب سواء شراء بضاعة على الحساب، أو بيع بضاعة على الحساب.

دورة تحليل وتسجيل العملية المالية (مدخلات النظام المحاسبي).

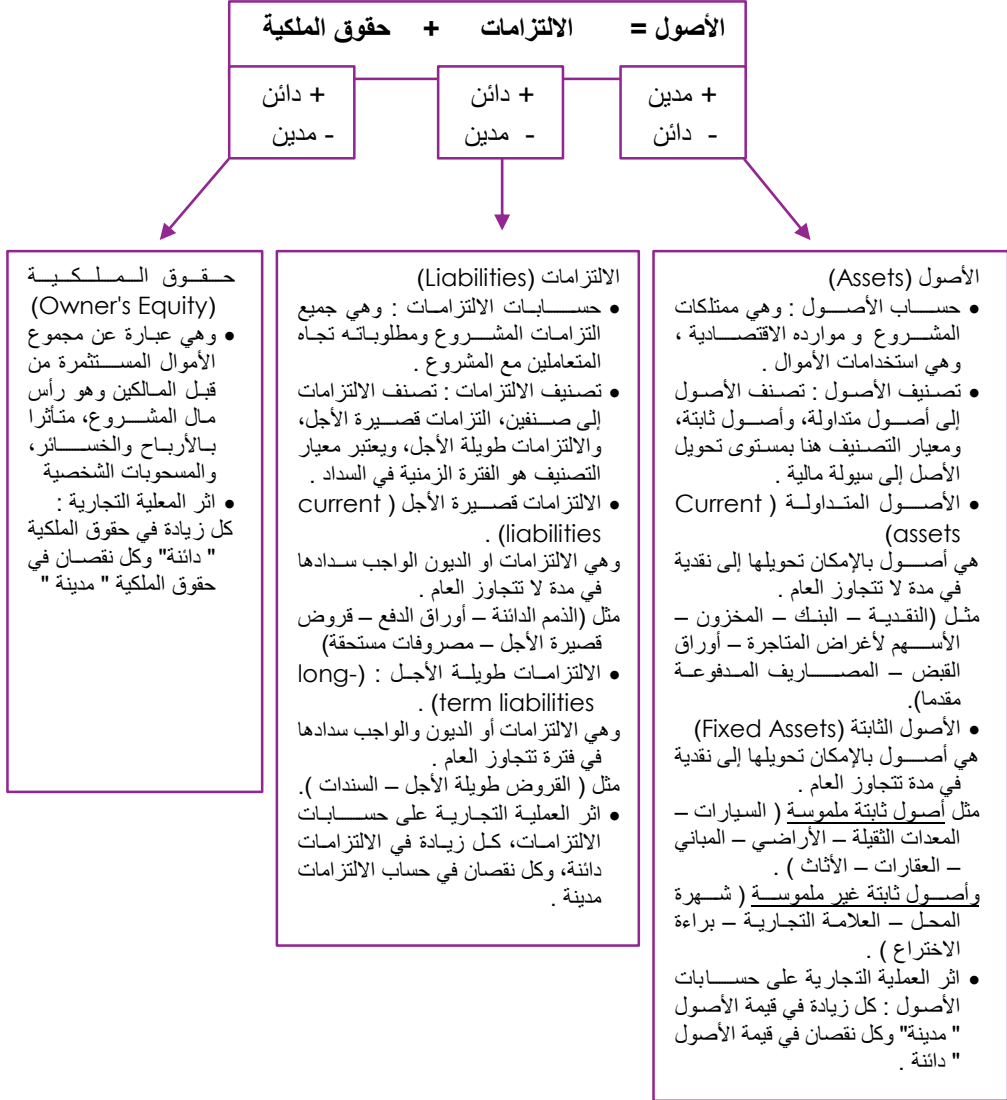


مفهوم تحليل العمليات المالية:

بإمكان تعريف تحليل العملية المالية: في معرفة الحسابات والمصنفة والتي تأثرت من كل عملية تجارية مالية، ومعرفة أي من أطراف الحسابات مدينة وأي من أطراف الحسابات دائنة وذلك بالاعتماد على أسلوب معادلة الميزانية (Blance Sheet Equation)، وحسابات الدخل (Income Account) (الإيرادات والمصروفات).

معادلة الميزانية وحساباتها

إن معادلة الميزانية هي بمثابة ميزانية عمومية مبسطة تتضمن جانب الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، ويتحقق الميزان عندما يتساوى جانب الأصول مع جانب الالتزامات وحقوق الملكية (بين الجانبين)، ويوضح الشكل التالي شرحا وافيا لمعادلة الميزانية وتصنيفات الحسابات لكل مشروع.



حسابات معادلة الميزانية:

1- الأصول Assets:

تمثل موجودات المنشأة وممتلكاتها وتقسم الى:

أ- الأصول غير الملموسة Intangible Assets:

وهي الأصول التي ليس لها وجود أو كيان مادي ملموس ولكنها ذات قيمة أو فائدة للمنشأة مثل شهرة المحل وحقوق الاختراع والعلامات التجارية.

ب- الأصول الثابتة Fixed Assets:

هي مجموعة الأصول التي تقتنى بغرض المساهمة في العملية الإنتاجية، وليس بغرض إعادة بيعها مثل الأراضي والمباني والآلات والأثاث والسيارات.

ج- الأصول المتداولة Current Assets:

هي الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية أو التي تقتنى بغرض إعادة بيعها أو استخدامها خلال السنة المالية مثل:

- البضاعة: وهي السلع التي تتاجر فيها المنشأة.
- المدينون: وهي المبالغ التي تمثل التزامات على الغير للمنشأة واجبة السداد خلال السنة.
- أ.ق (أوراق القبض): وهي المبالغ التي تمثل التزامات على الغير للمنشأة واجبة السداد خلال السنة وتكون في صورة كمبيالات.
- أ.مالية: وهي المبالغ المستثمرة في شراء أسهم وسندات.
- النقدية بالصدوق والحساب الجاري بالبنك:
- البنك: هي عبارة عن الأموال المملوكة للمنشأة وتحتفظ بها في شكل حساب جاري لدى البنك.
- الصندوق: عبارة عن الأموال الجاهزة والموجودة في خزانة المنشأة.
- استثمارات قصيرة الأجل (ودائع البنك): وهي الموال التي تحتفظ بها المنشأة في شكل ودائع زمنية لدى البنوك.
- المصروفات المقدمة (المدفوعة مقدما): تمثل حق المنشأة لدى الغير وسيتم الحصول على سلع وخدمات في المستقبل مقابل هذه المصروفات المدفوعة مقدما مثل الإجراءات المقدمة أي المدفوعة مقدما.
- الإيرادات المستحقة: إيرادات تم اكتسابها أي تم تحققها خلال الفترة المحاسبية والتي لم يتم تحصيلها بعد.

2- الخصوم Liabilities:

عبارة عن الالتزامات أو التعهدات على المنشأة تجاه الغير مقابل حصولها على سلع أو خدمات أو قروض وتنقسم إلى:

أ- الخصوم طويلة الأجل Fixed liabilities:

هي الالتزامات التي يستحق سدادها خلال فترة زمنية تزيد عن سنة مالية واحدة مثل القروض العقارية أو الصناعية والسندات وأوراق الدفع طويلة الأجل. أو أنها تمثل ما يجب على المنشأة دفعه للغير بعد مدة تزيد في الغالب عن السنة مع الأخذ في الاعتبار انه يجب استبعاد قيمة الأقساط المستحقة سنويا لسداد هذه الديون من عناصر الخصوم طويلة الأجل وإدراجها ضمن الخصوم المتداولة تحقيا لمعيار الإفصاح العام.

ب- الخصوم قصيرة الأجل Current Liabilities:

هي المبالغ المستحقة للسداد خلال السنة المالية أو ما على المنشأة من التزامات يلزم تسديدها خلال السنة المالية مثل:

- قرض تجاري (قرض قصير الأجل): هي مبالغ مستحقة على المنشأة للبنك مقابل الحصول على قرض واجب السداد خلال السنة.
- الدائنون (الموردون): هي مبالغ مستحقة على المنشأة للغير مقابل الشراء على الحساب.
- أ.دفع هي مبالغ مستحقة على المنشأة للغير مقابل الشراء على الحساب في صورة كمبيالات، أو هي تعهد كتابي من المنشأة بدفع مبلغ معين في تاريخ معين.
- المصروفات المستحقة: هي المبالغ المستحقة على المشروع للغير مقابل خدمات تم أداؤها للمشروع.
- الإيرادات المقدمة: هي الإيرادات المقدمة قبل القيام بأداء الخدمة المرتبطة بها خلال الفترة المحاسبية.

3 حقوق الملكية Owner's Equity:

هي عبارة عن ما يملكه أصحاب المنشأة من أموال فيها، أو هي عبارة عن الالتزامات على المنشأة تجاه ملاكها وهي تشمل المبلغ الذي تم استثماره بالإضافة إلى الأرباح التي حققها المشروع.

احتمالات معادلة الميزانية:

يجب الأخذ بعين الاعتبار عند تحليل أي عملية مالية يجب المحافظة على توازن المبالغ للحسابات، وبالإمكان من خلال معادلة الميزانية (الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية) أن نتوصل إلى الاحتمالات التالية:

1- **الأصل مقابل أصل:** وهنا كل زيادة في حساب ما بالأصل "مدين" يقابلها نقصان في حساب ما بالأصل "دائن".

مثال: أودعت الشركة مبلغ 1000 دولار في حسابها البنكي.

ونلاحظ بان العملية التالية تحتوي على حسابين يتبعان لجانب الأصول وهما حساب الصندوق وحساب البنك، حيث حساب الصندوق سوف يقل بمبلغ 1000 دولار، بينما حساب البنك سوف يزيد بمبلغ 1000، وبالتالي يصبح شكل تحليل العملية كما يلي:-

الأصول	
البنك (أصل متداول)	النقدية (أصل متداول)
1000 +	1000 -
حساب مدين	حساب دائن

مثال: باعت الشركة أرضا بمبلغ 10000 دولار وحصلت قيمتها نقدا.

ونلاحظ بان العملية التالية تحتوي على حسابين يتبعان لجانب الأصول وهما حساب الأراضي وحساب الصندوق، حيث حساب الصندوق سوف يزيد بمبلغ 10000 دولار "مدين"، بينما حساب الأرض سوف يقل بمبلغ 1000 "دائن"، وبالتالي يصبح شكل تحليل العملية كما يلي:-

الأصول	
الأرض (أصل ثابت)	النقدية (أصل متداول)
10000 -	10000 +
حساب دائن	حساب مدين

مثال: اشترت الشركة أثاثا بمبلغ 2000 دولار، حيث دفعت الشركة 500 \$ نقدا والباقي بشيك بنكي.

ونلاحظ بان العملية التالية تحتوي على ثلاثة حاسبات لجانب الأصول وهما حساب الأثاث وحساب الصندوق وحساب البنك، حيث حساب الصندوق سوف يقل بمبلغ 500 دولار "دائن"، وحساب البنك سيقبل بمقدار 1500 دولار "دائن"، بينما حساب الأثاث سوف يزيد بمبلغ 2000 "مدين"، وبالتالي يصبح شكل تحليل العملية كما يلي:

الأصول		
البنك (أصل متداول)	النقدية (أصل متداول)	الأثاث (أصل ثابت)
1500 -	500 -	2000 +
دائن	دائن	مدين

- ونستخلص القول بان علاقة حسابات الأصول مع بعضها عكسية، فإذا زاد قيمة حساب أصل ما، يقابله نقصان في حساب أصل آخر لنفس العملية، وان كل زيادة في الأصول يجعل حساب الأصل "مدين"، والعكس كل نقصان في حساب الأصول هو "دائن".

2- أصل مقابل الالتزام: وهنالك احتمالين وهما:-

- الاحتمال الأول: كل زياد في الأصول " مدين " يقابلها زيادة في الالتزامات " دائن " .
- الاحتمال الثاني: كل نقص في الأصول " دائن " يقابلها نقصان في الالتزام " مدين " .

الاحتمال الأول: زيادة في الأصول مقابل زيادة في الالتزامات

مثال: اقترضت الشركة مبلغا ماليا 15000 دولار من البنك وأودعت المبلغ في حسابها البنكي. ونلاحظ بان العملية التالية تحتوي على حسابين إحداهما يتبع حساب الأصول وهو البنك، والآخر يتبع حساب الالتزامات وهو القرض، وهنا نجد بان المبلغ المودع في الحساب البنكي سوف يزيد من رصيد البنك وهو أصل، مما يجعل الحساب "مدينا" بالمبلغ، بينما زاد الالتزام على الشركة والمتمثل بالقرض البنكي والواجب سداه، وكل زيادة في الالتزام "دائن"، وبالتالي يكون شكل تحليل العملية كما يلي:

الأصل	الالتزامات
البنك (أصل متداول)	القرض (التزام طويل الأجل)
15000 +	15000 +
مدين	دائن

الاحتمال الثاني: نقصان في الأصول مقابل نقصان في الالتزامات.

مثال: سددت الشركة مبلغا وقدره 400 دولار نقدا مصروف ضريبة مستحق عن سنة ماضية. ونلاحظ بان العملية التالية تحتوي على حسابين إحداهما يتبع حساب الأصول وهو الصندوق " النقدية"، والآخر يتبع حساب الالتزامات وهو المصروف المستحق " الضريبة المستحقة"، وهنا نجد بان المبلغ المدفوع من خزينة الشركة سوف يقل وهو أصل، مما يجعل حساب الصندوق "دائنا" بالمبلغ، بينما قل الالتزام على الشركة والمتمثل المصروف المستحق والذي سدد بنفس القيمة مما جعل حساب الالتزام " مدين"، وبالتالي يكون شكل تحليل العملية كما يلي:

الأصل	الالتزامات
الصندوق (أصل متداول)	المصروف المستحق (التزام قصير الأجل)
400 -	400 -
دائن	مدين

- ونستخلص القول بان علاقة حسابات الأصول مع حسابات الالتزامات طردية، فكل زيادة في الأصول " مدينة " تقابله زيادة في الالتزامات " دائن "، والعكس بان كل نقصان في حسابات الأصول " دائنة" تقابله نقصان في حسابات الالتزامات " مدينة " .

3- أصل مقابل حقوق الملكية:

وهنا تكون العلاقة طردية بين حساب الأصول وحساب حقوق الملكية، وهناك احتمالين وهما:-
الاحتمال الأول: كل نقص في الأصول " دائن " يقابلها نقصان في حقوق الملكية " مدين " .
 مثال: قام صاحب الشركة بسحب مبلغ مالي من خزنة الشركة مبلغ وقدره 200000 دولار وذلك لشراء منزل جديد (مسحوبات شخصية).

وكما نلاحظ من هذه العملية بان مالك الشركة قام بسحب مبلغ مالي من صندوق الشركة مما خفض من رصيد الصندوق، ويعتبر الصندوق هو من ضمن حسابات الأصول، وكل نقصان في قيمة الأصل " دائنة "، ويقابله المسحوبات الشخصية والتي هي تتبع حسابات حقوق الملكية حيث تعمل المسحوبات الشخصية على تخفيض رأس المال أو حق الملكية، وكل نقصان في حق الملكية هو " مدين"، وبالتالي يصبح شكل العملية كما يلي:-

الأصل	حقوق الملكية
الصندوق (أصل متداول)	المسحوبات الشخصية (مخفض لرأس المال)
- 200000	- 200000
دائن	مدين

الاحتمال الثاني: كل زياد في الأصول " مدين " يقابلها زيادة في حقوق الملكية " دائن " .

مثال: قامت الشركة بزيادة رأس مالها بمبلغ وقدره 40000 دولار نقدا.

وهنا نجد بان رأس مال الشركة قد زاد بمبلغ 40000 دولار، وان خزينة الشركة قد زادت بنفس المقدار، وبالتالي كل زيادة في رأس المال (حق الملكية) " دائنة "، ويقابله بالمثل زيادة في الأصول والمتمثل بزيادة صندوق الشركة مما يجعل حساب الأصول "مدين"، ويصبح شكل العملية المالية كما يلي:-

الأصل	حقوق الملكية
الصندوق (أصل متداول)	رأس المال
40000+	40000 +
مدين	دائن

- ونستخلص القول بان علاقة حسابات الأصول مع حسابات حقوق الملكية طرية، فكل زيادة في الأصول " مدينة " تقابله زيادة في حقوق الملكية " دائن "، والعكس بان كل نقصان في حسابات الأصول " دائنة" تقابله نقصان في حسابات حقوق الملكية " مدينة ".

حسابات خارج معادلة الميزانية

عند تحليل العمليات المالية هنالك حسابات تتبع لقائمة الدخل والمتمثلة بنودها بحسابات الإيرادات، وحسابات المصاريف، والتي يترتب عند المقابلة بين حسابات الإيرادات مع حسابات المصاريف نتيجة ألا وهي الربح أو الخسارة وما يسمى محاسبيا " الدخل " مع العلم بان حسابات الدخل لها التأثير على حقوق الملكية، أي أن هنالك بنودا في حسابات معادلة الميزانية تتأثر بحسابات الإيرادات والمصروفات.

- **حساب الإيرادات Revenue Account:** هو الحساب الذي يحتوي على المبالغ المكتسبة (التدفقات النقدية والغير النقدية الداخلة) من الغير لقاء تقديم / بيع منتج او خدمة، كبيع منتجات، او بيع ارض..الخ. ومحاسبيا يتم تقسيم حساب الإيرادات إلى الأنواع التالية:-
 - 1- **الإيرادات العادية:** وهي التي تنتج عن نشاط الشركة الرئيسي، وتسمى أيضا الإيرادات من الأنشطة التشغيلية.
 - 2- **إيرادات غير تشغيلية:** وهي الإيرادات التي تنتج عن نشاطات أخرى خارج نشاط الشركة الرئيسي مثل أرباح من استثمارات في شركات أخرى.
 - 3- **إيرادات غير عادية:** إيرادات ناتجة عن أمور لا تقع تحت سيطرة الشركة.
- وعند تحليل العملية المالية يعتبر الإيراد " دائن " دائما.

- **حساب المصروفات Expenses account:** وهو الحساب الذي يحتوي على بنود المبالغ المدفوعة للغير (تدفقات نقدية وغير نقدية خارجة) لقاء الحصول على خدمة تهدف إلى دعم سير أعمال المشروع، وتصنف المصاريف إلى مصاريف تشغيلية نقدية مثل (مصروف إيجار المبنى، مصروف تلفون وكهرباء ومياه، مصاريف أجور العمال، مصاريف الصيانة... الخ، وهنالك مصاريف تشغيلية غير نقدية (لا يترتب عنها مدفوعات مالية) ونتجت عن تهالك بعض الأصول مثل الاستهلاك (استهلاك سيارة - استهلاك آليات...الخ).
- ومحاسبيا يتم التعامل مع المصاريف حين تحليلها ماليا وتسجيلها بانها " مدينة " دائما.

ونستخلص ما تم سرده أعلاه بالجدولين التاليين عند تحليل العمليات المالية، لأغراض تسجيلها في دفتر اليومية الأساسي وفقا لنظرية القيد المحاسبي، على النحو التالي: -

الجدول الأول: بنود حسابات معادلة الميزانية (الأصول = الالتزامات + حق الملكية)

الأصول		الالتزامات (الخصوم) و حقوق الملكية	
الزيادة	النقصان	الزيادة	النقصان
مدينة	دائنة	دائنة	مدينة
الأصول المتداولة(قصيرة الأجل)		الخصوم المتداولة(قصيرة الأجل)	
البنك		الدائنين (الموردين)	
نقدية بالسندوق		أوراق الدفع	
استثمارات قصيرة الأجل(أوراق مالية)		المصروفات المستحقة	
مدينون		الإيرادات المحصلة مقدما	
أوراق قبض		الأقساط المستحقة من الديون طويلة الأجل	
المخزون السلعي آخر المدة		الخصوم الثابتة (طويلة الأجل)	
المصاريف المدفوعة مقدما		السندات طويلة الأجل	
الإيرادات المستحقة		أوراق دفع طويلة الأجل	
الأصول الثابتة (طويلة الأجل)		القروض العقارية	
العقارات		السندات طويلة الأجل	
الأثاث		أوراق دفع طويلة الأجل	
السيارات		القروض العقارية	
المباني		+	
الآلات والمعدات		حقوق الملكية	
الأراضي		رأس المال	
إجمالي الأصول الثابتة		أرباح العام	
الأصول غير الملموسة		(خسائر العام)	
شهرة المحل		(المسحوبات الشخصية)	
براءة الاختراع			
العلامات التجارية			

الجدول الثاني: بنود الدخل (الإيرادات - المصروفات = ربح أو خسارة)

الدخل	
الإيرادات	المصروفات
دائما دائنة	دائما مدينة
إيرادات تشغيلية	مصروفات نقدية
إيرادات غير تشغيلية	مصروفات غير نقدية
مكاسب بيع أصول	

مثال شامل لتحليل العمليات المالية:-

فيما يلي عمليات تجارية تمت لمحلات الحسن والمطلوب تحليلها مبينا تبعية الحساب وتأثير العمليات عليها.

- 1- بدأت شركة الحسن مشروعها برأس مال 20000 دولار بإيداع بنكي في حسابها.
- 2- اشترت الشركة سيارة مبلغها 5000 دولار على الحساب من شركة حمام.
- 3- سددت الشركة مصاريف الكهرباء والمياه بشيك بنكي بمبلغ 400 دولار.
- 4- تنوي شركة الحسن بتعيين محاسبة براتب 300 دولار شهريا.
- 5- اقترض الشركة مبلغا وقدره 8000 دولار على أن يتم سداده خلال 3 أعوام، وادعت المبلغ في خزينة الشركة.

الحل:

وفقا لمعادلة الميزانية سوف نقوم بتحليل العمليات كما يلي: -

تحليل العمليات المالية لشركة الحسن التجارية						
no	البيان	أطراف العملية	الحساب	الأثر	المبلغ	مدين / دائن
1	تكوين رأس المال وإيداع بنكي	رأس المال	حقوق الملكية	زيادة	20000	دائن
		البنك	أصل متداول	زيادة	20000	مدين
2	شراء سيارة على الحساب من شركة حمام	سيارات	أصل ثابت	زيادة	5000	مدين
		دائنون (المورد حمام)	التزام قصير الأجل	زيادة	5000	دائن
3	تسديد مصروف بشيك بنكي	مصاريف كهرباء	مصروفات	مدينة	400	مدين
		البنك	أصل متداول	نقصان	(400)	دائن
4	عملية غير مالية، لان الشركة لم تقم فعليا بتعيين موظف ولا توجد سجلات رسمية تثبت العملية، ولم تتكبد أي نفقات مالية تجراء ما تخطط به في المستقبل					
5	اقتراض مبلغ وإيداعه في الخزينة	قرض طويل الأجل	التزام طويل الأجل	زيادة	8000	دائن
		الصندوق أو النقدية	أصل متداول	زيادة	8000	مدين

تحدث الفصل عن مفهوم النظام المحاسبي والذي هو الإطار العام والذي يسترشد به المحاسب من تنظيم العملية المحاسبية من تحليل وتسجيل وتصنيف وتبويب وإقفال الحسابات وتوصيلها إلى المستفيدين النهائيين ، كما تحدث الفصل عن عناصر النظام المحاسبي ، وعن الخصائص الواجب توفرها في كل نظام محاسبي جيد ، كما ركز الفصل حول البنية الأساسية في النظام المحاسبي وهو تحليل العمليات المالية المحاسبية ، من حيث المفهوم من خلال نظرية معادلة الميزانية والتي هي (الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية) ، حيث تلعب تلك المعادلة المحاسبية دوراً رئيساً في تحليل العمليات المالية عن أنشطة اقتصادية للمشروع لأغراض التسجيل ، ونوهنا في الفصل بان العملية الغير مدعومة بمصادر مستنديه أساسية لن يتم عليها أي عملية تسجيل ، حيث تعتبر المستندات الأساسية هي مصدر القيود ، وفي مضمون الفصل أوضحنا ما هي الأصول من حيث المفهوم وتصنيفاتها من أصول متداول وأصول ثابتة ، وما هي الالتزامات وتصنيفاتها من التزامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل ، كما عرفنا في هذا الفصل مفهوم حقوق الملكية والمتمثلة برأس مال الشركة

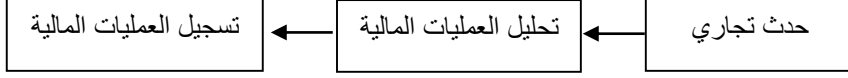


الفصل الثالث

تسجيل العمليات المالية



الفصل الثالث : تسجيل العمليات المالية (Recording financial transactions)



لقد ذكرنا في الفصول السابقة بعد كل حدث تجاري معزز بمصدر رسمي (المستندات)، يقوم المحاسب بتحليل العمليات المالية إلى طرفيها الدائن والمدين، لكي يقوم بتسجيل العمليات المالية في دفاتر محاسبية رسمية مخصصة لذلك، وان نظام التسجيل الرسمي للعمليات هو نظام القيد المحاسبي.

مفهوم تسجيل العمليات:

هو إثبات العمليات المالية عن طريق إثبات القيود المحاسبية الخاصة بتلك العمليات (نظام القيد المحاسبي)، الخاصة بتلك العمليات في الدفاتر المحاسبية (دفتر اليومية)، مع مراعاة التسلسل الزمني وبيان العملية.

نظام القيد المحاسبي المزدوج (Accounting – Double Entry System):

هو النظام القائم على أساس بأن المشروع له شخصيته المعنوية والمستقلة عن ملاكها، وهو أسلوب محاسبي متعارف عليه لتسجيل العمليات المالية في دفتر اليومية بطريقة توضح ما يلي:
1- تاريخ ورقم العملية المالية 2- قيمة كل حساب بالوحدة النقدية 3- أطراف الحسابات الدائنة والمدينة لكل عملية مالية 4- شرح مختصر يصف العملية المالية.

• نقاط مهمة يجب الأخذ بعين الاعتبار عند كتابة القيد المحاسبي المزدوج:

أولاً: يجب الأخذ بعين الاعتبار، تساوي مجموع مبالغ أطراف الحسابات المدينة مع أطراف الحسابات الدائنة (التوازن في القيد المحاسبي).

ثانياً: تختصر كلمة مدين بحرف الجر (من د /)، كما تختصر كلمة دائن بحرف الجر (إلى د /)

ثالثاً: عند كتابة القيد، نبدأ بكتابة الحسابات المدينة ثم الحسابات الدائنة.

• مثال عن قيد محاسبي مزدوج:

قامت الشركة بشراء سيارة بتاريخ 2014/10/10، حيث دفعت ثمن السيارة والبالغ ثمنها

15000 دولار نقداً.

شكل القيد المحاسبي المزدوج:

رقم العملية (1) بتاريخ 2014/10/10
15000 من د / سيارات
15000 إلى د / الصندوق
ملاحظة : شراء سيارة نقداً .

- كما هو ملاحظ لدينا في القيد المحاسبي، بأن حساب الأصول قد زاد بسبب شراء السيارة والتي زادت من رصيد الأصول، وبالتالي كل زيادة في الأصل يجعله مدينا، وبنفس الوقت قد انخفض الأصل بسبب نقصان الصندوق، وكل انخفاض في قيمة الأصل يجعله دائنا.
- كما نلاحظ بأن مبلغ الحساب المدين (السيارة) يساوي مبلغ الحساب الدائن (الصندوق)، وهذا ما يتجانس مع تحقيق التوازن في القيد المحاسبي.
- وأخيرا يكتمل القيد المحاسبي عند إضافة الملاحظات والتي توضح او تفسر ما هي العملية المالية والتي كانت في هذا المثال (شراء سيارة نقدا)، ولا يتم تجاهل تاريخ ورقم العملية المالية المسجلة.

أنواع أنظمة القيد المحاسبي المزدوج:

إن معيار التصنيف في أنظمة القيد المحاسبي في تعددية أطراف حسابات العملية، ويصنف القيد المزدوج إلى:

1- نظام القيد البسيط (Simple Entry System)

2- نظام القيد المركب (Compound Entry System)

أولاً: نظام القيد البسيط: وهو القيد المحاسبي والذي يتضمن جانبه المدين حساباً واحداً، وجانبه الدائن حساباً واحداً، وفي يتساوى مبلغ الطرف المدين مع الطرف الدائن.

مثال: قامت الشركة بسداد مصروفات أجور العمال والذي مبلغها 2000 دولار بشيك بنكي، وذلك بتاريخ 2015/2/1.

القيد المحاسبي المفرد:

رقم العملية (X) - بتاريخ 2015/2/1
 2000 من د / مصروف أجور العمال
 2000 إلى د / البنك
 ملاحظة : سداد مصروف رواتب العمال من الحساب البنكي للشركة

- لاحظ بان مصروف العمال وهو من ضمن حسابات المصروفات وهي مدينة بطبيعتها، وقد سدد المصروف من الحساب البنكي مما قل من رصيد الأصل كون أن البنك من حسابات الأصول، وكل نقصان في رصيد الأصل يجعل الحساب دائن، كما يجب أن يتساوى مبلغ الطرف المدين مع الطرف الدائن لتحقيق التوازن في القيد، ونلاحظ أن في القيد المذكور أعلاه لديه حساب مدين مفرد وهو المصروف، وحساب دائن مفرد وهو البنك.

مثال: اقتترضت الشركة مبلغا وقدره 10000 دولار من بنك فلسطين وأودعت المبلغ في حسابها البنكي (بنك فلسطين)، وذلك في تاريخ 2015/8/8.
القيد المحاسبي المفرد:

رقم العملية (X) بتاريخ 2015/8/8 10000 من د / البنك (بنك فلسطين) 10000 إلى د / قرض بنك فلسطين ملاحظة : اقتراض مبلغ 1000 دولار من بنك فلسطين وإيداعه في الحساب البنكي
--

- لاحظ بان هنالك حساب مفرد مدين وهو البنك، وحساب مفرد دائن وهو القرض، حيث أن هنالك زيادة في رصيد حساب البنك الخاص بالشركة، وان حساب البنك هو من ضمن حسابات الأصول، وكل زيادة في الأصل يجعل الحساب "مدين"، وبالمقابل هنالك التزام ترتب على الشركة متمثلا بالقرض طويل الأجل مما جعل حساب الالتزام قد زاد، وكل زيادة في الالتزامات يجلب الحساب "دائن".

مثال: بدأت الشركة مشروعها برأس مال وقدره 40000 دولار، بإيداع بنكي في بنك القدس وذلك بتاريخ 2015/7/7
القيد المحاسبي المفرد:

رقم العملية (X) بتاريخ 2015/7/7 40000 من د / البنك (بنك القدس) 40000 إلى د / رأس المال ملاحظة : تكوين رأس مال المشروع بإيداع بنكي (بنك القدس)
--

ثانيا: نظام القيد المركب: وهو القيد المحاسبي والذي يتضمن أحد جانبيه أو كلاهما أكثر من حساب، وبالإمكان تصنيف القيود المركبة إلى ثلاث أصناف كما يلي:

1- **قيد مركب من الجانب المدين:** وهو القيد الذي يتضمن جانبه المدين أكثر من حساب، بينما الجانب الدائن يتضمن جانبه حسابا واحدا، مع مراعاة تساوي مجموع مبالغ الجانب المدين مع الجانب الدائن، لتحقيق التوازن في القيد المركب.

مثال: حصلت شركة الحسن من العميل شركة (غزة) مبلغا وقدره 2000 دولار، حيث دفع العميل (غزة) المبلغ 500 نقدا، والباقي بشيك. بتاريخ 2015/5/5.

- لاحظ هنا ثلاث حسابات، حساب الصندوق (500 دولار)، وحساب البنك (1500)، وحساب المدينون (العميل غزة)، وهذه الحسابات الثلاثة تتبع حساب الأصول. وسوف نجد أن الطرف المدين

من القيد يحتوي على حسابين، بينما الطرف الدائن من القيد يحتوي على حساب واحد، وان مجموع مبالغ الأطراف المدينة يساوي مجموع حساب الطرف الدائن.
القيد المحاسبي المركب في دفاتر شركة الحسن:

رقم العملية (X) . بتاريخ 2015/5/5
من د / مذكورين
500 د / الصندوق
1500 د / البنك
2000 إلى د / مدينون (العميل شركة غزة)
ملاحظة : تحصيل مديونية من العميل شركة غزة نقدا وبشيك .

مثال: قامت الشركة بتسديد مجموعة من المصاريف نقداً كما يلي: (300 دولار مصروف إيجار شهر 5، 50 دولار مصروف مياه وخدمات، 100 دولار مصروف كهرباء) وذلك بتاريخ 2015/5/1.
- من الملاحظ لدينا بان هنالك ثلاث حسابات مدينة والمتمثلة بالمصاريف، وحساب وحيد دائن وهو الصندوق، ومنه يجب أن تتساوى مبالغ الطرف المدين مع مبالغ الطرف الدائن.
القيد المحاسبي المركب:

رقم العملية (X) . بتاريخ 2015/5/1
من د / مذكورين
300 د / م. إيجار محل
50 د / م. مياه وخدمات
100 د / م. كهرباء
450 إلى د / الصندوق
ملاحظة : تسديد مصاريف نقدا

2- قيد مركب من الجانب الدائن: وهو القيد الذي يتضمن جانبه الدائن أكثر من حساب، بينما الجانب المدين يتضمن جانبه حساباً واحداً، مع مراعاة تساوي مجموع مبالغ الجانب الدائن مع الجانب المدين، لتحقيق التوازن في القيد المركب.
مثال: قامت شركة الحسن التجارية بشراء شاحنة من المورد (شركة الوطنية)، بقيمة 20000 دولار، وسددت 5000 دولار بشيك، والباقي نقداً. وذلك بتاريخ 2015/8/18

رقم العملية (X) بتاريخ 2015/8/18
20000 من د / شاحنة
إلى د / مذكورين
5000 د / البنك
15000 د / الصندوق
ملاحظة : شراء شاحنة نقداً وبشيك بنكي

3- القيد المركب من الجانبين: وهو القيد الذي يتضمن جانبه الدائن أكثر من حساب، وكذلك جانبه المدين لديه أكثر من حساب، مع مراعاة تساوي مجموع مبالغ الجانب المدين مع مجموع مبالغ الجانب الدائن، لتحقيق التوازن في القيد المركب.

مثال: في تاريخ 2015/3/23 قامت الشركة بسداد إجمالي المصاريف التالي (100 دولار مصروف كهرباء، 600 دولار مصروف إيجار محل لشهر 3، 50 دولار مصروف استهلاك مياه)، حيث دفعت نقدا 500 دولار، والباقي بشيك بنكي.

القيد المحاسبي المركب:

رقم العملية (X) بتاريخ 2015/3/23

من د / مذكورين

100 د / مصروف كهرباء

600 د / مصروف إيجار محل

50 د / مصروف استهلاك مياه

إلى د / مذكورين

500 د / الصندوق

250 د / البنك

ملاحظة: سداد المصروفات نقدا وبشيك بنكي والبالغ مجموعهم 750 دولار.

أمثلة شاملة:

تمرين (1): اكتشاف الأخطاء في القيد المحاسبي للعملية التجارية التالية:

انه في تاريخ 2015/8/5 قامت الشركة بشراء بضاعة على الحساب من المورد (يونيبال) والذي يبلغ ثمنها 2000 دولار، على أن يتم سداد المبلغ في غضون أسبوع.
القيد الخاطئ كما يلي:

رقم العملية (X)
2000 من د / البضاعة
200 إلى د / الصندوق

الحل :

- 1- الخطأ الأول : لم يتم ذكر تاريخ العملية المالية
- 2- الحساب الدائن هو حساب الدائنون (الموردون " يونيبال) وليس الصندوق لان البيع تم على الحساب وليس نقدا .
- 3- مبلغ الطرف الدائن لا يتساوى مع الطرف المدين
- 4- لم تدون ملاحظة حول هذه العملية .

القيد الصحيح

رقم العملية (X) بتاريخ 2015/8/5 (1)

2000 من د / البضاعة

2000 إلى / دائنون (المورد يونيبال) (2)،(3)

ملاحظة : شراء بضاعة على الحساب من المورد يونيبال (4)

تمرين (2): اكتشاف الأخطاء في القيد المحاسبي للعملية التجارية التالية:

في تاريخ 2015/8/1 باعت شركة الحسن أثاث الشركة بمبلغ 5000 دولار لشركة (الاياد للأثاث المستعمل)، حيث حصلت 40 % من قيمة الأثاث نقدا، والباقي بكمبيالة يؤرخ تحصيله في غضون أسبوعين.

القيد الخطأ
تاريخ العملية 2015/9/1
5000 من د / الآلات
الى د مذكرين
2000 د / أ.د
4000 د / نقدا
ملاحظة : بيع أثاث مستعمل لشركة (الأهلية التجارية)، نقدا وكمبيالة

الأخطاء في القيد :

- 1- لم يتم ذكر رقم العملية المالية .
- 2- تاريخ العملية المالية ليس صحيحا
- 3- خطأ في الحساب المدين
- 4- خطأ في الحساب الدائن
- 5- المبالغ المدينة لا تتساوى مع مبالغ الحسابات الدائنة
- 6- خطأ في الملاحظة

(القيد المحاسبي الصحيح) رقم العملية (X) بتاريخ 2015/8/1....(1)،(2)

من مذكورين(3)

2000 من د / الصندوق }
3000 من د / أبق(5)

5000 إلى د / الأثاث(4)

ملاحظة : بيع أثاث مستعمل لشركة (الاياد للأثاث المستعمل) نقدا وبكمبيالة(6)

حساب المبالغ في ظل وجود نسب مئوية:

$$2000 = 5000 \times 40\% \text{ (نقدا)}$$

$$3000 = 5000 \times 60\% \text{ (كمبيالة)}$$

تمرين (3):

- 1- 1/2 2008 بدأت شركة الحسن التجارية اعلمها التجارية برأس مال وقدره 30000 دولار وأودعت نصفه نقدا والباقي أودعته في حسابها البنكي (بنك فلسطين).
- 2- في تاريخ 1/3 اشترت الشركة بضاعة على الحساب من شركة حمام بقيمة 2000 دولار على أن يتم سداد ثمنها في ستة أيام.
- 3- في تاريخ 1/4 دفعت الشركة إيجار المحلات والبالغة 1800 دولار نقدا.
- 4- 1/6 باعت الشركة بضاعة بقيمة 6000 دولار للعميل (فارس)، حيث سدد العميل نصفها نقدا والباقي على الحساب على أن يتم السداد في غضون أسبوع.
- 5- 1/7 تدرس الشركة خيارا بشراء سيارة ثمنها 7000 دولار من شركة (كيا موتور).
- 6- 1/9 سددت الشركة ثمن البضاعة لشركة حمام بشيك بنكي
- 7- 1/13 سدد العميل (فارس) المبلغ المستحق عليه للشركة 500 نقدا، والباقي بشيك.

الحل:

رقم العملية	تاريخ العملية	القيد المحاسبي	الملاحظات
1	2008/1/2	من د مذكورين 15000 من د / الصندوق 15000 من د / البنك (بنك فلسطين) 30000 إلى د / رأس المال	تكوين رأس المال
2	2008/1/3	2000 من د / مشتريات البضاعة 2000 إلى د / دائنون (المورد حمام)	شراء بضاعة على الحساب
3	2008/1/4	1800 من د / مصروف إيجار محلات 1800 إلى د / الصندوق	سداد الإيجارات نقدا
4	2008/1/6	من د مذكورين 3000 من د / الصندوق 3000 من د / المدينون (فارس) 6000 إلى د / مبيعات البضاعة	بيع بضاعة نقدا وعلى الحساب
5	2008/1/7	لا تعتبر عملية مالية، كونها لم تدعم بمستند رسمي، ولم يثبت تحقق عملية الشراء	
6	2008/1/9	2000 من د / دائنون (حمام) 2000 إلى د / البنك	سداد التزام للمورد حمام
7	2008/1/13	من د / مذكورين 500 من د / الصندوق 2500 من د / البنك 3000 إلى د / المدينون (فارس)	سداد العميل فارس المستحق عليه نقدا وبشيك

تحدث الفصل حول مفهوم تسجيل العمليات المالية، حيث تتم عملية التسجيل في النظام المحاسبي من خلال القيد المزدوج، حيث القيد المزدوج له عناصر لكي يكون متكامل عند إعداده، كما أن هنالك نوعين من القيد المزدوج وهما (القيد البسيط و القيد المركب)، ومنه يجب أن يتساوى الجانب المدين مع الجانب الدائن من حيث المبلغ عند إعداد القيد المحاسبي، وأخيرا فان عملية التسجيل هي من احد مراحل عملية المعالجة المحاسبية في النظام المحاسبي.



الفصل الرابع

الدفاتر المحاسبية



الفصل الرابع: الدفاتر المحاسبية

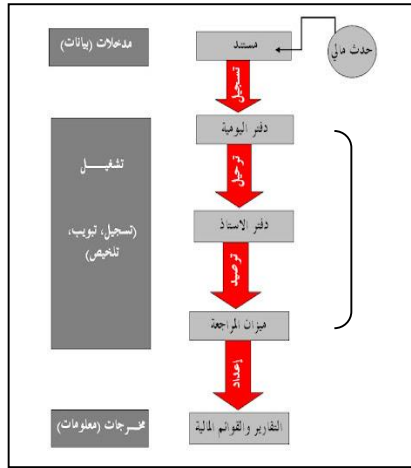
(The Commercial Books or Recording Lists)

في الفصل السابق أوضحنا آلية تسجيل العمليات المالية، وفقا لنظام القيد المزدوج البسيط والمركب، وفي هذا الفصل سنشرح التفاصيل المتعلقة بالدفاتر المحاسبية، والتي ستسجل بها تلك العمليات المالية، فالدفاتر المحاسبية سواء كانت يدوية أو الكترونية هي من أهم الأسس لمكونات النظام المحاسبي.

مفهوم الدفاتر المحاسبية:

هي سجلات رسمية وغير رسمية يدوية أو الكترونية قيد أو تسجل فيها القيود المحاسبية للعمليات المالية، لكي تعالج من أجل معرفة المركز المالي للشركة، كما أنها تعتبر كدليل موضوعي قابل للتحقيق والمراجعة.

وتعتبر مجموعة الدفاتر والسجلات المحاسبية كمرحلة المعالجة في النظام المحاسبي، حيث تتولي الدفاتر المحاسبية إجراءات التشغيل والمعالجة في النظام المحاسبي، من خلال تسجيل تلك الأحداث الاقتصادية بوصفها أحداث وعمليات مالية في شكل قيود في دفتر القيود اليومية، ثم تبويب تلك الأحداث في صورة حسابات، وذلك بترحيل قيود اليومية إلى دفتر الأستاذ، ثم تلخيصها في شكل ميزان المراجعة.



تصنيف الدفاتر المحاسبية:

- أغلب الباحثين قاموا بتصنيف الدفاتر المحاسبية إلى ثلاث أصناف وهي كالتالي: -
- 1- الدفاتر المحاسبية الإلزامية أو القانونية (The Statutory Books).
 - 2- الدفاتر المحاسبية غير الإلزامية (Customary- Books).
 - 3- الدفاتر المحاسبية الإحصائية (Statistical and Graphical-Books).

أولا / الدفاتر المحاسبية الإلزامية:

هي تلك الدفاتر التي ألزم القانون بإمسакها وتنظيمها، وتنقسم إلى:

1- دفتر اليومية العام (Journal): وهو الدفتر الإلزامي والأساسي في النظام المحاسبي من الدرجة الأولى، فهو الدفتر التي تسجل فيه العمليات المالية بنظام القيد المحاسبي وبشكل لحظي ويومي وحسب التسلسل الزمني، وهو يعتبر عاما كونه يشمل كافة العمليات المالية للشركة، كما يتضمن سبع خانات عند تصميمه وهي كما يلي:

- خانة توضح المبالغ المدينة (منه).
 - خانة توضح المبالغ الدائنة (له).
 - خانة توضح القيد المحاسبي وشرح للعملية المالية.
 - خانة بها رقم القيد المحاسبي والمتسلسل لتلك العملية المالية.
 - خانة توضح رقم المستند المؤيد لصحة العملية.
 - خانة توضح رقم صفحة الأستاذ المخصصة لكل حساب من الحسابات والظاهرة في دفتر اليومية.
 - خانة توضح تاريخ حدوث العملية وتسجيلها.
- ومنه يكمن شكل دفتر اليومية العام كما يلي:

صفحة رقم (...)						
التاريخ	رقم صفحة دفتر الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	البيان	المبالغ	
					له	منه

وفي هذا الفصل سيتم التركيز على دفتر اليومية العام والية التسجيل من خلاله من خلال المثال التوضيحي التالي:

مثال: إليك بعض العمليات والمعززة بمستندات لسجلات شركة (الحسن) التجارية خلال شهر 5 لعام 2015 كما يلي:

1- 5/1/2015 قامت الشركة بزيادة رأس مالها بمقدار 200000 دولار، وأودعت نصفه نقدا والباقي بشيك بموجب مستند قبض رقمه 102.

2- 2015/5/3 قامت الشركة بسداد إيجارها السنوي والبالغ 1500 دولار نقدا بموجب مستند دفع رقمه 66.

3- 2015/5/8 قامت الشركة ببيع بضاعة مبلغها 3500 دولار لشركة (الهيثم)، حيث دفعت شركة الهيثم ثمن البضاعة نصفها نقدا بموجب مستند قبض رقمه 103 والباقي على الحساب بموجب مستند قيد رقمه 75.

- والمطلوب: تسجيل العمليات السابقة في دفتر اليومية العام للشركة.
الحل:

ملاحظة (رقم صفحة الأستاذ وهمية)

صفحة اليومية رقم (..)

التاريخ	رقم صفحة دفتر الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	البيان	المبالغ	
					له	منه
2015/5/1	1	102	1	من د / مذكورين	-	100000
	2			د / الصندوق	-	100000
	3			د / البنك	200000	
2015/5/3	7	66	2	إلى د / رأس المال		
	1			من د / مصروف إيجار محل	-	1500
2015/5/8	1	103	3	إلى د / الصندوق	1500	
	16			من د / مذكورين	-	1750
	30			د / الصندوق	-	1750
				د / مدينون (العمل هيثم)		
				إلى د / مبيعات البضاعة	3500	

2- دفتر الجرد والميزانية (Inventory book): وهو الدفتر الذي يظهر فيه تفاصيل البضاعة المتاحة لدى الشركات، ومقارنة الرصيد الدفترى بالرصيد الفعلي لمعرفة الفروقات بينهما لأغراض رقابية ومعالجة نقاط الضعف في فقدان المخزون. وفي دفتر الجرد يتم إثبات القيود اللازمة للتسويات الجردية في نهاية السنة المالية، ويجب أن ينظم مرة في السنة على الأقل، حيث تقيد فيه تفاصيل البضاعة الموجودة لدى الشركة في آخر السنة المالية، أو بيان إجمالي (حركة الوارد والصادر من البضاعة) بدفاتر وقوائم مستقلة، كما تقيد فيه صورة من الميزانية العمومية لكل سنة، إذا لم تقيد في أي دفتر آخر، بمعنى أن دفتر الجرد يظهر موجودات ومطلوبات المشروع في الميزانية العمومية. وعلى الرغم بأنه من الدفاتر الإلزامية إلا القانون والعرف المحاسبي لم يتدخل ولم يلزم المحاسب في تصميم هذا الدفتر، أي أن ليس له شكل محدد كما هو مطلوب في دفتر اليومية، ويعود شكل الدفتر حسب رغبات المحاسب وطبيعة المشروع.

3- دفتر صور الرسائل (copies and Drafts): وهي سجلات بها ملفات عن صور المراسلات للعمليات المالية الصادرة والواردة، وكونها إلزامية من حيث الهدف منها في سهولة الرجوع إليها عند الحاجة، ولأغراض التدقيق الداخلي على العمليات، ولكي نضمن صحة السجلات يجب أن تكون هنالك أكثر من نسخة يتم تخزينها وترميزها، كما يجب تجنب القشط والحذف في بياناتها الداخلية، كما يجب الاحتفاظ بها لمدة ما بين العشر إلى العشرين سنة. ومن أمثلتها (نسخ عن فواتير شراء وسندات صرف، نسخ عن فواتير البيع وسندات القبض، الإشعارات البنكية...الخ).

ثانياً: الدفاتر المحاسبية الغير إلزامية:

هي تلك الدفاتر التي لا إلزام قانوني ولا إلزام على المحاسب بإمساكها وإعدادها وتنظيمها، ويكمن دورها في دعم تنظيم وتسهيل مهنة المحاسب، وتنقسم إلى:

1- دفتر الأستاذ العام أو دفتر القيد النهائي (Ledger): وهو دفتر يعد لكل حساب بشكل مستقل جدولاً يفيد الأثر والسبب من العمليات، وفي النظام المحاسبي فان دفتر حساب الأستاذ والذي يرمز له بالرمز (T) يتم فيه عملية الترحيل والتبويب والتصنيف و الترسيد والإقفال وأخيراً إعادة فتح الحساب، لكي يتم نقل نتائج الحساب إلى القوائم المالية، ويستمد دفتر حساب الأستاذ بياناته من العمليات المالية المسجلة من دفتر اليومية العام.

وعلى الرغم بان دفتر حساب الأستاذ من الدفاتر الغير الإلزامية، إلا أنها من الدفاتر شائعة الاستخدام ويعتمد عليها من قبل المحاسبين في حياتهم العملية لارتباطها الوثيق بدفتر اليومية.

- ولكي يتم إعداد دفتر حساب أستاذ لكل حساب بشكله الصحيح يجب أن يتوفر فيه ما يلي:
- جدولين من جانب مدين (منه) وجاب دائن (له)
- في كل جدول له خانة توضح المبالغ، البيان والذي يوضح الطرف الآخر من العملية المالية المؤثرة على هذا الحساب، ورقم صفحة دفتر اليومية، وتاريخ حدوث العملية.

ويمكن أن نستخلص نموذج دفتر الأستاذ في الشكل التالي:

حساب /

له				منه			
التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ

مثال مبدئي وتوضيحي لتطبيق دفتر حساب الأستاذ العام:

فيما يلي صفحة وهمية من فتر يومية شركة الغزال التجارية: صفحة دفتر اليومية رقم 33، والمطلوب تصوير حساب دفتر الأستاذ لحساب الصندوق وحساب رأس المال.

البيان	التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم لقيد	البيان	المبالغ	
						له	منه
زيادة رأس المال	2015/8/1	2	1	5	من د / الصندوق	---	10000
		10	10		إلى د / رأس المال	10000	
سداد إيجار	2015/8/3	9	12		من د / مصروف إيجار		2000
		2	1	6	إلى د / الصندوق	2000	
تحصيل مبلغ من العميل مراد	2015/8/6	3	1	7	من د / مذكورين		5000
		2	2		د / البنك	---	3000
		15	28		د / الصندوق	---	
					إلى د / العميل مراد	8000	

دفتر الأستاذ لحساب الصندوق صفحة رقم (2)

له				منه			
التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ
8/3	33	من ح / إيجار	2000	8/1	33	إلى ح / رأس المال	10000
				8/6	33	إلى ح / العميل مراد	3000

- وكما نلاحظ فقد تم إدراج الحساب المقابل لحساب الصندوق، ففي خانة المدين لحساب الصندوق، أدرج فيه الحساب الدائن المتأثر منه وهما رأس المال والعميل مراد، والعكس في خانة الدائن لحساب الصندوق أدرج فيه حساب مصروف الإيجار المدين، وان الهدف من ذلك هو إيجاد صافي رصيد الصندوق الدفترتي آخر الفترة مع مراعاة تبعية المبلغ لحساب الصندوق.

وينفس المثال إذا أردنا إعداد دفتر حساب الأستاذ لرأس المال:

حساب / رأس المال.... صفحة رقم 10

له				منه			
التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ
8/1	33	من ح/ الصندوق	10000	--	--	---	--

وكما نلاحظ بان حساب رأس المال في دفتر اليومية هو دائن، وعند خاتمة الدائن في دفتر حساب الأستاذ لرأس المال، نضع الجانب المدين المقابل له وهو (ح / الصندوق).

2- **دفتر الإيرادات والمصاريف:** وهو دفتر غير إلزامي يستخدمه المحاسبون لمقابلة الإيرادات بالمصاريف، حيث تخصص بعض صفحات هذا الدفتر لإظهار تفاصيل الإيرادات المحققة وكذلك تفاصيل المصاريف المحققة خلال فترة زمنية.

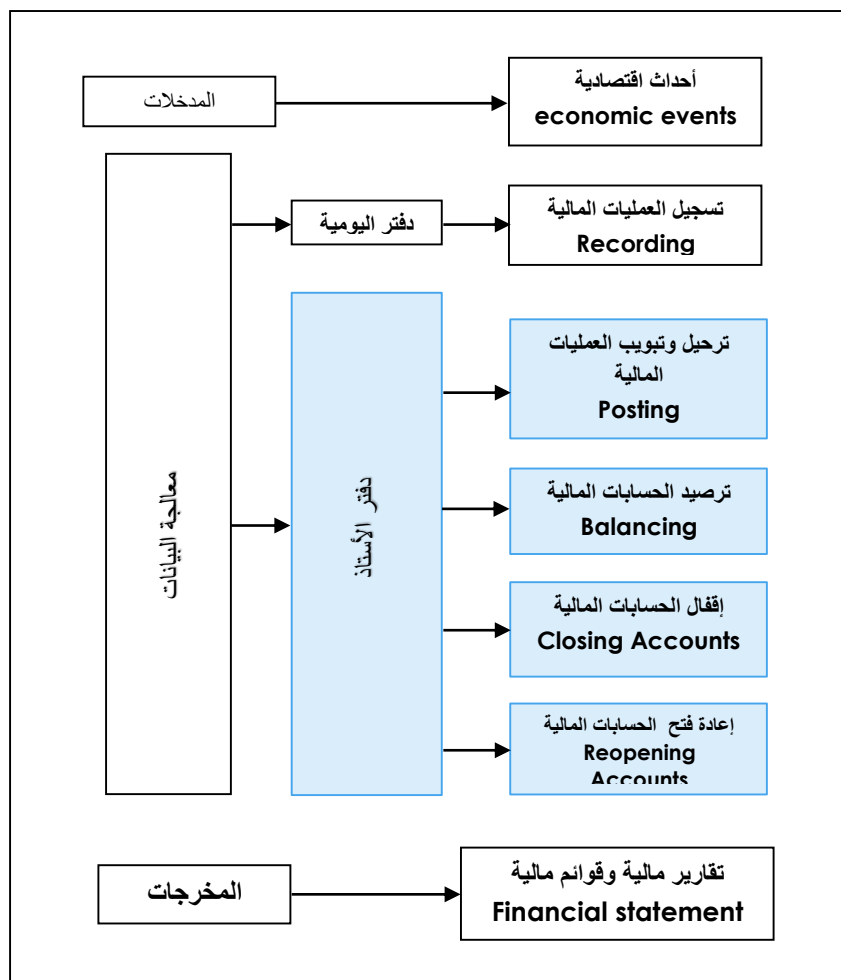
ثالثا / الدفاتر المحاسبية الإحصائية والبيانية (Statistical and Graphical-Book):

هي مجموعة من الدفاتر والتي تظهر تحليلا تفصيليا لنشاطات المشاريع وتساعد الإدارة في المتابعة والرقابة واتخاذ القرارات، وتخصص لإثبات البيانات التحليلية التي يصعب إظهارها بالدفاتر المالية، ومن أمثلتها:

- دفتر أجور العمال.
- دفتر الصنف.
- دفتر مبيعات المناطق والفروع.
- دفتر الوارد والمصروف من البضاعة.
- دفتر تسجيل أوامر وطلبات الشراء.
- دفتر الحضور والانصراف للموظفين.

الترحيل والترصيد وإعادة فتح الحسابات (Posting, Balancing & Reopening Accounts)

ونعود مرة أخرى إلى النظام المحاسبي، وسنتخصص في الحديث عن مرحلة معالجة البيانات المالية والمتمثلة بتسجيل العمليات في دفتر اليومية ثم ترحيل البيانات من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ، وفي دفتر الأستاذ يتم أيضا عملية ترصيد الحسابات المبوبة وإقفالها وأخيرا إعادة فتح الحسابات. كما في الشكل التالي:



وفقا للشكل المذكور أعلاه، وسنسلط الضوء عن عملية معالجة البيانات المحاسبية والتي تعد المرحلة الثانية من النظام المحاسبي، ولقد ذكرنا سلفا عن عملية تسجيل العمليات المالية في دفتر اليومية، والآن سوف نشرح بالتفصيل تقنيات ترحيل وتبويب ثم الترصيد للحسابات وإقفالها، وأخيرا إعادة فتح الحسابات وذلك من خلال دفتر الأستاذ.

أولاً: مرحلة الترحيل والتبويب (POSTING)

تقصد بمرحلة الترحيل والتبويب هنا في نقل العمليات المسجلة في دفتر اليومية إلى حساباتها المعنية في دفتر الأستاذ العام، كان ننقل كل العمليات المالية الظاهرة في دفتر اليومية والمؤثرة على كل حساب، سواء بالزيادة أو النقصان إلى الصفحة المخصصة للحساب في دفتر الأستاذ العام.

مثال: لو افترضنا لدينا دفتر اليومية التالي لشركة الغزال وأردنا ترحيل كافة الحسابات المذكورة في دفاتر الأستاذ المخصصة لكل حساب.

البيان	التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	البيان	المبالغ	
						له	منه
زيادة رأس المال	2015/8/1	2	1	1	من د / الصندوق	---	10000
					إلى د / رأس المال	10000	
سداد إيجار	2015/8/3	9	12	2	من د / مصروف إيجار		2000
					إلى د / الصندوق	2000	
تحصيل مبلغ من العميل مراد	2015/8/6	3	1	3	من د / مذكورين	---	5000
					د / البنك	---	3000
					د / الصندوق		
					إلى د / العميل مراد	8000	

• الترحيل في دفتر حساب الأستاذ (حساب الصندوق).

حساب الصندوق.....صفحة اليومية رقم (...)

له				منه			
التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ
8/3	33	من ح / إيجار	2000	8/1	33	إلى ح / رأس المال	10000
				8/6	33	إلى ح / العميل مراد	3000

ملاحظات حول الحل:

- وكما نلاحظ بان حساب الصندوق في دفتر اليومية كان مدينا في القيد الأول، وكان حساب رأس المال دائنا متأثراً بحساب الصندوق، ومنه في دفتر الأستاذ يرحل رصيد رأس المال الدائن إلى خانة المدين المخصصة لحساب الصندوق مع مراعاة المبلغ المخصص لحساب الصندوق للقيد نفسه.

- وأما في القيد الثاني فنجد بان حساب الصندوق جاء دائما متأثرا بحساب المصروفات "المدين"، وبالتالي يتم إدراج أو ترحيل حساب المصروفات المدين في خانة الدائن المخصصة لحساب الصندوق بنفس المبلغ.
- وأخيرا في القيد الثالث فنجد أن حساب الصندوق جاء مدينا أيضا بمبلغ 3000 دولار، والحساب الدائن هو العميل مراد، وبالتالي يرحد حساب العميل مراد إلى خانة المدين لحساب الصندوق بنفس مبلغ الصندوق 3000، وليس 8000.

• الترحيل في دفتر حساب الأستاذ (حساب رأس المال).

حساب رأس المال صفحة رقم (....)

له				منه			
التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ
8/1	33	من ح/ الصندوق	10000	--	--	---	--

ملاحظات حول الحل:

بخطوة عكسية عما تم ترحيله في حساب الصندوق، سنطبق نفس الفكرة، فنجد أن حساب رأس المال هو دائن في القيد المحاسبي في دفتر اليومية وحساب الصندوق مدين، وبالتالي في خانة حساب رأس المال الدائن يتم ترحيل حساب الصندوق بنفس المبلغ، وستكرر ذلك في حال وجود عمليات أخرى تتعلق بحساب رأس المال.

• الترحيل في دفتر حساب الأستاذ (حساب المصروف).

حساب مصروف الإيجار صفحة رقم (..)

له				منه			
التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ
				8/3	33	إلى ح / الصندوق	2000

ملاحظات حول الحل:

وبنفس الخطوات السابقة، فإن حساب المصرف كان مدينا في القيد المحاسبي في دفتر اليومية وبنفس القيد كان الصندوق دائنا، وبالتالي يتم ترحيل حساب الصندوق إلى خانة الحساب المدين للمصرف.

• الترحيل في دفتر حساب الأستاذ (حساب البنك)

حساب البنك.....صفحة ()

له				منه			
التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ
				8/6	33	إلى ح / العميل مراد	5000

ملاحظات حول الحل:

وعودة إلى دفتر اليومية حيث القيد المحاسبي الخاص بحساب البنك فقد كان مدينا، والحساب المتأثر منه كان العميل مراد، مع العلم أن رصيد مبلغ البنك هو 5000، وبالتالي يتم ترحيل حساب العميل مراد الدائن في خانة الحساب المدين للبنك بنفس مبلغ البنك 5000 وليس 8000.

• الترحيل في دفتر حساب الأستاذ (العميل مراد)

حساب العميل مراد صفحة رقم (...)

له				منه			
التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ
8/6	33	من ح / البنك	5000				
		من ح / الصندوق	3000				

ملاحظات حول الحل:

وبنفس الخطوات، يتم ترحيل الحسابات المدينة (البنك والصندوق) إلى خانة الحساب الدائن للعميل مراد، بناءً على القيد المحاسبي في دفتر اليومية.

ثانيا / مرحلة الترسيد والإقفال (Balancing):

في الخطوة السابقة (مرحلة ترحيل الحسابات) تم تبويب جميع العمليات من دفتر اليومية، وتأتي المرحلة الترسيد لكي يتم إيجاد حصيلة تبويب تلك العمليات في دفتر الأستاذ، وفي العادة تتم عملية الترسيد في أي وقت بناء على حاجة الإدارة في معرفة رصيد الحسابات لعمليتها، أو تتم عملية الترسيد في نهاية السنة المالية (إقفال الحسابات) كخطوة لاستخراج القوائم المالية ومعرفة المركز المالي للشركة. وهناك خطوات متبعة ومتعارف عليها لعملية الترسيد في دفتر الأستاذ لكل حساب على النحو التالي:

- **الخطوة الأولى:** جمع المبالغ في الخانة المدينة للحساب، وجمع المبالغ في الخانة الدائنة.
 - **الخطوة الثانية:** يسجل المجموع الأكبر في كلا الجانبين المدين والدائن لكل حساب.
 - **الخطوة الثالثة:** يسجل الفرق في الجانب الأقل قيمة، ويعتبر الفارق هو الرصيد الدفترى للحساب.
- وهناك ثلاثة احتمالات فيما يتعلق بالفرق بين الجانب المدين والجانب الدائن:

- **الاحتمال الأول:** إذا كان مجموع المبالغ المدينة أكبر من مجموع المبالغ الدائنة فإن الفرق في الرصيد يسمى (رصيد مدين "Debt Balance").
 - **الاحتمال الثاني:** إذا كان مجموع المبالغ المدينة أقل من مجموع المبالغ الدائنة فإن الفرق في الرصيد يسمى (رصيد دائن "Credit Balance").
 - **الاحتمال الثالث:** إذا كان مجموع المبالغ المدينة مساوي مجموع المبالغ الدائنة فإن لا فروق في الرصيد ويسمى هنا حسابا مغلقا. (Closed Account).
- وعودة إلى المثال السابق سنطبق خطوات عملية الترسيد في دفتر الأستاذ.

دفتر الأستاذ (حساب الصندوق)

له				منه			
المبلغ	البيان	رقم صفحة دفتر اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم صفحة دفتر اليومية	التاريخ
10000	إلى ح / رأس المال	33	8/1	2000	من ح / إيجار	33	8/3
3000	إلى ح / العميل مراد	33	8/6	11000	(رصيد مدين)		
13000				13000			

- **الخطوة الأولى:** إيجاد مجموع حساب الطرف المدين للصندوق = 10000 + 3000 = 13000، وإيجاد مجموع حسابات الطرف الدائن لحساب الصندوق = 2000، وكما نلاحظ بان مجموع الجانب المدين قيمته أكبر من مجموع الجانب الدائن.
- **الخطوة الثانية:** ترصيد القيمة الأكبر في الطرف المدين والدائن والذي هو 13000 دولار.

- **الخطوة الثالثة:** إيجاد الفرق في الحساب، حيث كما قلنا بان أرصدة الجانب المدين اكبر من الجانب الدائن، وبالتالي فان رصيد الفرق بينهما سيكون رصيد مدين، ويدون في الجانب الدائن في الحساب.

$13000 - 2000 = 11000$ رصيد مدين، ويعتبر هو الرصيد الدفترى آخر الفترة لحساب الصندوق.

شكل يوضح الخطوات دفتر الأستاذ لحساب الصندوق

له				منه			
التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ
8/3	33	من ح/ إيجار	2000	8/1	33	إلى ح/ رأس المال	10000
				8/6	33	إلى ح/ العميل مراد	3000
		رصيد مدين	11000				
			13000				13000

1خ)
2خ)
3خ)

حساب رأس المال..... صفحة رقم (...)

له				منه			
التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ
8/1	33	من ح/ الصندوق	10000			(رصيد دائن)	10000
			10000				10000

بنفس الخطوات الثلاثة لعملية الترصيد في دفتر الأستاذ:-

- 1- مجموع الجانب المدين = صفر، ومجموع الجانب الدائن = 10000 دولار، وبالتالي فان الجانب الدائن اكبر من الجانب المدين.
- 2- يرصد الرصيد الأكبر على الجانبين المدين والدائن للحساب (10000).
- 3- إيجاد فرق الرصيد للجانبين = 10000 - صفر = 10000، ويعتبر الرصيد هنا رصيد دائن يسجل في الجانب المدين للحساب.

ثالثا / مرحلة إعادة فتح الحسابات (Reopening Accounts)

وهي المرحلة النهائية من إعداد دفتر حساب الأستاذ والتي تلي مرحلة ترصيد الحساب، وفيه يتم إعادة فتح الحساب في بداية الفترة التالية، ويسمى هذا الرصيد بالرصيد (المنقول أو المدور)، وان عملية فتح الحساب ليست بالصعبة، حيث يتم نقل الرصيد آخر الفترة إلى الخانة الأخرى كرصيد أول الفترة.

ويوضح الشكل التالي عملية فتح الحساب، لحساب الصندوق

دفتر الأستاذ (حساب الصندوق)							
له				منه			
التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ
٨/٣	٣٣	من ح/ إيجار	٢٠٠٠	١/٨/١	٣٣	إلى ح / رأس المال	١٠٠٠٠
		(رصيد مدين)	١١٠٠٠	٨/٦	٣٣	إلى ح / العميل مراد	٣٠٠٠
			١٣٠٠٠				١٣٠٠٠
إعادة فتح الحساب							١١٠٠٠

• إعادة فتح حساب رأس المال:

له				منه			
التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ
8/1	33	من ح/ الصندوق	10000			(رصيد دائن)	10000
			10000				10000
		(رصيد منقول)	10000				

مثال شامل يتضمن عملية تسجيل العمليات في دفتر اليومية، وتبويبها وترحيلها وترصيدا وإعادة فتح الحسابات في دفتر الأستاذ.

لدينا بعد العمليات المالية لشركة (الفارس) التجارية لعام 2015 وكانت كما يلي:

- 1- 2015/6/1 بدأت الشركة نشاطها التجاري برأس مال وقدره 20000 دولار، أودع منها 8000 دولار نقدا في خزينة الشركة والباقي في الحساب البنكي (بنك القدس).
- 2- 2015/6/3 اشترت الشركة بضاعة مبلغها 1000 دولار من شركة (الهيثم) بشيك بنكي.
- 3- 2015/6/4 اشترت الشركة بضاعة مبلغها 500 دولار، من شركة (الحسام) على الحساب، على أن يستحق الدفع في غضون خمسة أيام من تاريخه.
- 4- 2015/6/5 دفعت الشركة مصروف إيجار المكتب والبالغ 500 دولار نقدا.
- 5- 2015/6/7 باعت الشركة بضاعة إلى شركة (رؤيا) بلغ ثمنها 1500 دولار، حيث حصلت الشركة 60% نقدا والباقي على الحساب، على أن يتم سداد الباقي في غضون 4 أيام من تاريخه.
- 6- 2015/6/9 سددت الشركة ما هو مستحق عليها لشركة (الحسام) بشيك بنكي.
- 7- 2015/6/11 سددت شركة الرؤيا ما هو مستحق عليها نقدا.
- 8- 2015/6/13 اقتترضت الشركة مبلغها ماليا من بنك القدس 5000 دولار وأودعت المبلغ في حسابها البنكي، على أن يتم سداد الدفعات على مدار عامين.
- 9- 2015/6/15 قامت الشركة بشراء قرطاسية للمكتب بمبلغ 40 دولار، دفعت ثمنها نقدا. والمطلوب: إعداد قيود اليومية في دفتر اليومية، ودفتر الأستاذ.

الحل:

سوف نقوم أولاً بإعداد قيود اليومية في دفتر اليومية مع مراعاة التسلسل الزمني للعمليات، ومن ثم نقوم بإعداد دفتر الأستاذ لكل الحسابات المذكورة في دفتر اليومية.

أولا / إعداد دفتر اليومية.

البيان	التاريخ	رقم ل قيد	البيان	المبالغ	
				له	منه
قيد تكوين رأس المال	6/1	1	من ح/ مذكورين ح/ الصندوق ح/ البنك (بنك القدس) إلى ح / رأس المال	20000	8000 12000
شراء بضاعة من شركة الهيثم	6/3	2	من ح / مشتريات البضاعة إلى ح / البنك (بنك القدس)	1000	1000
شراء بضاعة على الحساب شركة حسام	6/4	3	من ح / مشتريات البضاعة إلى ح / دائنون(حسام)	500	500
تسديد مصروف إيجار	6/5	4	من ح / م. إيجار محل إلى ح / الصندوق	500	500
بيع بضاعة نقدا وعلى الحساب $900=1500 \times 60\%$ $600=1500 \times 40\%$	6/7	5	من ح/ مذكورين ح/ الصندوق ح/ مدينون (الرؤيا) إلى ح / مبيعات البضاعة	1500	900 600
سداد المورد حساب بشيك	6/9	6	من ح / دائنون (حسام) إلى ح / البنك (بنك القدس)	500	500
تحصيل مديونية شركة رؤيا	6/11	7	من ح / الصندوق إلى ح / مدينون (الرؤيا)	600	600
قرض طويل الأجل من بنك القدس	6/13	8	من ح / البنك (بنك القدس) إلى ح / قرض طويل الأجل	5000	5000
شراء قرطاسية نقدا	6/15	9	من ح / م. قرطاسية إلى ح / الصندوق	40	40

ثانياً: إعداد دفتر الأستاذ للحسابات المذكورة في دفتر اليومية:

1- حساب / الصندوق

له			منه		
التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ
6/5	من ح / م. إيجار محل	500	6/1	إلى ح / رأس المال	8000
6/15	من ح / م. قرطاسية	40	6/7	إلى ح / مبيعات البضاعة	900
			6/11	إلى ح / مدينون (الرؤيا)	600
	رصيد (مدين)	8960			
		9500			9500
				رصيد (منقول)	8960

2- حساب البنك (بنك القدس)

له			منه		
التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ
6/3	من ح / مشتريات البضاعة	1000	6/1	إلى ح / رأس المال	12000
6/9	من ح / دانتون (حسام)	500	6/13	إلى ح / قرض طويل الأجل	5000
	رصيد (رصيد مدين)	15500			
		17000			17000
				رصيد (منقول)	15500

3- حساب (رأس المال)

له			منه		
التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ
6/1	من ح / الصندوق	8000			
6/1	من ح / البنك (بنك القدس)	12000			
				رصيد (دائن)	20000
		20000			20000
	رصيد (منقول)	20000			

4- حساب (مشتريات البضاعة)

له			منه		
التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ
			6/3	إلى ح / البنك (بنك القدس)	1000
			6/4	إلى ح / دائنون (حسام)	500
	رصيد (مدين)	1500			
		1500			1500
				رصيد (منقول)	1500

5- حساب (الدائنون حسام)

له			منه		
التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ
6/4	من ح / مشتريات البضاعة	500	6/9	إلى ح / البنك (بنك القدس)	500
		500			500
حساب مقفل					

6- حساب (مصروف إيجار المحل)

له			منه		
التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ
			6/5	إلى ح / الصندوق	500
	رصيد (مدين)	500			
		500			500
				رصيد (منقول)	500

7- حساب (شركة رؤيا)

له			منه		
التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ
6/11	من ح / الصندوق	600	6/7	إلى ح / مبيعات البضاعة	600
		600			600
حساب مقفل					

8- حساب مبيعات البضاعة

له			منه		
التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ
6/7	من ح/ الصندوق	900			
6/7	من ح / مدينون (رؤيا)	600			
				رصيد (دائن)	1500
		1500			1500
	رصيد (منقول)	1500			

9- حساب القرض طويل الأجل

له			منه		
التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ
6/13	من ح / البنك (بنك القدس)	5000			
				رصيد (دائن)	5000
		5000			5000
	رصيد (منقول)	5000			

10 - حساب (مصرف القرضية)

له			منه		
التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ
			6/15	إلى ح / الصندوق	40
	رصيد (مدين)	40			
		40			40
				رصيد (منقول)	40

انتهى الحل.

عرض الفصل الحالي مفهوم الدفاتر المحاسبية والتي هي تلك السجلات رسمية وغير رسمية اليدوية أو الالكترونية والتي تقيد أو تسجل فيها القيود المحاسبية للعمليات المالية ، وقد صنفنا الدفاتر المحاسبية إلى ثلاث تصنيفات ، وقد كان التركيز في هذا الفصل حول إعداد دفتر اليومية والذي هو ضمن الدفاتر الإلزامية ، ودفتر الأستاذ العام والذي هو ضمن الدفاتر الغير الإلزامية ، وحقيقة أن تلك الدفاتر تعد في مرحلة المعالجة المحاسبية عند تسجيل القيود المحاسبية و ثم ترحيلها وتصنيفها تبويبها وإقفالها ، لتكون كمقدمة لمرحلة قادمة في استخراج واستخلاص نتائج الأعمال للشركات في كل فترة مالية محددة



الفصل الخامس

العمليات التمويلية والرأسمالية

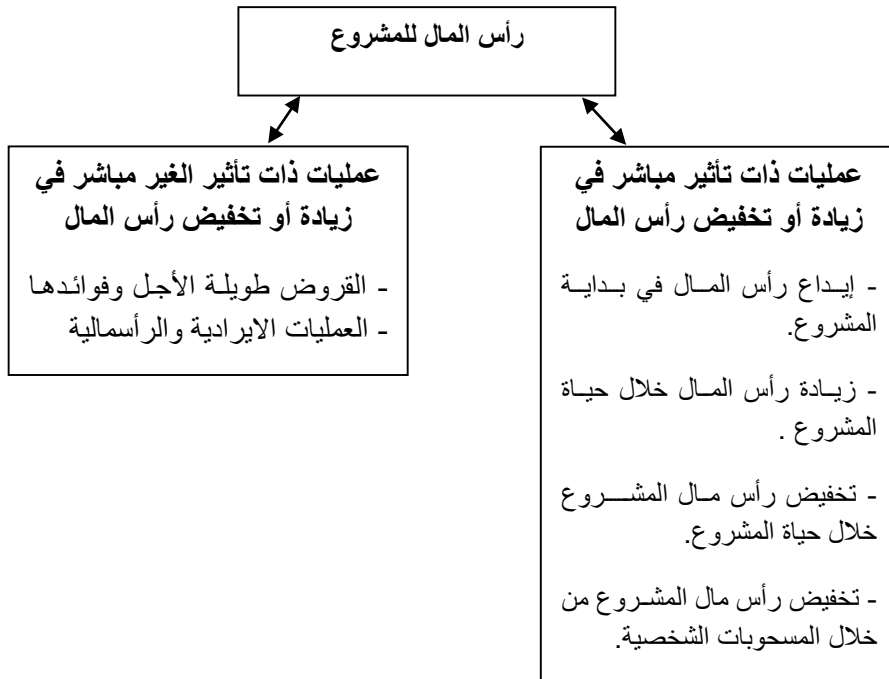


الفصل الخامس: العمليات التمويلية والرأسمالية (Financial operations funding).

إن إنشاء أي مشروع تجاري يحتاج إلى مصادر تمويل من أجل الحصول علي الموارد الاقتصادية، التي يستثمرها المشروع لتحقيق الدخل (الربح) وتضمن استمرارية حياه المشروع، وقد ذكرت عدة دراسات عن أولويات التمويل للمشاريع من خلال الاعتماد بشكل أولي على التمويل الذاتي (Internal fund) وهو من رأس المال المكون وإعادة تدوير الأرباح لأغراض التوسع في الاستثمار، ومن ثم تعطى الأولوية الثانية في حالة عدم كفاية التمويل الذاتي إلى الاستعانة بالتمويل الخارجي والمتمثل بالاقتراض (Loan) طويل الأجل، وأخيرا فان لم تكتفي الشركة في تمويل عملياتها من التمويل الذاتي والاقتراض، فسيكون الاتجاه نحو التمويل بإصدار أسهم مالية جديدة (Issuing new shares)، وفي هذا الفصل سوف نركز على العمليات الرأسمالية.

العمليات المالية المتعلقة بتمويل المشروع:

إن مفهوم العمليات المتعلقة بتمويل المشاريع هي تلك العمليات، والتي تؤثر على رأس مال المشروع سواء بشكل مباشر وغير مباشر بالنقصان أو بالزيادة على رأس المال.



أولاً: العمليات المالية ذات التأثير المباشر على رأس المال:

وسوف نقوم بتصنيف تلك العمليات ذات التأثير المباشر إلى أربعة أنواع كما يلي:

النوع الأول: تكوين رأس المال في بداية حياة المشروع

عندما يبدأ ملاك المشروع مشاريعهم فإنهم يوفرّون أموالاً نقدية وعينية، لكي يتم التصرف بها في دعم أنشطتهم الرئيسية لتحقيق أهدافهم المستقبلية ألا وهو الربح والتدفقات النقدية، وتعتبر هذه الأموال في بداية حياة المشروع هي رأس المال.

وتبدأ الشركة بتكوين رأس المال في حياة المشروع على الأشكال التالية:

1- تكوين رأس مال المشروع على شكل مبالغ نقدية.

وهنا يقدم ملاك المشروع حصصهم في رأس المال على شكل مبالغ نقدية إما أن تودع في خزانة الشركة أو الحساب البنكي الخاص بالشركة أو كليهما معاً.

مثال: بدأت الشركة مشروعها التجاري برأس مال وقدره 1000000 دولار، حيث أودع ملاك الشركة 400000 دولار في خزانة الشركة، والباقي في الحساب البنكي الخاص بالشركة. وتكون المعالجة المحاسبية لهذه العملية من خلال القيد المحاسبي الآتي:

من ح / مذكورين
400000 ح / الصندوق
600000 ح / البنك
1000000 إلى ح / رأس المال

2- تكوين رأس مال المشروع على شكل أصول عينية.

وهنا يملك الملاك المشروع أصولاً عينية غير نقدية (أصول ثابتة) أو أصولاً متداولة (بضاعة)، يقدموها مساهمة منهم في تكوين رأس المال أو تمويل رأس المال المشروع، حيث يرونها مناسبة في توفير متطلبات تشغيل مشروعهم.

مثال: بدأت الشركة مشروعها التجاري برأس مال وقدره 1000000 دولار، قدمه ملاكها على النحو التالي:

- 200000 دولار بضاعة، 600000 دولار آلات ومعدات، 200000 دولار مبنى.

وتكون المعالجة المحاسبية لهذه العملية من خلال القيد المحاسبي التالي:-

من ح / مذكورين
200000 ح / بضاعة
600000 ح / معدات
200000 ح / مباني
1000000 إلى ح / رأس المال

3- تكوين رأس مال المشروع على شكل مبالغ نقدية وأصول عينية.

وهنا قد يكون اقرب إلى المنطق حيث يكون ملاك المشاريع رأس مال الشركة، من إيداع مبالغ نقدية في خزينة الشركة ومن خلال تقديم أصول عينية، أي دمج الحالة الأولى والثاني في تكوين رأس المال.

مما يترتب عنها عملية في زيادة رأس المال.

مثال: بدأت الشركة مشروعها برأس مال وقدره 1000000 دولار، حيث زود ملاك الشركة رأس المال كما يلي:

100000 دولار أودعته في خزينة الشركة، 100000 دولار أودعته في الحساب البنكي الخاص بالشركة، 200000 دولار بضاعة، 400000 دولار معدات وآلات، 50000 دولار أثاث، 250000 مبنى.

وتكون المعالجة المحاسبية لهذه العملية من خلال القيد المحاسبي التالي:

من ح / مذكورين
100000 ح صندوق
100000 ح / بنك
200000 ح / بضاعة
400000 ح / معدات وآلات
50000 ح / أثاث
250000 ح / مباني
1000000 إلى ح / رأس المال

- وتحليلاً للعمليات للحالات الثلاث السابقة ذكرها، فإن هنالك زيادة في الأصول يقابلها زيادة في رأس المال، مما جعل حسابات الأصول كالصندوق والبنك والبضاعة وآلات والمباني " مدينة "، وجعل حساب رأس المال المكون " دائناً".

4- تكوين رأس مال المشروع من خلال شراء مشروع قائم.

في هذا النوع توجد شركة قائمة وترغب في توسيع نشاطها التجاري، ويكون توجهها في شراء مشروع آخر قائم، وهنا محاسبيا فإنه يتم التعامل مع المشروع المشتراة بمثابة حصة جديدة في رأس مال الشركة، ولا شك بان المشروع الذي تم شراؤه يتضمن أصولا والتزامات، وأن الفرق بين أصول والتزامات المشروع هو رأس المال بناءً على معادلة الميزانية.

مثال: أراد رجل الأعمال (الحسن) أن يقدم مشروعه كحصة في رأس مال شركة فلسطين الدولية، حيث أن مشروع الحسن يتضمن أصولا والتزامات كما يلي:

- 150000 دولار نقدية، 200000 دولار رصيد بنكي، 50000 دولار نقليات، 30000 دولار بضاعة، 20000 مدينون، 50000 دولار قرض طويل الأجل، 5000 دولار دائنون.

عودة إلى معادلة الميزانية تفسيرا للمعالجة المحاسبية:

$$\text{الأصول} = \text{الالتزامات} + \text{حق الملكية}$$

رأس المال	التزامات المشروع	أصول المشروع
؟	50000 قرض طويل الأجل	150000 نقدية
	5000 دائنون	200000 بنك
		50000 نقليات
		30000 بضاعة
		20000 مدينون
395000	55000	450000

وكما نلاحظ من خلال معادلة الميزانية فإن رأس مال المشروع المقدم من شركة (الحسن) هي 395000 دولار، نتاج الفرق بين أصول المشروع (450000) والتزاماته (55000). وتكون المعالجة المحاسبية لهذه العملية من خلال القيد المحاسبي التالي:

من ح / مذكورين
150000 ح / نقدية
200000 ح / بنك
50000 ح / نقليات
30000 ح / بضاعة
20000 ح / مدينون
إلى ح / مذكورين
50000 ح / قرض
5000 ح / دائنون
395000 ح / رأس المال

النوع الثاني: زيادة رأس المال خلال حياه عمل المشروع.

في ظل المنافسة القائمة في الأسواق المحلية والعالمية، ومع تحقق نجاحات الشركات، فإنها تسعى إلى التوسع في أنشطتها التجارية لنيل أكبر قدر ممكن من الحصة السوقية، وهذا التوسع التجاري يتطلب من أصحاب الشركات أن يتوسعوا في استثماراتهم وزيادة رأس المال، لمقابلة احتياجات التوسع التجاري.

وبالعموم فإن ملاك الشركات عندما يرغبون بزيادة رأس المال خلال حياه المشروع، يمكن أن تكون على شكل مبالغ نقدية فقط، أو أصول عينية فقط، أو كلاهما معا، في الحقيقة فإن المعالجة المحاسبية لن تختلف عن النوع الأول (تكوين رأس المال).

مثال: قامت شركة (السلام التجارية) بزيادة رأس مالها الحالي من 400000 دولار إلى 600000

دولار ، حيث قدمت ما يلي :

- 50000 دولار آلات حديثة
- 100000 دولار نقدا أودع في الحساب البنكي
- 50000 دولار ارض .

وتكون المعالجة المحاسبية لزيادة رأس المال كما يلي:

من ح / مذكورين
50000 ح / الآلات
100000 ح / بنك
50000 ح / ارض
200000 إلى ح / رأس المال

النوع الثالث: تخفيض رأس المال خلال حياه المشروع .

هنالك عوامل تحتم على المشروع في تخفيض رأس مالها، كما أن هنالك لوائح وضوابط تتعلق بتخفيض رأس مال الشركة، ومن العوامل التي تسمح للشركات في تخفيض رأس مالها، إذا زاد رأس المال عن حاجة الشركة لاستثماراتها المستقبلية، أو إذا أصيبت الشركة بخسارة لا يحتمل تعويضها بواسطة الأرباح المستقبلية .

ومنه تأخذ الشركة قرارا في تخفيض رأس مالها سواء على شكل مبالغ فقط، أو من خلال أصول عينية فقط، أو من مبالغ وأصول عينية. وبالتالي فان تخفيض رأس المال بناءً على معادلة الميزانية يجعل حساب رأس المال "مدين".

مثال: قررت شركة الفارس التجارية في تخفيض رأس مالها من 800000 دولار إلى 650000 دولار لمواجهة خسائر الشركة المتوقعة على النحو التالي:
(40000 دولار نقداً، 60000 دولار ارض ، 30000 دولار سيارة نقل ، 20000 دولار أثاث) .

وتكون المعالجة المحاسبية من خلال القيد المحاسبي التالي:

150000 من ح / رأس المال
إلى ح / مذكورين
40000 ح / الصندوق
60000 ح / الأرض
30000 ح / سيارات نقل
20000 ح / أثاث

النوع الرابع: المسحوبات الشخصية Withdrawals:

تعريف المسحوبات الشخصية: وهي مسحوبات غير مستردة من تلك الأصول النقدية أو غير النقدية (العينة) من قبل ملاك الشركة، لأغراض شخصية، خلال فترة مالية محددة، وتظهر المسحوبات الشخصية في الشركات الفردية فقط ولا تظهر في حسابات الشركات المساهمة ومن منطلق فصل الذمة المالية للشركات عن ملاكها تطبيقاً لفرض الاستقلالية، يتم معالجة المسحوبات الشخصية الغير المستردة كمخفض لرأس المال عند الإقفال (نهاية السنة المالية) .

تأخذ المسحوبات احد الأشكال الآتية:

- 1- مسحوبات نقدية
- 2- مسحوبات بضاعة
- 3- مسحوبات نقدية وبضاعة

أولاً: المسحوبات الشخصية على شكل نقدية:

وهي تلك المسحوبات على شكل مبالغ نقدية او من الحساب البنكي الخاص بالشركة، لأغراض تلبي حاجات مالك المشروع الشخصية، ك شراء منزل خاص به .
ومحاسبيا يتم معالجتها، أولا (يتم فتح حساب مستقل لهذه المسحوبات يجعلها مدينًا بالمبالغ التي يقوم بسحبها)، ثانيا وفي نهاية السنة المالي (تقفل في حساب رأس المال) .
مثال: قام مالك شركة غزة التجاري بسحب مبلغ مالي وقدره 80000 دولار من الحساب البنكي الخاص بالشركة وذلك لشراء منزل جديد بتاريخ 2015/8/8 .
أولاً: يتم إثبات قيد عملية المسحوبات الشخصية كما يلي :

80000 من ح / مسحوبات شخصية
80000 إلى ح / البنك
2015/8/8

ثانيا: في نهاية السنة المالية تقفل المسحوبات الشخصية كمخفض من قيمة رأس مال المشروع كما يلي:

80000 من ح / رأس المال
80000 إلى ح / مسحوبات شخصية
2015/12/31

ثانيا: المسحوبات الشخصية على شكل بضاعة : -

وهنا يقوم صاحب المشروع بسحب من منتجات أو من بضاعة المشروع للاستخدام الخاص ، ولكن يبقى السؤال بأي سعر يتم تسجيل البضاعة المسحوبة هل بسعر التكلفة؟ أو بسعر البيع السوقي؟ وما هي المعالجة المحاسبية لمسحوبات البضاعة إن كانت بسعر التكلفة(شعر الشراء) أو بسعر البيع (سعر السوق) .

- **الرأي الأول:** يرى أن يتم تسجيل مبلغ البضاعة المسحوبة بسعر البيع ، والسبب بان الشركة هدفها ربحي، وبالإمكان أن هذه البضاعة المسحوبة أن تباع لو لم يأخذها مالك المشروع مما سوف يحقق ربحا، وتسمى اقتصاديا "فرصة ضائعة " قد تحقق ربحا .

• **الرأي الثاني:** يرى آخرون أن تسجل مبلغ البضاعة المسحوبة بسعر الشراء أي بتكلفة اقتناء الأصل، والسبب انه من المنطق أن لا يسجل صاحب المشروع ربحا على نفسه.

المعالجة المحاسبية : على رغم اختلاف الآراء ، إلا أن المسحوبات تعالج بطبيعتها المدينة أما حساب البضاعة فان حسبت بسعر الشراء (التكلفة) فإنها تسجل ضمن حساب المشتريات ، أما إذا حسبت بسعر البيع (السوق) فإنها ستسجل ضمن حساب المبيعات ، وفي نهاية السنة المالية يقلل حساب المسحوبات الشخصية في حساب رأس المال .

مثال : قام مالك شركة القدس للسيارات بسحب سيارة مرسيدس لابنه ، قدر مبلغها السوقي البيعي 30000 دولار ، مع العلم أن تكلفة اقتناء السيارة قبل بيعها 25000 دولار .

المعالجة المحاسبية في كلتا الحالتين كما يلي :-

الحالات	بسر البيع 30000دولار	بسر الشراء 25000دولار
القيد المحاسبي	30000 من / مسحوبات شخصية 30000 إلى ح / مبيعات	25000 من / مسحوبات شخصية 25000 إلى ح / مشتريات
قيد الإقفال	30000 من / رأس المال 30000 إلى ح/ مسحوبات شخصية	25000 من / رأس المال 25000 إلى ح/ مسحوبات شخصية

ثالثا / المسحوبات الشخصية على شكل بضاعة ونقدية:

وقد يقوم صاحب المشروع بسحب مبالغ نقدية وبضاعة بنفس الوقت، والمعالجة المحاسبية لن تختلف عن سابقتها .

مثال : قام صاحب شركة المتميز للمطابخ بسحب مبلغ مالي وقدره 2000 دولار من صندوق الشركة لأغراض خاصة به ، وتركيب مطبخ لمنزله الجديد قدر تكلفته بسعر البيع 4000 دولار .

المعالجة المحاسبية كما يلي :

6000 من / مسحوبات شخصية إلى حساب مذكورين 4000 ح / مبيعات 2000 ح / الصندوق	القيد المحاسبي
6000 من / رأس المال 6000 إلى ح/ مسحوبات شخصية	قيد الإقفال

ثانيا: العمليات المالية ذات التأثير الغير المباشر على رأس المال :

وهي تلك العمليات المالية والتي سترحل قيمها إلى قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر) ، حيث الأرباح والخسائر ستؤثر إما بزيادة رأس المال في حالة الربح ، أو إلى تخفيض رأس المال في حالة الخسارة .

وستحدث عن كل من القروض (LOANS) وعن العمليات الايرادية والعمليات الرأسمالية باستقاضة .

القروض (LOANS) :

لقد ذكرنا مسبقا بان ملاك الشركات إن رغبوا بتطوير مشاريعهم وزيادة توسعهم التجاري فإنهم سيعملون على زيادة رأس مالهم ، ولكن قد يميل بعض ملاك المشاريع على إبقاء رأس المال كما ، أو هنالك عدم كفاية من الأموال اللازمة للتوسع مما يتجهون نحو التمويل الخارجي والمتمثل بالقروض . ويعرف القرض محاسبيا : بأنه التزام مؤجل مستندا إلى الثقة المتواجدة بين البنك أو الجهة المقرضة، وزبونه بضمانات يحددها البنك ، حيث يلتزم المقرض بسداد أقساط القرض والفوائد المترتبة عليه في التاريخ المحدد أو المتفق عليه.

ومن خلال المفهوم فإن القرض له مكونات ثلاث وهي متداخلة:

- مبلغ القرض: وهو المبلغ الممنوح من الجهة المقرضة كالبنك إلى المقرض، ويصنف ضمن قائمة الالتزامات في الميزانية العمومية ، ويتضاءل مبلغ القرض عند سداد دفعاته المستحقة.
- الفوائد البنكية: وهو مقدار المنفعة التي سيحصلها البنك جراء عملية الاقتراض، وهي نفسها المصاريف المترتبة على المقرض نتيجة اقتراضه، ويتحدد مبلغ الفائدة المستحقة بناءً على مبلغ القرض وفترة السداد، والفائدة تدرج في قائمة الدخل ضمن المصروفات التشغيلية بالنسبة إلى المقرض.
- الفترة الزمنية: وهي فترة السداد المتفق عليها لسداد دفعات القرض وفوائده، فكلما زادت فترة السداد زادت نسبة الفائدة على الاقتراض ، والعكس .

مثال: اقترضت الشركة مبلغا ماليا وقدره 10000 دولار من بنك فلسطين ، على أن يتم سداد القرض خلال خمس سنوات بشكل ربع سنوي ، وبمعدل فائدة سنوية 5 % .

ومن خلال المعطيات فان عدد فترات السداد = $4 \times 5 = 20$ فترة

كما أن نسبة الفائدة الربيع سنوية والمستحقة الدفع = $5\% \times \frac{3}{12} = 1.25\%$

وبالتالي قسط القرض الواجب دفعه بشكل ربع سنوي = $10000 / 20 = 500$ دولار

بينما مبلغ الفائدة المستحقة كل ربع سنة = $10000 \times \frac{3}{12} \times 5\% = 125$ دولار

المعالجة المحاسبية للقرض في دفاتر المقترض في أربع مراحل :
المرحلة الأولى: الحصول على القرض وإيداعه في الحساب :

كما أسلفنا في الذكر بان القروض هي من الالتزامات طويلة الأجل، وبالتالي عند إيداع مبلغ القرض في الحساب البنكي الخاص بالشركة تكون المعالجة المحاسبية بالقيود التالي :

10000 من ح / البنك 10000 إلى ح / قرض بنك فلسطين
--

المرحلة الثانية: سداد قسط القرض، والفائدة المستحقة

فعند سداد قسط القرض سوف ينجم عنه تقليلا من حجم التزام القرض مما يجعله مدينا ، وبالنسبة للفائدة المستحقة فهي بمثابة مصروف ، وان المصاريف بطبيعتها مدينة ، ومنه تكون المعالجة المحاسبية عند سداد قسط من أقساط القرض والفائدة من الحساب البنكي كما يلي :

قيد مركب من سداد قسط القرض والفائدة من الحساب البنكي . من حساب مذكورين 500 ح / القرض 125 ح / مصروف فائدة القرض 625 إلى / البنك	أو	قيد سداد قسط القرض 500 من ح / القرض 500 إلى ح / البنك قيد سداد فائدة القرض 125 من ح / مصروف فائدة القرض 125 إلى ح / البنك
--	----	--

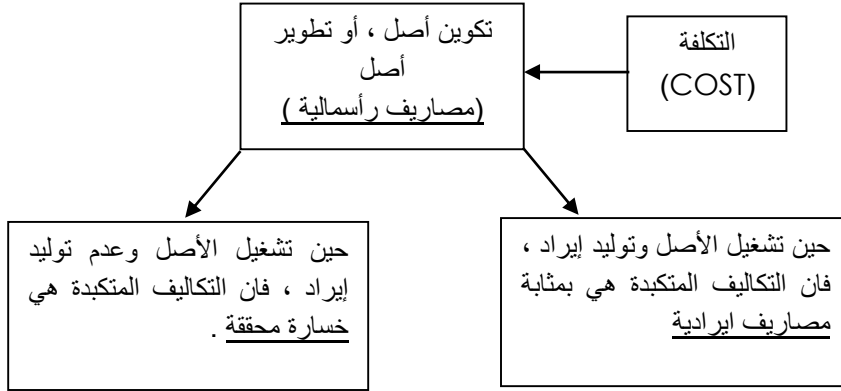
المرحلة الثالثة: إقفال الفائدة المستحقة من القرض في حساب الأرباح والخسائر .

حيث أن حساب الأرباح والخسائر (الدخل) يحتوي على أرصدة الإيرادات والمصروفات ، فان الفائدة المترتبة من القرض هي من ضمن المصاريف التي تتحملها الشركة ، ومنه يتم في نهاية الفترة إقفال الفائدة كمصروف في حساب الأرباح والخسائر كما يلي:

قيد إقفال مصروف الفائدة 125 من ح / الدخل 125 إلى ح / مصروف فائدة القرض
--

العمليات الرأس مالية والعمليات الإيرادية (Capital Expenditures and Revenue Expenditures)

في الحقيقة تتكبد كل الشركات تكاليف (COST)، ويتم هيكله التكلفة حسب ما اسند في النظرية المحاسبية كما يلي :



مثال عملي: لو افترضنا أن شخصا دفع مبلغا من المال للامتلاك سيارة لكي تعمل كسيارة أجرة، وقام بتطويرها وإجراء التحسينات على السيارة، فان التكاليف المتكبدة لإجراء التحسينات على السيارة هي بمثابة مصاريف رأسمالية، وعند تشغيل السيارة لغرض توليد إيراد فان المحروقات المدفوعة لتشغيل السيارة هي بمثابة مصاريف إيرادية، ولكن في حال استخدم مالك السيارة لأغراض خاصة فان المحروقات التي دفعت واستنزفت بلا فائدة هي بمثابة خسارة والسبب لأنه لم يولد إيرادا من تشغيل السيارة.

وبناءً على ما سبق لزم الأمر في التفرقة بين المصاريف الرأس مالية، والمصاريف الإيرادية .

المصاريف الرأس مالية (Capital Expenditures) " عمليات رأسمالية " .

هي كل النفقات المتكبدة والتي ينفقها المشروع بهدف الحصول على مصادر الخدمات طويلة الأجل (الأصول الثابتة) أو من أجل تطوير وتحسين تلك الأصول، لاستخدامها كأدوات إنتاج خلال فترة حياه المشروع، وهي المصاريف التي يستفاد منها لأكثر من سنة مثل مصاريف ترميم المبنى ، تحسينات على الآلات ... الخ .

المصاريف الإيرادية (Revenue Expenditures) " عمليات إيرادية " .

وهي النفقات أو المصاريف المتكبدة والتي يترتب عنها تحقيق إيراد، وتنفق لتسيير أنشطة المشاريع، ولا تستفيد المشاريع منها لأكثر من سنة، كمصروف المياه والكهرباء، مصروف رواتب أجور الموظفين .. الخ .

ويجدر على المحاسبين أن يميزوا بين المصاريف الايرادية والمصاريف الرأسمالية باعتمادهم على احد المعايير والتي تتناسب مع طبيعة أنشطة المشاريع، مؤكداً بشكل رسمي ما هو معيار التفرقة المختار بينهم، حتى يثبت ما تمت من عمليات بشكل صحيح، وسندرس معايير التفرقة بينهما كما يلي:

المعيار	المصرف الايرادي	المصرف الرأسمالي
المدة الزمنية	لا يستفاد من المصرف لأكثر من سنة أي أن المنفعة المحققة من المصرف لا تزيد عن سنة	يستفاد من المصرف لأكثر من سنة أي أن المنفعة المحققة من المصرف تزيد عن سنة
العمر الإنتاجي	لا يطيل العمر من العمر الإنتاجي للأصل	يطيل من العمر الإنتاجي للأصل
الطاقة الإنتاجية	لا يزيد من الطاقة الإنتاجية	يزيد من الطاقة الإنتاجية
الأهمية النسبية	قيمة المصرف ضئيلة وقليلة نسبياً	قيمة المصرف كبيرة ومهم نسبياً
المعالجة المحاسبية	تسجل بأنها مصرف وهي مدينة	تحمل المبالغ المتكبدة أي المصاريف الرأسمالية على قيمة الأصل الثابت (زيادة في أصل)

مثال : تكبد محل تجاري متمثلاً بمخبز آلي مجموعة من المصاريف دفعها نقداً كما يلي :-

- 500 شيكل مصاريف كهرباء ومياه تخص شهر 2015/10
- 1500 دولار إيجار سنوي لعام 2015
- 10000 دولار تحسينات على الفرن .

وقد اعتمد المحاسب على معيار العمر الإنتاجي في التفرقة بين المصاريف ، والمطلوب إعداد القيود المحاسبية .

الحل : ويبدو لنا بان مصرف الكهرباء والإيجار السنوي ليس ذي صلة في إطالة العمر الإنتاجي لمكان المخبز وخاصة آلة الفرن وبالتالي فقد صنف المحاسب تلك المصاريف بأنها مصاريف ايرادية ، بينما إجراء التحسينات على آلة الفرن فإنها ستطيل من العمر الإنتاجي للفرن ليعمل بكفاءة أكثر ولمدة زمنية أطول ، ومنه تعامل مع المصرف الآتي بأنه مصرف رأسمالي .

المعالجة المحاسبية :

قيد إثبات المصاريف الرأسمالية
10000 من ح / آلة الفرن
10000 إلى ح / الصندوق

قيد إثبات المصاريف الايرادية
من ح / مذكورين
500 ح / مصرف مياه وكهرباء
1500 ح / الإيجار السنوي
2000 إلى ح / الصندوق

ملاحظات على الحل : في المصاريف الايرادية جاءت لتدعم الأنشطة التشغيلية للمشروع ، فلا يعمل المخبز بلا استخدام المياه والكهرباء ، ولن يعمل المخبز إذا لم يتوفر مكان يتم تشغيله ، وهذه المصاريف الايرادية ترحل وتقل إلى حساب الأرباح والخسائر ، بالمقابل فان المصاريف الرأسمالية سوف تزيد من قيمة الأصل ، فلو افترضنا بان تكلفة الأصل والمتمثل بالة الفرن 90000 دولار ، وبعد إجراء التحسينات والتي تكلفتها 10000 دولار فان اله الفرن تصبح ثمنها 100000 دولار (10000 + 90000) .

المحور الأول (العمليات الايرادية)

تسوية والمصروفات والإيرادات

وفقاً لمبدأ الاستحقاق ومقابلة الإيرادات بالمصروفات ، تتم عمليات التسوية الجردية للمصروفات والإيرادات ، من خلال تحميل المصروفات المدفوعة والغير المدفوعة بما يخص العام ، وبنفس الوقت يتم تحميل الإيرادات سواء كانت مقبوضة أو غير مقبوضة بما يخص العام ، ومن هذا المنطلق يمكن تعريف التسويات الجردية بأنها إجراءات محاسبية تعمل على حصر الأرصدة المدينة والدائنة من خلال ميزان المراجعة لمعرفة نتائج الأعمال من ربح أو خسارة خلال فترة مالية محددة .

أولاً: تسوية المصروفات :

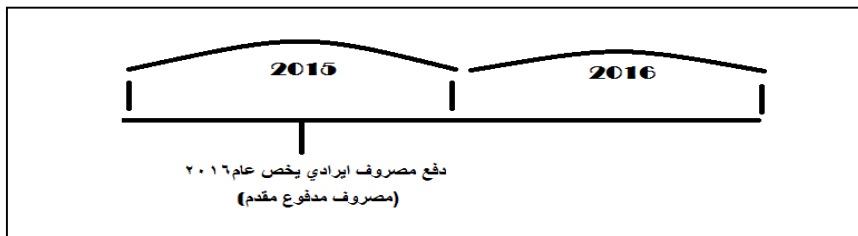
من اجل إجراءات التسوية الجردية للمصروفات ، يجب الاعتراف بالمصروف ، ويتم الاعتراف بالمصروف عندما ينشأ نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية يعود إلى نقص في أصل أو زيادة في التزام ، وان المصروف قد تحقق في حال تحقق إيراد (السبب والأثر) ، ومحاسبياً يجب تحديد القيمة المستنفذة وان تكون المصاريف قابلة للقياس .

وعند تسوية المصروفات أي تحميل المصروفات المالية بما يخص العام وفقاً لمبدأ الاستحقاق ، فستظهر لدينا حالتين (مصروفات مدفوعة مقدماً ، ومصروفات مستحقة) .

• المصروف المدفوع مقدماً (Prepaid Expenses):

هو مصروف تم دفعه بالفعل قبل ميعاد استحقاقه ، أي هي التي دفعتها المنشأة خلال فترة مالية حالية ولكنها تخص فترة مالية لاحقة مستقبلية، وبما انه مصروف لا يخص الفترة المالية وفقاً بمبدأ الاستحقاق ، فيتم التعامل معه محاسبياً بأنه مصروف مدفوع مقدماً .

مثال :



لو افترضنا أن عام 2015 هي السنة المالية الحالية لشركة تجارية ما ، وقامت الشركة بدفع مصرف إيجار محل مبلغ وقدره 1000 دولار ولكن يخص الفترة اللاحقة لعام 2016 ، محاسبيا سيتم التعامل مع المصروف والذي لا يخص العام وفقا لمبدأ الاستحقاق كونه لم يحمل على نفس الفترة المالية (2015) ، بأنه مصروف مدفوع مقدما .

• المعالجة المحاسبية للمصروفات المدفوعة مقدما:

هنالك طريقتين لمعالجة المصروفات المدفوعة مقدما وهما:

1- إثبات المصروف المدفوع مقدما كأصل . 2- إثبات المصروف المدفوع مقدما كمصروف .

الطريقة الأولى: إثبات المصروف المدفوع مقدما كأصل:

تعتمد هذه الطريقة على فتح حساب مستقل للمصروفات المدفوعة مقدما والتي سيظهر رصيدها في الميزانية العمومية في خانة الأصول المتداولة، باعتبارها نوعا من أنواع حسابات الأصول لدى الشركة. خطوات المعالجة المحاسبية:

1- إثبات حدوث المصروف المدفوع مقدما.

2- إجراء قيد التسوية للمصروف، والمصروف المدفوع مقدما.

مثال: انه في تاريخ 2015/8/8 قامت الشركة بدفع مصرف إيجار المحل لعامين لاحقين (2016-2017) بشيك بنكي ، حيث الإيجار السنوي 2000 دولار .

كما هو ملاحظ لدينا بان السنة المالية الحالية هي 2015 ، وان الشركة قامت بدفع مصرف إيرادي لعامين آخرين والبالغ مجموعهما $2000 + 2000 = 4000$ دولار ، وهما لا يخصان الفترة المالية.

ومنه يتم المعالجة المحاسبية بإثبات القيد المحاسبي للمصروف المدفوع مقدما كما يلي :-

قيد إثبات المصروف المدفوع مقدما

4000 من د / مصرف مدفوع مقدما

4000 إلى د / البنك

ولو افترضنا بان مصرف الإيجار للسنة المالية لعام 2016 قد استحق، هنا يجب إجراء قيد لتسوية لحساب المصروف عن السنة المالية المقضية والتي ستثبت فيها حساب المصروف، والتي ستؤثر على حساب المصروف المدفوع مقدما بالانخفاض (انخفاض في قيمة الأصل " دائنة ") . وبالتالي تكون المعالجة المحاسبية لما هو مستحق من مصرف الإيجار.

إثبات مصروف الإيجار المستحق لعام 2016

2000 من د / مصروف إيجار

2000 إلى د / إيجار مدفوع مقدما

وكما نلاحظ بعد إجراء قيد التسوية بان الرصيد المتبقي من مصروف المدفوع مقدما هو 2000 دولار بما يخص عام 2017 . والذي تسبب في تخفيضه هو المصروف الإيرادي نفسه.

الطريقة الثانية: إثبات المصروف المدفوع مقدما كمصروف :

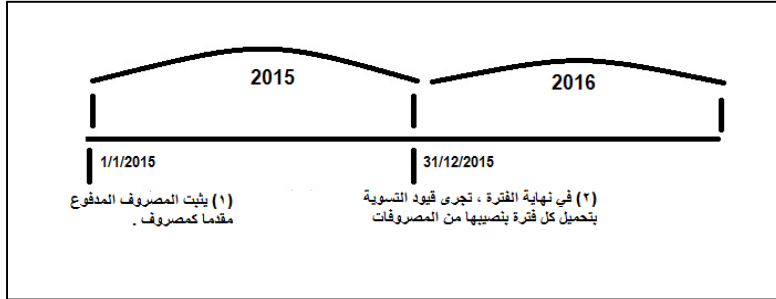
تختلف هذه الطريقة عن الطريقة السابقة في اعتبار مصروف الإيجار المدفوع مقدما بأنه مصروف إيرادي وليس أصلا متداولاً ، ويجرى تسويته في نهاية السنة المالية .

خطوات المعالجة المحاسبية :

1- إثبات حدوث المصروف المدفوع المقدم على انه مصرف

2- إجراء قيود التسوية في نهاية الفترة وتحميل كل فترة بنصيبها من المصروفات .

مثال : قامت الشركة بدفع مصروف إيجار محل في بداية عام 2015 عن عامين (2015 ، 2016) حيث أن الإيجار السنوي هو 3000 دولار ، وقد قامت الشركة بدفع المبلغ نقدا .



1- قيد إثبات المصروف المدفوع مقدما بتاريخ 2015/1/1

3000 من د / مصروف الإيجار

3000 إلى د / الصندوق

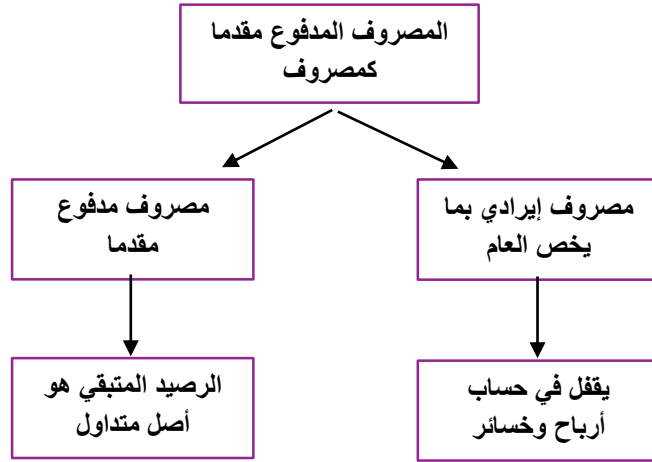
2- وفي نهاية السنة المالية 2015/12/31، قيد تسوية المصروف بما يخص العام (2015)

1500 من د / مصروف إيجار مدفوع مقدما
3000 إلى د / مصروف الإيجار

3- قيد إقفال مصروف الإيجار في حساب الأرباح والخسائر (الدخل) في نهاية السنة المالية .

1500 من د / الدخل
3000 إلى د / مصروف الإيجار

• وهذا شكل يوضح آلية المعالجة المحاسبية للمصروف المدفوع مقدما وفقا للطريقة الثانية



• المصروفات المستحقة (Accrued Expenses):

يقصد بالمصروفات المستحقة ذلك النوع من المصروفات التي تعتبر عبئاً على الفترة الجارية ولكن لم تدفع حتى نهاية الفترة وهي عكس المصروفات المدفوعة مقدماً ، ووفقاً لقاعدة الاستحقاق المحاسبي بتحميل الفترة بما يخصها من مصروفات وإيرادات ، فان المصروفات الغير مدفوعة بما تخص الفترة هي مصروفات مستحقة ، وتعتبر محاسبياً بأنها التزاما على الشركة واجب سداده .

• المعالجة المحاسبية للمصروفات المستحقة

وفقا لقاعدة الاستحقاق يجب تحميل كافة المصروفات المدفوعة والغير المدفوعة بما يخص العام، ويتم إقفالها في حساب الأرباح والخسائر، كما أن المصروف الغير المدفوع والذي يخص العام يدرج ضمن الالتزامات المتداولة في الميزانية العمومية .

خطوات المعالجة المحاسبية للمصروف المستحق :

1- إثبات المصروف المدفوع بما يخص العام

2- إجراء قيود التسوية بالمصروفات المستحقة بما يخص العام

3- إقفال المصروفات المدفوعة والمستحقة في حساب الأرباح والخسائر .

مثال : في نهاية السنة المالية لعام 2015 ، قام المحاسب بجرد مصروف الضرائب ، وتبين له بان إجمالي مصروف الضرائب بما يخص عام 2015 هو 4000 دولار ، وقد دفع منها 3600 دولار بشيك خلال العام .

من الحل نلاحظ بان إجمالي مصروف الضرائب بما يخص عام 2015 = المصروف المدفوع + المصروف الغير المدفوع (المستحق) . (4000 = 3600 + 400) .

1- قيد إثبات المصرف المدفوع

3600 من د / مصروف الضريبة
3600 إلى د / البنك

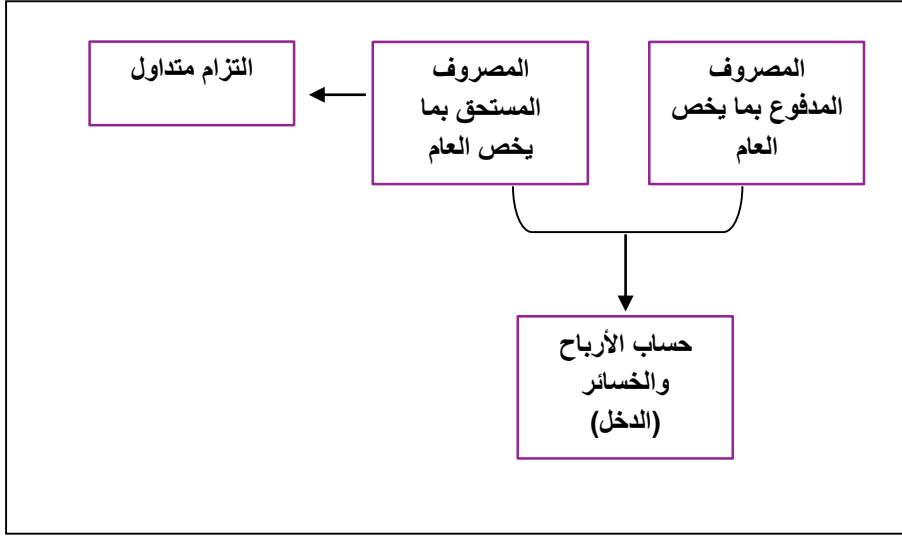
2- قيد تسوية حساب المصروف المستحق 2015/12/31

400 من د / مصروف الضريبة
400 إلى د / مصروف الضريبة المستحقة

3- قيد إقفال مصروف الضريبة في حساب الأرباح والخسائر (الدخل) 2015/12/31

4000 من د / الدخل
4000 إلى د / مصروف الضريبة

- يوضح الشكل التالي المعالجة المحاسبية للمصروف المدفوع والمستحق



ثانيا: تسوية الإيرادات :

تتمثل إيرادات المشروع التجاري في نوعين رئيسيين من الإيرادات، ويتمثل النوع الأول في الإيرادات التي تنتج من عمليات المشروع الرئيسية والمستمرة وهنا نسميها بالإيرادات التشغيلية ، أما النوع الثاني فيتمثل في الإيرادات التي تنتج من عمليات المشروع العرضية أو الفرعية مع منشآت أخرى أو الظروف والأحداث الأخرى ونسميها إيرادات غير تشغيلية ، ومن أمثلة الإيرادات الرئيسية في المشروعات التجارية (الإيرادات التشغيلية) مثل الإيرادات الناتجة من عمليات البيع ومن أمثلة النوع الثاني وهي الإيرادات (الغير التشغيلية) العرضية مثلا الإيرادات التي تنتج من الخصم المكتسب والديون المعدومة المحصلة والأرباح الناتجة عن بيع أصول ثابتة أو الإيرادات من الاستثمارات .

والنوع الأول من الإيرادات (المبيعات) فإن هذا النوع من الإيرادات تسجل في الدفاتر المحاسبية في تاريخ البيع وترحل إلى حساب المبيعات بدفتر الأستاذ سواء كانت مبيعات نقدية أو آجلة وفي نهاية الفترة المحاسبية يرحد رصيد حساب المبيعات إلى حساب الأرباح والخسائر (الدخل) سواء تم تحصيل قيمة المبيعات الآجلة أو لم تحصل فالمهم هنا هو عملية البيع وليس عملية التحصيل وبالتالي لا توجد مشكلة تسوية فكل المبيعات التي تمت خلال الفترة تخص الفترة.

أما بالنسبة للنوع الثاني من الإيرادات (الإيرادات العرضية) فإنها تسجل في الدفاتر المحاسبية عند تحصيلها فقط وفي نهاية الفترة المحاسبية يتم جرد حسابات هذه الإيرادات للتأكد من الإيرادات التي تخص الفترة المالية وهنا قد نجد إيرادات تخص الفترة ولكنها لم تحصل وبالتالي يجب أن يرحد إلى حساب الأرباح والخسائر ما يخص الفترة من هذه الإيرادات وان ما لم يحصل منها يعتبر إيرادات مستحقة ، ونفس الشيء فإن جرد الإيرادات قد يبين أن هناك إيرادات محصلة ولكن يخص جزء منها الفترة الجارية

وجزء آخر يخص الفترة القادمة وهذا يتطلب فصل الجزء الذي لا يخص الفترة ويعتبر في هذه الحالة إيراد مقدم ويرحل إلى حساب الأرباح والخسائر الإيرادات التي تخص الفترة فقط ، وعلى هذا الأساس فإن نتيجة عملية جرد الإيرادات ينتج عنه وجود إيرادات مقدمة أو إيرادات مستحقة.

وسينصب التركيز في إيضاح التسويات الجردية للإيرادات التشغيلية ، وكما نوهنا بالسابق وفقاً لمبدأ الاستحقاق فإنه سيتم تحميل السنة المالية بما يخصها من إيرادات سواء قبضت أو لم تقبض ، وبما يخص العام وبما لا يخص العام ، وسيظهر لدينا حالتين وهما :

1- الإيرادات المقدمة 2- الإيرادات المستحقة

• الإيرادات المقدمة (Unearned Revenue) :

يقصد بالإيرادات المحصلة مقدماً ذلك الجزء من الإيرادات التي تستلمه المنشأة في الفترة الجارية ولكنه يخص فترة مالية قادمة وأحياناً يطلق على الإيرادات المحصلة مقدماً بالإيرادات غير المكتسبة ، وعند إعداد الحسابات الختامية من الضروري جرد الإيرادات ، أي استبعاد ذلك الجزء من الإيرادات الذي لا يخص الفترة المعمول وترحيل هذا الجزء المحصل مقدماً (الإيرادات المقدمة) إلى السنة التالية ، وهذا الجزء من الإيرادات المقدمة يمثل خلال هذه الفترة الجارية التزام على المنشأة وبالتالي يظهر في الميزانية في جانب الالتزامات المتداولة .

المعالجة المحاسبية للإيرادات المقدمة أو الإيرادات الغير مكتسبة :

هنالك طريقتين للمعالجة المحاسبية للإيرادات المقدمة

1- حساب الإيراد المقبوض مقدماً (التزام)

2- حساب الإيراد المقبوض مقدماً (إيراد)

• الطريقة الأولى : حساب الإيراد المقبوض مقدماً (التزام)

خطوات تطبيق الطريقة الأولى :

1- إثبات الإيراد المقبوض مقدماً على أنه التزام

2- إجراء قيد التسوية بمبلغ الإيراد الخاص بالسنة المالية

3- إقفال الإيراد بما يخص العام في حساب الأرباح والخسائر

مثال : تملك الشركة عقار تجاري ، حيث تقوم بتأجير شقق لمكاتب ، حيث إجمالي إيرادات الإيجار السنوي 5000 دولار ، واتضح من الأرصدة الظاهرة في ميزان المراجعة بان الشركة قد حصلت نقداً إيرادات إيجارات بمبلغ 7000 دولار في عام 2015 .

من الواضح بان هنالك مبالغ إيرادات مقبوضة مقدماً بمقدار 2000 دولار .

1- إثبات الإيراد المقبوض مقدماً 2015/1/1

7000 من د / الصندوق
7000 إلى د / إيرادات إيجارات مقبوضة مقدما

2- تسوية الإيرادات بما يخص العام 2015/12/31 ، وهو مبلغ إيراد الإيجار السنوي والخاص بعام 2015

5000 من د / إيرادات إيجارات مقبوضة مقدما
5000 إلى د / إيرادات إيجار عقار

3- قيد إقفال الإيراد الخاص بعام 2015 في حساب أرباح وخسائر

5000 من د / إيرادات إيجار عقار
5000 إلى د / الدخل

• الطريقة الثانية : حساب الإيراد المقبوض مقدما (إيراد)

بموجب هذه الطريقة يتم معالجة الإيراد المقبوض مقدما في نفس حساب الإيراد ، ويحمل كامل الإيراد الخاص بنفس السنة المالية ، ويقفل في حساب الأرباح والخسائر .

مثال : تملك شركة (الفارس) مجموعة من السيارات ، حيث تقوم بتأجير السيارات لشركة جوال ، حيث إجمالي إيرادات الإيجار السنوي للسيارات 10000 دولار ، واتضح من الأرصدة الظاهرة في ميزان المراجعة بان الشركة قد حصلت نقدا إيرادات إيجارات السيارات بواقع مبلغ 13000 دولار في عام 2015.

من الملاحظ بان الإيراد السنوي من أيجار السيارات هو 10000 دولار ، وان الشركة استلمت إيرادا إضافيا (إيراد مقبوض مقدما) 3000 دولار .ومنه تكون المعالجة المحاسبية كما يلي :-

1- قيد إثبات الإيراد

13000 من د / الصندوق
13000 إلى د / إيراد تأجير السيارات

2- قيد تسوية الإيرادات

3000 من د / إيراد تأجير السيارات
3000 إلى د / إيراد تأجير السيارات المقبوضة مقدما

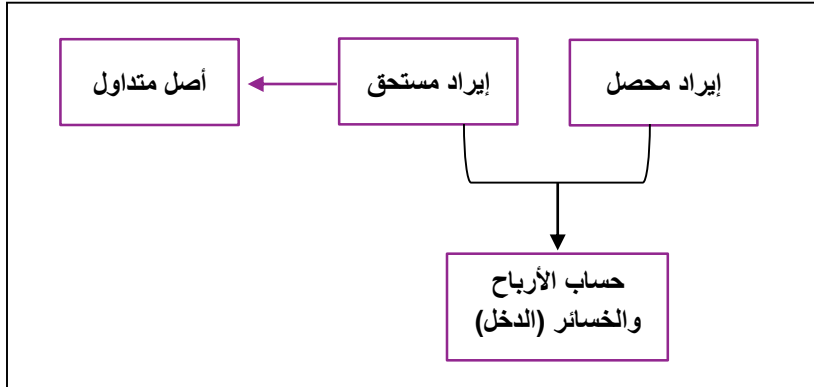
3- قيد إقفال الإيراد ما يخص العام 2015

10000 من د / إيراد تأجير السيارات
10000 إلى د / الدخل

• الإيرادات المستحقة (Accrued Revenues) :

تتمثل الإيرادات المستحقة ذلك الجزء من الإيرادات التي يخص الفترة الجارية ولكنها لم تحصل بعد ، ومعنى ذلك أن الجرد الحسابي للإيرادات يبين أن الإيرادات المحصلة فعلاً خلال الفترة الجارية لا تمثل كل الإيرادات والتي تخص الفترة. ومحاسبيا فان الإيراد المستحق يدرج ضمن حسابات الأصول المتداولة .

ويوضح الشكل الآتي آلية معالجة الإيرادات والإيرادات المستحقة



خطوات المعالجة المحاسبية للإيرادات المستحقة :

- 1- إثبات الإيراد المحصل.
- 2- تسوية الإيراد المستحق.
- 3- إقفال الإيراد المحصل والإيراد المستحق في حساب (الدخل).

مثال : تملك شركة غزة التجارية مجموعة من السيارات ، حيث نشاطها التشغيلي في تأجير السيارات لمنظمة الأطباء الدولية ، وقد كان عقد الإيجار السنوي للسيارات في عام 2015 للمنظمة بواقع 20000 دولار سنويا ، وعند الجرد تبين أن المبالغ المحصلة من إيرادات تأجير السيارات خلال العام 17000 دولار وقد دفعت بشيك .

1- قيد إثبات الإيراد المحصل خلال عام 2015

17000 من حـ / البنك
17000 إلى / إيرادات تأجير السيارات

2- قيد تسوية الإيراد المستحق ما يخص عام 2015

3000 من حـ / إيرادات تأجير سيارات مستحقة
3000 إلى / إيرادات تأجير السيارات

3- قيد إقفال وتحصيل الإيراد المحصل والمستحق في حساب الدخل

20000 من حـ / إيرادات تأجير سيارات
20000 إلى / الدخل

المحور الثاني (العمليات الرأسمالية)

حينما نتحدث عن العمليات الرأسمالية ، فإننا نقصد تلك العمليات المتعلقة بالأصول طويلة الأجل (الثابتة) ، ولقد عرفنا مسبقا المصاريف الرأسمالية والتي هي كل النفقات المتكبدة بهدف الحصول على مصادر الخدمات طويلة الأجل (الأصول الثابتة) أو من اجل تطوير وتحسين تلك الأصول الثابتة ، لاستخدامها كأدوات إنتاج خلال فترة حياة المشروع .

ولنقف عند نقطة من مفهوم المصاريف الرأسمالية ألا وهي (استخدام الأصل الثابت لأغراض التشغيل والإنتاج) ، وهنا يجب التفرقة بين اقتناء الأصول الثابتة لأغراض الاستخدام والتشغيل ، وبين اقتناء الأصول الثابتة لأغراض التجارة وتحقيق الأرباح .، وسنوضح الفرق بينهما من خلال المثالين الآتيين :

المثال الثاني: اشترت الشركة 6 سيارات بمبلغ 80000 دولار، ودفعت نقدا ، حيث الهدف من استخدام السيارات ، هو المتاجرة بها (البيع في الأسواق)

المثال الأول: اشترت الشركة 6 سيارات بمبلغ 80000 دولار ، ودفعت نقدا ، حيث الهدف من استخدام السيارات ، لتوزيع البضاعة ونقل العمال .

في المثال الأول فقد كانت الغاية من اقتناء الأصل الثابت هو الاستفادة منه وتشغيله ، وبالتالي فإننا نعالجه محاسبيا بالأصل نفسه ، وتظهر قيمه في حسابات الأصول .

<u>المثال الأول</u>
80000 من ح/ سيارات
80000 إلى / صندوق

أما في المثال الثاني، فكانت الغاية من اقتناء السيارات هو البيع وتحقيق الربح وهو نشاط تجاري ، وهنا تعالج السيارات كمشتريات ، وتظهر قيمه في حساب الأرباح والخسائر .

<u>المثال الثاني</u>
80000 من ح/ مشتريات سيارات
80000 إلى / صندوق

المعالجة المحاسبية للمصروفات الرأسمالية

هنالك حالتين للمصروفات الرأسمالية وهما :-

1- شراء الأصول الثابتة 2- تطوير الأصول الثابتة

الحالة الأولى : شراء أو اقتناء الأصل الثابت :

عند الحديث عن المعالجة المحاسبية للأصل الثابت ، يجب التنويه إلى عدة نقاط :

1- عند شراء الأصل فان تكاليف شراء الأصل أو تكلفة الأصل الكلية يتكون من (ثمن الأصل

الأساسي + جميع المصاريف المتكبدة لاقتنائه)

فمثلا قامت الشركة بشراء ارض ثمنها 20000 دولار ، وقد تكبدت الشركة مجموعة مصاريف

لاقتناء الأرض مثل (500 دولار رسوم ترخيص الأرض ، 200 دولار رسوم تخطيط الأرض ، 300

دولار رسوم حمامة ، 1000 مصاريف سمسرة) .

ومنه فان تكلفة الأرض الكلية = 20000 + 500 + 200 + 300 + 1000 = 22000 دولار .

2- التكلفة الكلية لاقتناء الأصل الثابت تسجل بقيمتها التاريخية (historical cost)، أي بالقيمة

التعاقدية حين اقتناؤه ، لما سوف يترتب عليها من تغيرات من استهلاكيات تقلل من قيمة الأصل

الثابت ، أو تحسينات تزيد من قيمة الأصل الثابت .

3- شراء الأصل الثابت يجعل من حساب الأصل الثابت مدينا في الميزانية العمومية .

مثال : في تاريخ 2015/8/22 قامت الشركة الأثاث المنزلي بشراء آلة لتقطيع ألواح الخشب من ألمانيا ثمنها 30000 دولار ، وقد تكبدت الشركة مجموعة من المصاريف لاقتناء الآلة (600 دولار رسوم شحن الآلة ، 400 دولار رسوم جمرتك ، 200 دولار مصروف نقل الآلة إلى المصنع) وقد سددت ثمن الآلة نقداً.

الحل :

- تكلفة الآلة التاريخية = 30000 + 600 + 400 + 200 = 31200 دولار
- قيد إثبات شراء الآلة واقتناؤها بتاريخ 2015/8/22

31200 من د / آلة التقطيع
31200 إلى د / الصندوق

الحالة الثانية : تطوير الأصول الثابتة

بعد فترة زمنية ترغب الشركات في تطوير أصولها الثابتة رغبة منها في تحسين أدائها ، أو إطالة عمرها الإنتاجي ، أو لزيادة كفاءتها أو طاقتها الإنتاجية ، وتلك مصاريف المتعلقة بتطوير الأصول الثابتة تعمل على زيادة قيمتها رصيد مدين ، وتسجل أصلاً ثابتاً للحساب نفسه .
مثال : قامت شركة الاتصالات الفلسطينية في تطوير مبنى الاتصالات حيث تكبدت مجموعة من المصاريف دفعت 70 % بشيك ، والباقي نقداً كما يلي :- (20000 دولار ديكرات خشبية ، 30000 دولار بناء طابق إضافي ، 5000 دولار شبابيك واقية من الرصاص) .

الحل : كما نلاحظ بان تلك التكاليف المتكبدة هي ذات صلة بالمبنى ، وقد دفعت من اجل تطوير المبنى واجراء التحسينات عليه .

المعالجة المحاسبية على تكاليف تطوير الأصل الثابت

- إجمالي التكاليف المتكبدة في تطوير المبنى = 20000 + 30000 + 5000 = 55000 دولار

38500 = 70 % X 55000 دولار
16500 = 30 % X 55000 دولار

55000 من د / المبنى
إلى د / مذكورين
38500 د / البنك
16500 د / الصندوق

يعتبر هذا الفصل من أكثر الفصول زحما من حيث المعالجة المحاسبية للعمليات ذات التأثير على رأس مال المشروع ، وقد وضعنا بان هنالك عمليات ذات تأثير مباشر على رأس المال كتكوين رأس المال أو زيادة رأس المال أو تخفيضه ، وان هنالك عمليات ذات تأثير غير مباشر على رأس المال كفوائد الاقتراض طويل الأجل والعمليات الايرادية والتي يترتب عنها الربح أو الخسارة ، كما تطرق الفصل حول العمليات المتعلقة بالمسحوبات الشخصية والتي ستعمل على تخفيض رأس المال ، حيث قد تكون تلك المسحوبات على شكل نقود أو بضاعة أو كليهما معا ، أما فيما يتعلق بالمصاريف الايرادية والمصاريف الرأسمالية ، فقد أوضحنا معايير التفرقة بينهما ، ومنه على المحاسب أن يختار معيارا للتفرقة حتى لا تختلط الأمور في التصنيف بينهما ، وعند التطرق في الحديث عن العمليات الايرادية أوضحنا كيفية تسوية المصروفات الايرادية وتسوية الإيرادات لتبيان حقيقة الدخل خلال فترة زمنية محددة



الفصل السادس

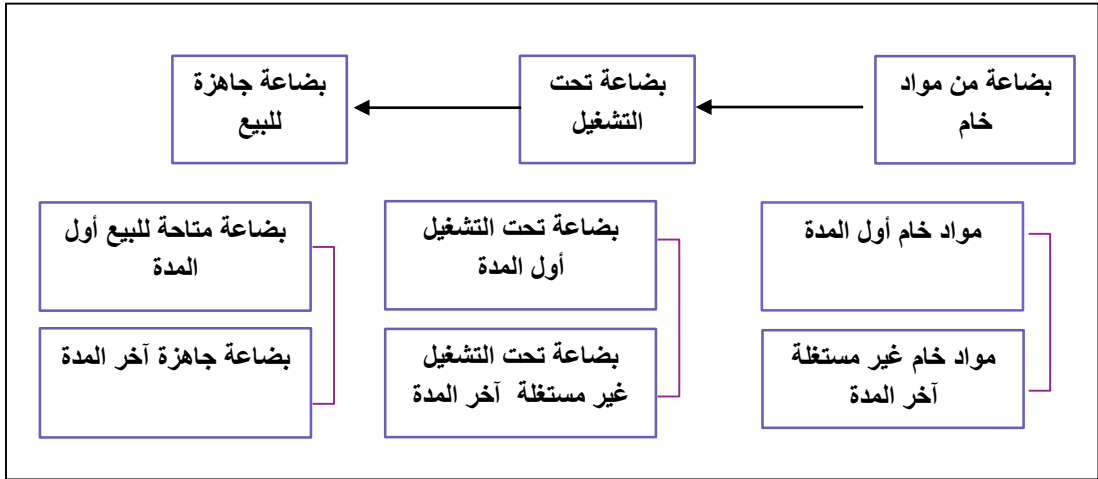
عمليات البضاعة



الفصل السادس: عمليات البضاعة (Inventory Transactions)

تقوم الشركات بشراء البضاعة سواء كانت بضاعة خام يتم معالجتها لإخراجها كمنتجات نهائية لبيعها في الأسواق، أو تقوم بشراء بضاعة جاهزة ومتاحة للتجارة ، وبالتالي فإن الغاية من شراء البضاعة هو البيع ولتحقيق الربح، وبالتالي فإن البضاعة تختلف عن باقي الأصول من حيث سبب الاقتناء ، فالأصول الأخرى كالآلات أو النقدية أو البنك تقتنيها الشركات لأغراض الاستخدام في دعم أنشطتها التشغيلية ، بينما البضاعة المشتراه فهي لأغراض المتاجرة بها وبيعها في الأسواق لتحقيق الأرباح .

كما تصنف البضاعة من حيث الجاهزية إلى بضاعة خام (raw material) وبضاعة تحت التشغيل (goods in process) ، بضاعة جاهزة للبيع (goods on hand) ، وبالإمكان أيضا تصنيف البضاعة من حيث التصنيف الزمني إلى بضاعة أول المدة (Beginning Inventory) وبضاعة آخر المدة (Ending Inventory) ، فبضاعة أول المدة هي التي تتوافر في بداية الفترة الزمنية والتي سوف يتم إعادة استخدامها أو بيعها ، أما البضاعة التي لم تستخدم أو لم يتم التصرف بها وبقيت في مخازن الشركة فهي بضاعة آخر المدة ومحاسبيا فإنها ستدرج من ضمن قائمة الأصول المتداولة . ويمكن دمج التصنيفين في الشكل التالي :



نظرا لأن العمليات المتعلقة بالبضاعة هي معقدة ومتشابكة ، ولأغراض تحديد تكاليف البضاعة وأسعار بيعها ، يقتضى محاسبيا في فتح أكثر من حساب ، لتقديم معلومات تفصيلية عن عمليات البضاعة ، وبالتالي فإن الحسابات ذات الصلة بعمليات البضاعة هي :-

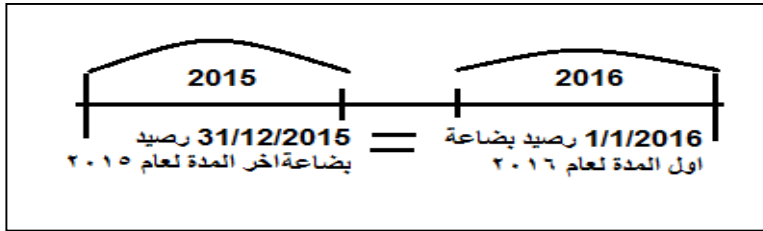
1- حساب بضاعة أول المدة .

2- حساب المشتريات .

- 3- حساب مردودات المشتريات ومسموحاته.
- 4- حساب المبيعات.
- 5- حساب مردودات المبيعات.
- 6- مصاريف متعلقة بالمشتريات.
- 7- مصاريف متعلقة بالمبيعات.
- 8- تسليم البضاعة.

حساب بضاعة أول المدة (Beginning Inventory):

وهي بضاعة بداية الفترة المالية لبضاعة آخر المدة عن فترة مالية سابقة، مثلا لو كان مخزون البضاعة في آخر السنة المالية لعام 2015 هو 3000 دولار، فإن بضاعة أول المدة لعام 2016 هي نفسها البضاعة المخزنة في الشركة بما يخص عام 2015 والبالغ ثمنها 3000 دولار والتي لم تستغل أو لم تباع.



والمعالجة المحاسبية لبضاعة أول المدة ، (أولا : عندما تبدأ الشركة مشروعها التجاري فإنها ستؤثر على قيمة رأس مال المشروع ، مما يجعل حساب بضاعة أول المدة مدينا وحساب رأس المال دائنا، ثانيا : وعند نهاية السنة المالية يقلل حساب بضاعة أول المدة دائنا في حساب (الدخل) . مثال : بدأت محلات الحنان مشروعها برأس مال متمثل بـ (10000 بضاعة ملبوسات حريمي ، 2000 دولار أثاث وديكور ، 3000 دولار نقدية) .

من ذ / مذكورين
10000 ذ / بضاعة أول المدة
2000 ذ / أثاث وديكور
3000 ذ / الصندوق
15000 ذ / رأس المال

مثال : في نهاية السنة المالية قامت الشركة بجرد البضاعة و أقيمت حساب بضاعة أول المدة في حساب الدخل .

10000 من د / الدخل " المتاجرة"
10000 إلى د / بضاعة أول المدة

حساب المشتريات (Purchases) :

مفهوم المشتريات :

هي تلك البضاعة المشتراة بقصد التجارة (أي بيعها وتحقيق الربح)، ويتم إثبات عملية الشراء حين توفر المستندات المؤكدة لعملية الشراء كفاتورة الشراء وسند الصرف .

المعالجة المحاسبية للمشتريات :

قبل الخوض في المعالجة المحاسبية للمشتريات فإننا سنتطرق بالحديث عن مصاريف الشراء (Purchase Expenses)، حيث نعرف مصاريف الشراء بأنها النفقات المدفوعة على البضاعة المشتراة حتى يتم اقتناؤها وتصبح جاهزة للبيع ، ومن أمثلتها مصاريف نقلها وتخزينها وتأمينها .. الخ ، وهذه المصاريف تضاف على قيمة المشتريات الأصلية .

مثال قامت الشركة بشراء 20 وحدة من التلفزيونات من اليابان، حيث تكلفة الوحدة الواحدة (300) دولار، وقد تكبدت الشركة مصاريف نقل وشحن بواقع (500) دولار، و مصاريف رسوم جمركية (3000) دولار، ومصاريف تأمين على البضاعة (1000) دولار .

تكلفة المشتريات الكلية = التكلفة الأصلية لمشتريات البضاعة + مصاريف الشراء

$$(1000 + 3000 + 500) + (300 \times 20) =$$

$$= 10500 \text{ دولار}$$

ومنه فان تكلفة الوحدة الواحدة من المشتريات = التكلفة الكلية للمشتريات / عدد الوحدات

$$= 10500 / 20 \text{ وحدة}$$

$$= 525 \text{ دولار}$$

وكما نلاحظ في الحل فان تكلفة الوحدة الواحدة المشتراه هي 525 دولار وليس 300 دولار ، والسبب هو إدراج مصاريف الشراء على قيمة المشتريات الأصلية .

المعالجة المحاسبية للمشتريات (ال شراء نقدا).

وهي أن تسدد الشركة قيمة مشترياتها نقدا أو بشيك، وبطبيعة الحال فان المشتريات هي مدينة بطبيعتها.

مثال: قامت شركة (الحسن) التجارية بشراء 4000 متر قماش، حيث تكلفة المتر الواحد 2 دولار، وقد سددت ثمن البضاعة المشتراة نصفها بشيك والنصف الآخر نقدا.
قيد إثبات عملية الشراء نقدا وبشيك

8000 من د / مشتريات القماش
إلى د / مذكورين
4000 د / البنك
4000 د / الصندوق

- المعالجة المحاسبية للمشتريات (ال شراء على الحساب).

وهي أن تسدد الشركة قيمة مشترياتها في المستقبل، أي لم يتحقق سداد لثمن البضاعة المشتراة، وبطبيعة الحال فان المشتريات هي مدينة بطبيعتها.

مثال : في 2015/8/3 قامت شركة (الحسن) التجارية بشراء 4000 متر قماش من شركة (الأمان) على الحساب ، حيث تكلفة المتر الواحد 2 دولار ، وفي تاريخ 2015/8/10 سددت الشركة المستحق عليها لشركة الأمان نقدا.

قيد إثبات شراء البضاعة على الحساب بتاريخ 2015/8/3

8000 من د / مشتريات القماش
8000 إلى د / شركة الأمان

قيد إثبات سداد المورد الأمان المستحق بتاريخ 2015/8/10

8000 من د / شركة الأمان
8000 إلى د / الصندوق

المعالجة المحاسبية للمشتريات (ال شراء على الحساب ونقدا).

وهي أن تسدد الشركة جزء من قيمة مشترياتها في المستقبل وجزء آخر نقدا أو بشيك، ، وبطبيعة الحال فان المشتريات هي مدينة بطبيعتها.

مثال : في 2015/8/3 قامت شركة (الحسن) التجارية بشراء 4000 متر قماش من شركة (الأمان)، حيث تكلفة المتر الواحد 2 دولار ، وقد دفعت نصف ثمن البضاعة نقدا ، والباقي على الحساب وفي تاريخ 2015/8/10 سددت الشركة المستحق عليها لشركة الأمان بشيك.

قيد إثبات شراء البضاعة على الحساب بتاريخ 2015/8/3

8000 من د / مشتريات القماش إلى د / مذكورين 4000 د / شركة الامان 4000 د / الصندوق

قيد إثبات سداد المورد الأمان المستحق بتاريخ 2015/8/10

4000 من د / شركة الأمان 4000 إلى د / البنك

المعالجة المحاسبية للمشتريات (الشراء بعربون).

وهو جزء من المبلغ يتم دفعه المشتري للبائع لكي يتم احتجاز البضاعة والتي ستسلم فيما بعد ، ويتجه التجار إلى دفع العربون أيضا كضمان لهم في توريد البضاعة ، ولا يتم سداد باقي كل ثمن البضاعة إلا حين تسليمها وفقا للمواصفات المطلوبة ، وماليا فان العربون هو جزء من ثمن البضاعة المشتراة .

وتتم المعالجة المحاسبية للمشتريات حين الشراء بعربون على ثلاث مراحل :

1- مرحلة دفع العربون 2- إثبات استلام البضاعة 3- سداد ثمن باقي البضاعة المستلمة .

مثال : بتاريخ 2015/8/18 اتفقت شركة الحسن بشراء (10) سيارات من شركة السلام ، بواقع تكلفة شراء الوحدة الواحدة (15000) دولار ، وقد تضمن شرط الشراء أن تدفع شركة الحسن عربونا بنسبة (5 %) نقدا من الثمن الكلي للمشتريات عند الاتفاق ، وعلى أن يكون التسليم في 2015/9/1 وتوريد باقي المبلغ بشيك .

وفي تاريخ 2015 /9/1 استلمت شركة الحسن السيارات ، وسددت باقي المبلغ بشيك وفقا للاتفاق المبرم مع شركة السلام التجارية .

الحل :

1- قيد إثبات العربون المدفوع لشركة السلام بواقع (5%) من إجمالي ثمن المشتريات بتاريخ 2015/8/18

$$7500 = \%5 \times 150000$$

7500 من / شركة السلام
7500 إلى / الصندوق

2- قيد إثبات استلام البضاعة 2015/9/1 من شركة السلام .

$$\text{\$}150000 = 10 \times 15000 \text{ سيارات}$$

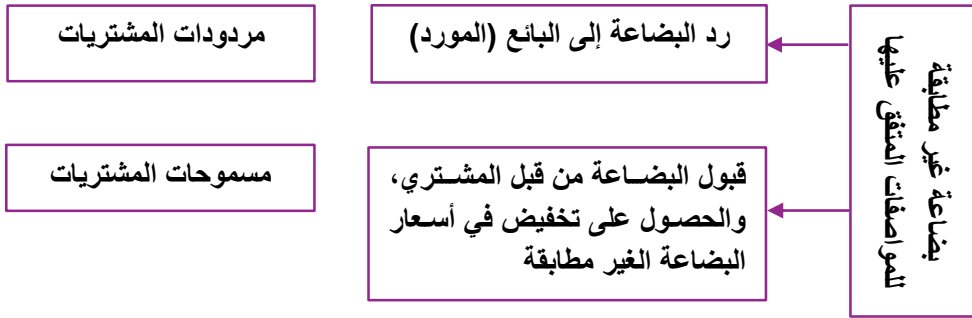
150000 من / مشتريات السيارات
150000 إلى / شركة السلام

3- قيد تسديد باقي ثمن البضاعة بشيك .

$$\text{\$} 142500 = 7500 - 150000$$

142500 من / شركة السلام
142500 إلى / البنك

حساب مردودات المشتريات (Purchase Returns) وحساب مسموحات المشتريات (Purchase Allowances):



أولاً: حساب مردودات المشتريات :

بعد استلام البضاعة وفحصها من قبل المشتري ، فإنه قد يواجه أن هنالك بضاعة ليست ضمن المواصفات المتفق عليها ، وبالتالي فإنه يقوم بإرجاعها للمورد ، واسترداد ثمنها وتحمله نفقات إعادتها . ومحاسبياً ، يقوم المحاسب بفتح حساب يسمى (مردودات المشتريات) وتعالج بعملية عكسية لحساب المشتريات ، أي أنها تظهر دائنة عند كتابة القيد .

مثال : في تاريخ 2015/7/7 ردت شركة الباسل التجارية مجموعة من البضاعة والمتمثلة بالعاب قدر ثمنها 2000 دولار إلى شركة (TOY) كونها غير مطابقة للمواصفات ، وقد حملت شركة الباسل مصاريف إرجاعها إلى المورد بواقع 50 دولار ، واستلمت ثمن البضاعة المرجعة ومصاريف الإرجاع بشيك .

قيد إثبات مردودات مشتريات البضاعة بتاريخ 2015/7/7

<p style="text-align: center;">2050 من د / البنك إلى د / مذكورين 2000 د / مردودات المشتريات 50 د / مصاريف نقل إرجاع بضاعة</p>

ثانيا: حساب مسموحات المشتريات :

بعد استلام البضاعة وفحصها من قبل المشتري ، فانه قد يواجه أن هنالك بضاعة ليست ضمن المواصفات المتفق عليها ، وبالتالي قد يقبل المشتري تلك البضاعة ولكن بمقابل منحه تخفضا على ثمن البضاعة.

ومحاسبيا، يقوم المحاسب بفتح حساب يسمى (مسموحات المشتريات) وتعالج بعملية عكسية لحساب المشتريات ، أي أنها تظهر دائنة عند كتابة القيد ، كما أن تعالج مردودات المشتريات .

مثال :

- 2015/12/5 اشترت شركة (الهيثم) بضاعة من شركة (السلام) على الحساب ، مبلغها 6000 دولار .
- 2015/12/6 قامت شركة الهيثم بفحص البضاعة ، ووجدت أن هنالك بضاعة غير مطابقة للمواصفات قدر ثمنها 300 دولار ، وقد قبلت عرضا من شركة السلام بالحصول على تخفيض 200 دولار مقابل عدم إرجاع البضاعة وسدد ثمنها نقدا.

قيد إثبات مشتريات البضاعة على الحساب 2015/ 12/5

<p style="text-align: center;">6000 من د / مشتريات 6000 إلى د / السلام</p>
--

قيد سداد المورد والحصول على التخفيض بتاريخ 2015/12/6 .

6000 من د / السلام
إلى د / مذكورين
5800 د / الصندوق
200 د / مسموحات المشتريات

وكما نلاحظ: بان الشركة دفعت ثمن البضاعة بعد الخصم بواقع 5800 دولار.

حسابات متعلقة بمصروفات المشتريات:

نكرر ما عرفناه بمصروفات المشتريات بأنها النفقات المدفوعة على البضاعة المشتراة حتى يتم اقتناؤها وتصبح جاهزة للبيع، وهنالك آليتين للمعالجة المحاسبية للمصروفات كما يلي:

فصل مصاريف المشتريات عن تكلفة
البضاعة المشتراه الأساسي

دمج مصاريف المشتريات مع تكلفة
البضاعة المشتراه الأساسي

المعالجة المحاسبية :

فتح حسابات مستقلة للمصروفات ، ولا تدرج ضمن
حساب المشتريات .

من د / مذكورين

XX د / مصروف نقل

XX د / مصروف تأمين

XX د / مصروف رسوم جمركية

XXXX إلى د / صندوق ، بنك ، داننون

المعالجة المحاسبية :

يتم دمج أرصدة المصروفات مع رصيد المشتريات
الأساسي للبضاعة وإضافة المصروفات في حساب
مشتريات البضاعة .

XX من / مشتريات

XX إلى / صندوق ، بنك، داننون

حساب المبيعات (Sales):

أي مشروع تجاري أنشطته الرئيسية تتمثل بشراء البضاعة ومن ثم بيعها ، وناتج الفرق بين تكاليف الشراء وأسعار البيع إما الربح أو الخسارة ، ولقد تناولنا سابقا ما هو متعلق بعمليات مشتريات البضاعة ، وسوف نتحدث الآن عن العمليات المتعلقة بالمبيعات .

مفهوم المبيعات:

وهي الإيرادات الناجمة من الاتجار في البضاعة المشتراه والمخزنة، ويحدد سعر بيع الوحدة بعد دراسة الأسواق، ويكون سعر البيع اكبر من تكلفة الشراء لتحقيق الربح .

المعالجة المحاسبية للمبيعات:

محاسبيا، فان مبيعات البضاعة هي دائنة بطبيعتها ، وقد تتم عملية بيع البضاعة في أربع حالات كما يلي :

1- البيع نقدا / بنك 2- البيع الآجل 3- البيع نقدا وبالأجل 4- البيع بعريون

• البيع نقدا :

وهنا تقوم الشركة بتحصيل ثمن البضاعة نقدا أو بشيك، وما يترتب على ذلك أن يكون رصيد حساب الصندوق أو البنك لدينا ، أما رصيد حساب المبيعات دائن بطبيعته .

مثال : 2015/2/2 قامت شركة (الحسن) ببيع (500) قطعة ملابس حيث سعر القطعة الواحدة (10) دولار، لشركة (الأمرء)، حيث حصلت 40 % نقدا، والباقي بشيك .

قيد إثبات عملية البيع نقدا وبشيك بتاريخ 2015/2/2

من د / مذكورين
2000 د / الصندوق
3000 د / البنك
5000 إلى د / مبيعات البضاعة

• البيع الآجل :

هنا تقوم الشركة ببيع البضاعة على الحساب وعدم تحصيل ثمن مبيعاتها ، وما يترتب على ذلك أن يكون حساب العملاء "مدين"، أما رصيد حساب المبيعات دائن بطبيعته .

مثال : 2015/2/2 قامت شركة (الحسن) ببيع (500) قطعة ملابس حيث سعر القطعة الواحدة (10) دولار، لشركة (الأمرء) على الحساب، على ان يتم تحصيل ثمن البضاعة في تاريخ 2015/2/8.

وفي تاريخ 2015/2/8، حصلت الشركة المبلغ بشيك .

(2) قيد تحصيل الدين بتاريخ 2015/2/8 بشيك
5000 من د / البنك
5000 إلى د / مدينون " الأمراء "

(1) قيد بيع البضاعة على الحساب بتاريخ 2015/2/2
5000 من د / مدينون " الأمراء "
5000 إلى د / مبيعات البضاعة

• البيع نقدا وبالأجل:

هنا تقوم الشركة بتحصيل جزء من ثمن البضاعة نقدا أو بشيك، أما الجزء الآخر على الحساب، وما يترتب على ذلك أن يكون رصيد حساب الصندوق أو البنك والمدينون "مدينا"، أما رصيد حساب المبيعات دائن بطبيعته .

مثال: 2015/2/2 قامت شركة (الحسن) ببيع (500) قطعة ملابس حيث سعر القطعة الواحدة (10) دولار، لشركة (الأمراء)، وقد حصلت الشركة (30 %) بشيك، والباقي على الحساب، على أن يتم تحصيل ثمن البضاعة في تاريخ 2015/2/8.

وفي تاريخ 2015/2/8، حصلت الشركة باقي المستحق بشيك.

(1) قيد بيع البضاعة على الحساب وبشيك بتاريخ 2015/2/2
من د / مذكورين

1500 من د / بنك
3500 من د / مدينون " الأمراء "
5000 إلى د / مبيعات البضاعة

(2) قيد تحصيل الدين بتاريخ 2015/2/8 بشيك
3500 من د / البنك
3500 إلى د / مدينون " الأمراء "

• البيع بعربون:

وهنا يستلم البائع جزءا من ثمن البضاعة المبيعة ، ويستحق باقي المبلغ بعد توصيل البضاعة إلى المشتري ، وتكون المعالجة المحاسبية في ثلاث خطوات كما يلي :-
1- إثبات تحصيل العربون 2- إثبات توصيل البضاعة والتسليم للعميل 3- إثبات استحقاق باقي المبلغ من ثمن المبيعات

مثال :

- في تاريخ 2015/10/10 اتفقت شركة الحسن على بيع بضاعة ثمنها 25000 دولار إلى محلات (الحازم) ، وقد تضمن الاتفاق على دفع عربون بنسبة (5 %) حين الاتفاق وبشيك ، وعلى أن يتم سداد باقي ثمن البضاعة بعد التسليم وفي تاريخ 2015/10/13 .
- في تاريخ 2015/10/13 ، تم توصيل البضاعة والتسليم ، وحصلت الشركة باقي ثمن البضاعة بشيك .

(1) قيد تحصيل العربون بتاريخ 2015/10/10 بشيك

1250 من د / البنك

1250 إلى د / مدينون " الحازم "

(2) قيد توصيل وتسليم البضاعة

25000 من د / مدينون " الحازم "

25000 إلى د / مبيعات البضاعة

(3) قيد تحصيل باقي ثمن البضاعة

23750 من د / البنك

23750 إلى د / مدينون " الحازم "

مردودات ومسموحات المبيعات (Sales Returns & Allowances)

تعتبر البضاعة والمرجعة من قبل المشتري إلى البائع ، هي مردودات المبيعات في دفاتر البائع، وقد يكون من أسباب إرجاع البضاعة في عدم مطابقتها للمواصفات او وجود تلف في جزء منها ، وبالتالي فان البائع ملزم بإرجاع ثمن البضاعة المرجعة إلى المشتري ، وتحمل أي مصاريف مترتبة عنها ، ومحاسبيا فالبضاعة المرجعة سوف تزيد من رصيد البضاعة ومهنة ستكون " مدينة " تحت مسمى حساب (مردودات أو مسموحات المبيعات) .

• المعالجة المحاسبية لمردودات المبيعات (Sales Returns) :

تعتبر مردودات المبيعات مدينة سواء كان أساس البيع نقدا أو على الحساب .

مثال : في تاريخ 2015/3/23 باعت شركة الهيثم بضاعة " بلاط " إلى شركة الحسن يبلغ ثمنها 15000 دولار بشيك .

وفي تاريخ 2015/3/24 استردت شركة (الهيثم) مجموعة من البضاعة التالفة من الشركة (الحسن) ، والتي قدر ثمنها 2000 دولار ، وقد تحملت شركة الهيثم مصاريف توصيل البضاعة التالفة إلى مخازنها بواقع مبلغ 150 دولار دفعت نقدا، وإرجاع ثمن البضاعة التالفة بشيك .

(1) بيع بضاعة بشيك 2015/3/23
15000 من د / البنك
15000 إلى د / مبيعات البضاعة

(2) قيد مردودات المبيعات وتحمل مصاريفها 3/24

من د / مذكورين
2000 د / مردودات مبيعات شركة الحسن
150 د / مصاريف نقل البضاعة التالفة
إلى د / مذكورين
2000 د / البنك
150 د / الصندوق

• المعالجة المحاسبية لمسموحات المشتريات (Sales Allowances) :

مسموحات المشتريات تتمثل في قبول المشتري البضاعة التالفة أو الغير المطابقة للمواصفات بشرط أن يمنح البائع خصما عن تلك المبيعات، ويعتبر الخصم هو مسموحات المبيعات وهو حساب مدين، كونه بمثابة خسارة أو نقصان من قيمة المبيعات.

مثال :

- بتاريخ 2015/12/1 باعت شركة (المراد) بضاعة إلى شركة (السلام) على الحساب ، قدر ثمنها 6500 دولار ، على أن يتم سداد البضاعة بشيك في 2015/12/3 .
- وفي تاريخ 2015/12/2 اكتشفت شركة السلام مجموعة من البضاعة لم تكن ضمن المواصفات ، قدر ثمنها 600 دولار ، ولقد اتفق الطرفان على منح خصم على البضاعة بنسبة (40) % من البضاعة المخالفة للمواصفات .
- وفي تاريخ 2015/12/3 حصلت شركة المراد ثمن المبيعات بشيك .

الحل :

(1) قيد إثبات عملية البيع الآجل بتاريخ 2015/12/1
6500 من د / مدينون " السلام "
6500 إلى د / مبيعات البضاعة

(2) قيد إثبات عملية الخصم (مسموحات مبيعات) 12/2
240 من د / مسموحات المبيعات
240 إلى د / مدينون " السلام "

(3) قيد تحصيل المديونية بشيك 12/3
6260 من د / البنك
6260 إلى د / مدينون " السلام "

مبلغ الخصم = مبلغ البضاعة المرجعة X نسبة الخصم
= 600 دولار X 40 %
= \$ 240
إذا مسموحات المشتريات = \$ 240

مصرفات المبيعات (Selling Expenses)

وهي المصاريف المالية ذات الصلة بالعملية البيعية والتي تتحملها الشركة من اجل تسويق منتجاتها أو نقلها أو لفها أي مصاريف متعلقة بالخدمات تدعم البيع التجاري ، وهناك طريقتين لمعالجة تلك المصاريف البيعية وهما :-

- 1- توحيد المصروفات في حساب واحد يسمى (مصرفات بيعية) ، وهذه الطريقة تتلاءم مع المنشآت الصغيرة والتي تكون عمليات المصروفات البيعية فيها صغيرة .
- 2- فصل المصروفات كل ذي على حدا وإعداد حساب مستقل لكل مصروف ، وهذه الطريقة تتلاءم مع المنشآت المتوسطة والكبير والتي تكون عملياتها على المصروفات البيعية كثيرة ومتكررة .

- ملاحظة : كلتا الطريقتين صحيحتين في الإثبات ، وطبيعة حسابات المصروفات البيعية هي مدينة دائما عند إثباتها في قيود اليومية .

مثال : قامت الشركة ببيع بضاعة بلغ ثمنها 20000 دولار نقدا ، حيث تكبدت الشركة مجموعة من المصاريف البيعية وتتمثل بالتالي (200 دولار مصاريف نقل البضاعة المباعه ، 1000 دولار مصاريف لف وحزم البضاعة) وقد دفعت نقدا

الحل :

إثبات بيع البضاعة وفقا للطريقتين لا خلاف عليها كما يلي :-

20000 من د / الصندوق
20000 إلى د / مبيعات البضاعة

إثبات مصروفات المبيعات :

الطريقة الأولى:
1200 من د / مصاريف بيعية
1200 إلى د / الصندوق

الطريقة الثانية :
من د / مذكورين
200 من د / مصاريف نقل بضاعة
1000 من د / مصاريف لف وحزم بضاعة
1200 إلى د / الصندوق

تسليم البضاعة (Free On Board Point)

Free On Board Point , FOB-Point : A trade term requiring the seller to deliver goods on board a vessel designated by the buyer. The seller fulfills its obligations to deliver when the goods have passed over the ship's rail.



شرط تسليم البضاعة "FOB-Point": وهو الاتفاق الذي سيتم بين البائع والمشتري في تحديد مكان تسليم البضاعة، مما سيترتب عليه من الذي سيتحمل مصاريف نقل البضاعة، ويتفرع شرط التسليم إلى صنفين وهما:

1- شرط التسليم محل البائع (FOB Shipping Point) 2- شرط التسليم محل المشتري (FOB Destination)

النوع الأول / شرط التسليم محل البائع :

وهنا يتحمل المشتري المسؤولية القانونية و كافة المصاريف والمتعلقة في نقل البضاعة من محلات البائع إلى محلاته ، وبالتالي تصبح مصاريف النقل في دفاتر المشتري "مدينة" ، أما البائع فلن يتحمل أي مصاريف ولا أي مسؤولية في نقلها ، وبالتالي لكن تكون هنالك حساب مصروفات نقل في دفاتره .

مثال:

1- في 2015/3/1 باعت شركة الأمل بضاعة وقدرها 2000 دولار الى شركة السعادة نقدا، وكان شرط التسليم محل البائع.

2- وفي 2015/3/2 تحملت شركة السعادة مصاريف نقل البضاعة مبلغ وقدره 100 دولار دفعت نقدا.

الحل :

no	دفاتر البائع (الأمل)	دفاتر المشتري (السعادة)
1	قيد إثبات بيع البضاعة بتاريخ 2015/3/1 2000 من د / الصندوق 2000 إلى د / مبيعات البضاعة	قيد إثبات عملية الشراء 2015/3/1 2000 من د / مشتريات البضاعة 2000 إلى د / الصندوق
2	(مصروفات نقل البضاعة) لا توجد قيود كون أن شرط التسليم محل البائع ، والبائع لا يتحمل أي مصروفات	إثبات مصروفات نقل البضاعة 2015/3/2 100 من د / مصاريف نقل المشتريات 100 إلى د / الصندوق " المشتري يتحمل مصروف نقل البضاعة "

حالة عملية : قد يطلب المشتري من البائع أن ينوب عنه في دفع مصاريف النقل ، على أن يقوم المشتري بتحمل وسداد تلك المصاريف حين توصيل البضاعة إلى مخازنه ، وفي هذه الحالة هنالك معالجة محاسبية في كل من دفاتر البائع وفي فاتر المشتري كما يلي :-

- في دفاتر البائع ، سيكون هنالك حساب "مدين " باسم المشتري تجراء مصروف النقل .

- في دفاتر المشتري ، سيكون هنالك حساب "دائن" باسم المورد البائع تجراء مصروف النقل .

مثال :

- 1 - في 2015/3/1 باعت شركة الأمل بضاعة وقدرها 4000 دولار إلى شركة السعادة نقدا ، وكان شرط التسليم محل البائع ، وقد تحملت شركة الأمل مصاريف نقل البضاعة إلى شركة السعادة نيابة عنها بمبلغ وقدره 150 دولار دفعت نقدا .
- 2- وفي 2015/3/2 سددت شركة السعادة ما هو مستحق عليها لشركة الأمل .نقدا ، بعد استلام البضاعة .

الحل :

no	دفاتر البائع (الأمل)	دفاتر المشتري (السعادة)
1	<p>قيد إثبات بيع البضاعة بتاريخ 2015/3/1</p> <p>4000 من د / الصندوق</p> <p>4000 إلى د / مبيعات البضاعة</p>	<p>قيد إثبات عملية الشراء 2015/3/1</p> <p>4000 من د / مشتريات البضاعة</p> <p>4000 إلى د / الصندوق</p>
2	<p>إثبات مصروفات نقل البضاعة 2015/3/1</p> <p>150 من د / مدينون "السعادة"</p> <p>150 إلى د الصندوق</p> <p>" التزام مالي لصالح شركة الأمل ثمن مصاريف النقل"</p>	<p>إثبات مصروفات نقل البضاعة على الحساب 2015/3/1</p> <p>150 من د / مصاريف نقل البضاعة</p> <p>150 إلى د / دائنون "الأمل"</p>
3	<p>قيد تحصيل المستحق من شركة السعادة</p> <p>2015/3/2</p> <p>150 من د / الصندوق</p> <p>150 إلى د / مدينون "السعادة"</p>	<p>قيد دفع المستحق لشركة الأمل</p> <p>2015/3/2</p> <p>150 من د / دائنون "الأمل"</p> <p>150 إلى د / الصندوق</p>

النوع الثاني: شرط التسليم محل المشتري:

وهنا يتحمل البائع المسؤولية القانونية وكافة المصاريف والمتعلقة في نقل البضاعة من محلاته إلى محلات المشتري، وبالتالي تصبح مصاريف نقل البضاعة "مدينة" في دفاتر البائع، بينما المشتري كونه لن يتحمل المصروفات فلا توجد أي معالجات مالية في ذلك.

مثال :

1- في 2015/3/1 باعت شركة الأمل بضاعة وقدرها 2000 دولار إلى شركة السعادة نقدا ، وكان شرط التسليم محل المشتري .

2- وفي 2015/3/2 تحملت شركة الأمل مصاريف نقل البضاعة مبلغ وقدره 100 دولار دفعت نقدا .

الحل :

no	دفاتر البائع (الأمل)	دفاتر المشتري(السعادة)
1	قيد إثبات بيع البضاعة بتاريخ 2015/3/1 2000 من د / الصندوق 2000 إلى د / مبيعات البضاعة	قيد إثبات عملية الشراء 2015/3/1 2000 من د / مشتريات البضاعة 2000 إلى د / الصندوق
2	إثبات مصروفات نقل البضاعة 2015/3/2 100 من د / مصاريف نقل 100 إلى د الصندوق " البائع يتحمل مصروف نقل البضاعة "	لا توجد قيود كون أن شرط التسليم محل المشتري ، والمشتري لا يتحمل أي مصروفات

تحدث الفصل عن عمليات البضاعة ، وهي تلك العمليات التجارية والغاية منها تحقيق الربح ، والتي تتمثل في اغلب الشركات من الأنشطة الرئيسية ، وقد تحدثنا عن العمليات والمتعلقة بالبضاعة في ثمانية حسابات وعن كيفية معالجتها محاسبيا ، حيث وضحنا أن بضاعة أول المدة هي نفسها بضاعة آخر المدة لفترة مالية سابقة ، وتحدثنا عن مشتريات البضاعة ومبيعاتها وما يترتب عنها من مردودات للمشتريات ومردودات للمبيعات ، كما وضحنا المصاريف المتعلقة بعمليات البيع والشراء ، وأخيرا تحدثنا عن شروط تسليم البضاعة من محلات البائع و محلات المشتري ،وأوضحنا نقاط الاختلاف من خلال المعالجات المحاسبية ، ويعتبر هذا الفصل مقدمة شاملة للفصول القادمة والتي ستحدث عن حساب البضاعة المتاحة للبيع وتكاليف البضاعة المباعة لحساب الربح التشغيلي في قائمة الدخل .



الفصل السابع

خصم المبيعات



الفصل السابع: خصم المبيعات

(Sale Discount)

تمنح الشركات خصومات على مبيعاتها لتشجيع العملاء للاستمرار في التعامل معها ، والغاية من ذلك لتحقيق المزيد من المبيعات، ولضمان اكبر قدر ممكن من الحصة السوقية في ظل التنافس الشديد بين الأسواق المحلية والعالمية .

- **مفهوم الخصم** : هو ذلك التخفيض أو النقص من ثمن السلعة والمحددة مسبقا ، ويتحدد الخصم بالاتفاق بين البائع والمشتري لإتمام الصفقة التجارية .
- **أنواع الخصم** : تم تصنيف الخصم إلى أنواع حسب مفهومه وأسباب منحه ، والمعالجة المحاسبية عليه ، إلى ما يلي : -

1- الخصم التجاري 2- الخصم النقدي 3- خصم الكمية

أولاً: الخصم التجاري (Trade Discount)

- **مفهومه** : هو ذلك التخفيض أو النقص من ثمن السلعة والذي يمنح لأي مشتري بدون أي شرط مسبق ، ويمنح فور تنفيذ الصفقة التجارية .
- أسباب منح الخصم التجاري :
 - 1- جذب الزبائن في أسواق تنافسية.
 - 2- للتخلص من السلع بطيئة البيع في الأسواق.
 - 3- للتخلص من بعض السلع الموسمية القديمة.
 - 4- مواجهة لحالة الكساد الاقتصادي في الأسواق .
 - 5- إرضاء غريزة المساومة للمشتري.

المعالجة المحاسبية :

مقدار الخصم يظهر في فاتورة البيع فقط "بالصافي" ، ومن الجانب المحاسبي فلا يسجل الخصم لا في دفاتر البائع ولا في دفاتر المشتري ، لأن هذا الخصم لن يؤثر على حسابات الأرباح والخسائر ، ولن يدرج من ضمن حسابات الدخل ، وتثبت البضاعة المباعة بسعر البيع الفعلي بعد الخصم .

مثال:

- في 2015/2/2 باعت شركة الحياة بضاعة قدر ثمنها 10000 دولار نقداً إلى شركة السعادة ، وقد منحت شركة الحياة خصماً بلا شروط بنسبة (5%) على مبيعاتها كونه من الزبائن الأساسيين .
- في 2015/2/3 باعت شركة الحياة بضاعة إلى شركة الإخلاص على الحساب قدر ثمنها 3000 دولار ، وقد منحه خصم بنسبة (3%) على مبيعاته في لحظة إتمام الصفقة التجارية .

الحل :

لاحظ في كلا العمليتين أنه منح الخصم لحظة إتمام الصفقة، وأن الخصم غير مرهون بشروط لا من طرف البائع ولا من طرف المشتري، وأن الخصم منح لتقوية العلاقة مع الزبائن المترددين دوماً في شراء بضائع الشركة، وكل هذه الخصائص تنطبق على الخصم التجاري.

المعالجة المحاسبية :

no	دفاتر البائع	دفاتر المشتري
1	9500 من د / الصندوق 9500 إلى د / مبيعات (بيع بضاعة بخصم تجاري 5 % (2015/2/2)	9500 من د / المشتريات 9500 إلى د / الصندوق (شراء بضاعة بخصم 5 % (2015/2/2)
2	2910 من د / الإخلاص 2910 إلى د / مبيعات (بيع بضاعة بخصم تجاري 3 % (2015/2/3)	2910 من د / مشتريات 2910 إلى د / الحياة (شراء بضاعة بخصم تجاري 3 % (2015/2/3)

لاحظ بأن حساب الخصم التجاري لم يظهر في قيود اليومية أي لم تتم له معالجة محاسبية ، وإنما المبيعات فقد سجلت بالصافي بعد الخصم .

$$\text{الخصم الأول} = 10000 \times 5\% = 500$$
$$\text{صافي المبيعات للعملية الأولى} = 10000 - 500 = 9500 \text{ دولار}$$

$$\text{الخصم الثاني} = 3000 \times 3\% = 90$$
$$\text{صافي المبيعات للعملية الأولى} = 3000 - 90 = 2910 \text{ دولار}$$

ثانيا: الخصم النقدي (Cash Discount) :

مفهوم الخصم النقدي :

هو ذلك التخفيض أو النقص من ثمن السلعة والذي لا يمنح لأي مشتري ، بل يمنح للمشتري الذي يقوم بسداد ثمن البضاعة المشتراه على الحساب في فترة زمنية محددة ، وبالتالي فان هذا النوع من الخصم مرهون بشرط ، وهو شرط تعجيل الدفع .

سبب منحه : من اجل تعجيل سداد ثمن البضاعة المباعة على الحساب من قبل العملاء .

المعالجة المحاسبية :

مقدار الخصم يظهر في حسابات كل من البائع والمشتري ، فمقدار الخصم النقدي هو بمثابة مصروف في دفاتر البائع ، وإيراد في دفاتر المشتري ، ويسمى حساب الخصم النقدي في دفاتر البائع (خصم المبيعات أو خصم مسموح به) " Sale Discount , Discount Allowed " ، أما في دفاتر المشتري فان الخصم النقدي يسمى (الخصم المكتسب) " Purchases Discount " .

مثال: انه في تاريخ 2015/6/1 باعت شركة (القدس) بضاعة قيمتها 2000 دولار لمحلات (زيد)، وقد قدمت شركة القدس عرضا بمنح خصم بنسبة (5 %) في حال سدد المستحق نقدا في غضون 3 أيام.

الحل :-

no	دفاتر البائع (القدس)	دفاتر المشتري (زيد)
1	2000 من د / زيد 2000 إلى د/ مبيعات (إثبات بيع البضاعة على الحساب (2015/6/1)	2000 من د / المشتريات 2000 إلى د/ القدس (إثبات شراء البضاعة على الحساب (2015/6/1)
2	من د / مذكورين 1900 د / الصندوق 100 د / خصم مسموح به 2000 إلى د/ زيد (قيد تحصيل المديونية وتقديم خصم نقدي على المبيعات).	2000 من د / القدس إلى د / مذكورين 1900 د / الصندوق 100 د / خصم مكتسب

(قيد سداد المستحق نقدا والاستفادة من الخصم النقدي على المبيعات).	
--	--

ملاحظات : في العملية الثانية في دفاتر البائع ظهر مقدار الخصم النقدي على انه مصروف ، وهو حساب مدين ، بينما في دفاتر المشتري فظهر الخصم النقدي على انه إيراد وهو حساب دائن .

حساب الخصم النقدي = مبلغ المبيعات X نسبة الخصم

$$= 2000 \times 5\%$$

$$= 100 \text{ دولار}$$

ثالثا: خصم الكمية (Quantity Discount) :

مفهومه: هو ذلك التخفيض أو النقص من ثمن السلعة والذي يمنح بشرط وهو شراء كميات محددة من البضاعة، وهذا الخصم الذي يمنحه البائع للمشتري كنسبة مئوية مرهونة بمستوى أو كمية المبيعات المحددة مسبقا من قبل البائع .

أسباب منح خصم الكمية : أن السبب الأساسي المتمثل في بيع اكبر قدر ممكن من البضاعة .

المعالجة المحاسبية لخصم الكمية :

مقدار الخصم يظهر في حسابات كل من البائع والمشتري ، فمقدار خصم الكمية هو بمثابة مصروف في دفاتر البائع ، وإيراد في دفاتر المشتري ، ويسمى حساب الخصم في دفاتر البائع (خصم كمية مسموح به) " Allowed quantity discount " ، أما في دفاتر المشتري فان الخصم يسمى (خصم الكمية المكتسب) " quantity received discount " .

مثال : ضمن السياسة البيعية لشركة الحسن التجارية فإنها تمنح خصما مرهونا بالكميات التالية :

حجم المبيعات	نسبة الخصم
من 1000 إلى أقل من 3000 وحدة	5 %
من 3000 وحدة إلى أقل من 5000 وحدة	7 %
أكثر من 5000 وحدة	10 %

وقد تمت مجموعة من العمليات التجارية البيعة كما يلي :

- 1- 20015/8/1 باعت الشركة بضاعة إلى شركة الأمل (900) بنظون حيث تكلفة الواحدة 10 دولار ، وقد حصلت الشركة قيمة مبيعاتها بشيك .
- 2- 2015/8/2 باعت الشركة بضاعة إلى شركة الحياة (2500) بنظون حيث تكلفة الواحدة 10 دولار ، وقد حصلت الشركة قيمة مبيعاتها بشيك .
- 3- 2015/8/3 باعت الشركة بضاعة إلى شركة السعادة (6000) بنظون حيث تكلفة الواحدة 10 دولار ، وكان البيع على الحساب ، وفي تاريخ 8/5 سددت شركة السعادة المستحق عليها بشيك

الحل :

نلاحظ أن مشتريات شركة الأمل اقل من الكمية المعروضة والتي تخضع للخصم ، ومنه لن تستفيد من الخصم المعلن ، ونرى أن شركة الحياة ستنتال خصما بنسبة 5 % ، وشركة السعادة ستنتال خصما 10 % بناء على السياسة البيعية المرهونة بحجم المبيعات .

no	دفاتر البائع (الحسن)	دفاتر المشتري
1	9000 من د / البنك 9000 إلى د / مبيعات البضاعة قيد بيع البضاعة نقدا لشركة الأمل (8/1)	9000 من د / مشتريات البضاعة 9000 إلى د / البنك قيد شراء البضاعة نقدا من شركة الحسن (8/1)
2	من د / مذكورين 1250 د / خصم كمية مسموح به 2375 0 د / البنك 2500 0 إلى د / مبيعات البضاعة بيع بضاعة بخصم كمية 5 % (8/2)	25000 من د / مشتريات البضاعة إلى د / مذكورين 1250 د / خصم كمية مكتسب 23750 د / البنك شراء بضاعة بخصم كمية مكتسب 5 % (8/2)
3	60000 من د / السعادة 60000 إلى د / مبيعات البضاعة قيد بيع البضاعة لشركة السعادة على الحساب (8/3)	60000 من د / مشتريات البضاعة 60000 إلى د / الحسن قيد شراء بضاعة من شركة الحسن على الحساب (8/3)

<p>60000 من د / شركة الحسن</p> <p>إلى د / منكورين</p> <p>6000 د / خصم كمية مكتسب</p> <p>54000 د / البنك</p> <p>قيد سداد المستحق لصالح شركة الحسن والحصول على</p> <p>خصم كمية مكتسب بنسبة 10 % (8/5)</p>	<p>من د / منكورين</p> <p>6000 د / خصم كمية مسموح به</p> <p>54000 د / البنك</p> <p>60000 إلى ح — / السعادة</p> <p>قيد تحصيل المستحق ومنح خصم كمية مسموح به</p> <p>بنسبة 10 % (8/5)</p>	<p>4</p>
---	---	----------

تناول الفصل أنواع الخصم على المبيعات ، حيث الأنواع الثلاثة متمثلة بالخصم التجاري والخصم النقدي وخصم الكمية ، ونؤكد بان الخصم النقدي وخصم الكمية تظهر حساباته في دفاتر المشتري ودفاتر البائع ، كون ان الخصم ارتهن بشرط أما تعجيل السداد او بحجم الكميات ، ومنه فان الخصم في دفاتر البائع هو بمثابة مصروف وهو حساب مدين ، أما الخصم في دفاتر المشتري هو بمثابة مكسب وهو حساب دائن.



الفصل الثامن

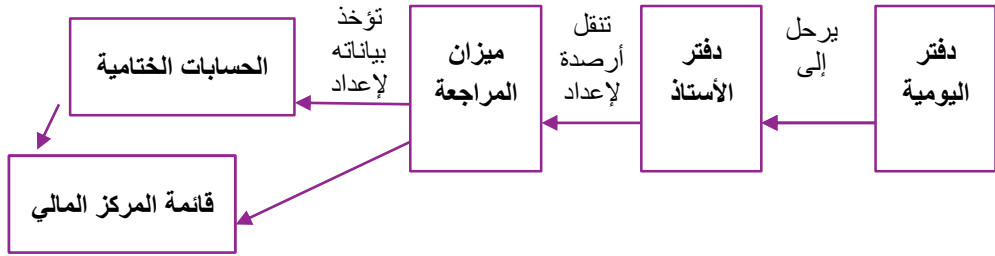
ميزان المراجعة



الفصل الثامن: ميزان المراجعة

Trial Balance

إن الهدف الرئيسي لإثبات القيود المحاسبية في دفتر اليومية وتحويلها إلى دفتر الأستاذ هو الوصول إلى نتائج عمليات المنشأة خلال فترة معينة سواء أكانت ربحاً أم خسارة علاوة على إعداد كشف الميزانية في نهاية الفترة المالية، ولأغراض تسهيل عملية إعداد حسابات النتيجة (الحسابات الختامية) والميزانية العمومية يتم إعداد كشف ميزان المراجعة وذلك من واقع أرصدة الحسابات الموجودة في دفتر الأستاذ ويكن توضيح هذه المراحل في الشكل التالي:



وسيتم خلال هذا الفصل تناول ميزان المراجعة وأنواع وكيفية إعداده

تعريف ميزان المراجعة Trial Balance:

ويعرف بأنه كشف بأرصدة الحسابات أو مجاميعها الدائنة والمدينة ويهدف إلى اكتشاف الأخطاء وتسهيل إعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية أو كما يعرفه البعض بأنه أداة قياس التوازن الحسابي.

أشكال ميزان المراجعة:

ميزان المراجعة بالمجاميع Trial Balance By Totals:

وهو كشف يعد بجميع الحسابات الموجودة في دفتر الأستاذ وتنقل إليه المجاميع المدينة والمجاميع الدائنة لكل حساب ويأخذ ميزان المراجعة بالمجاميع الشكل التالي:

رقم صفحة دفتر الأستاذ	اسم الحساب	مجاميع دائنة		مجاميع مدينة	
		دينار	فلس	دينار	فلس

ميزان المراجعة بالأرصدة: Trial Balance By Balances

وهو كشف بأرصدة الحسابات الموجودة في دفتر الأستاذ، وميزان المراجعة بالأرصدة هو الأكثر شيوعاً ويأخذ هذا الميزان الشكل التالي:

رقم صفحة دفتر الأستاذ	اسم الحساب	أرصدة دائنة		أرصدة مدينة	
		دينار	فلس	دينار	فلس

أهداف إعداد ميزان المراجعة Objectives of Trial Balance

1. يعتبر ميزان المراجعة وسيلة تؤكد مبدئي من توازن الحسابات في دفتر الأستاذ.
2. خطوة تمهيدية لإعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية.
3. يساعد على إكتشاف الأخطاء التي تؤثر على توازنه مما يؤدي إلى تصحيحها قبل إعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية.

إن إعداد ميزان المراجعة وتوازنه لا يعني بشكل مطلق صحة تحليل وتسجيل العمليات المالية وترحيلها إلى الحسابات المناسبة، فهناك أخطاء لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة فمثلاً المبالغ المدفوعة مقابل الحصول على بضعة إذا سجلت عن طريق الخطأ في الجانب المدين في حساب المباني بدلاً من الجانب المدين من حسابات المشتريات، فإن ميزان المراجعة يبقى متوازناً، وكذلك الحال إذا حذف عملية مالية بالكامل من دفتر اليومية أو من دفتر الأستاذ فذلك لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة، أما إذا كان الحذف في جزء من العملية المالية بمعنى طرفها المدين مثلاً دون الطرف الدائن فإن توازن ميزان المراجعة لن يتم، ومن ذلك نستنتج أن ميزان المراجعة بمثابة وسيلة تؤكد مبدئي من توازن الحسابات في دفتر الأستاذ وليس دليلاً قاطعاً على صحة هذه الحسابات.

اكتشاف الأخطاء التي تؤدي إلى عدم توازن ميزان المراجعة:

قد يحدث عدم التوازن في ميزان المراجعة نتيجة خطأ واحد أو عدة أخطاء ولاكتشاف هذه الأخطاء فلا بد من اتباع إجراءات معينة مرتبة وفق تتابع منطقي ويمكن توضيح هذه الإجراءات كما يلي:

1. التحقق من صحة جمع خانتي ميزان المراجعة، ويمكن ذلك بإعادة جمعها بطريقة مختلفة مثل الجمع من أسفل إلى أعلى.
2. إذا لم يكن الخطأ ناتجاً من جمع خانتي الميزان، يجب تحديد الفرق في الميزان والذي غالباً ما يرشدنا إلى مصدر الخطأ فإذا كان الفرق يقبل القسمة على رقم (9) فعندئذ قد يكون سبب الخأ كتابة مبلغ معين بطريقة عكسية، فعلى سبيل المثال إذا فرضنا أن رصيد حساب الصندوق هو

2175 دينار وتم نقله إلى ميزان المراجعة بطريقة عكسية حيث كتب 2157 دينار وفي هذه الحالة يكون الخطأ (الفرق) هو 18 دينار وهو يقبل القسمة على رقم (9) مثل غيره من الأخطاء المماثلة.

وهناك طريقة أخرى تستخدم فيها فرق الميزان للكشف عن سبب الخطأ فإذا افترضنا أن رصيد حساب المعدات المكتبية كان مديناً بمبلغ 420 دينار، واثبت خطأ في خانة الدائن بميزان المراجعة، ففي هذه الآلة سوف يكون الفرق في مجموع الميزان ضعف مبلغ 420 دينار أي 480 دينار، ومثل هذه الأخطاء تنتج من إثبات مبلغ مدين في خانة الدائن أو العكس، يمكن الكشف عنها بسهولة إذا راجعنا المبالغ المثبتة في خانتي ميزان المراجعة وبحثنا عن مبلغ يعادل نصف الفرق الموجود في الميزان، ويمكن أيضاً مراجعة العمليات للبحث عن عنصر يعادل مبلغ الفرق تماماً، فقد يحدث هذا الخطأ نتيجة ترحيل الطرف المدين لعملية معينة دون ترحيل الطرف الدائن لها.

3. مقارنة المبالغ المثبتة في ميزان المراجعة مع تلك الموجودة في دفتر الأستاذ، بحيث تضمن أن رصيد كل حساب في دفتر الأستاذ تم إدراجه في الخانة الصحيحة بميزان المراجعة.

4. إعادة ترصيد كل حساب بدفتر الأستاذ.

5. تتبع كل عمليات الترحيل من دفتر اليومية إلى الحسابات بدفتر الأستاذ.

مثال (1):

ظهرت أرصدة الحسابات التالية في دفتر أستاذ منشأة وردان التجارية في 2006/12/31م، (المبالغ بالدينار).

5000 الصندوق، 3100 المشتريات، 500 أوراق القبض، 5600 المبيعات، 400 مصاريف جمركية على المشتريات، 300 مصاريف نقل المشتريات، 150 مصاريف نقل المبيعات، 30000 مباني، 12500 سيارات، 12800 دائنون، 600 أوراق الدفع، 400 مردودات المشتريات ومسموحاتها، 1600 مردودات المبيعات ومسموحاتها، 70 مصاريف كهرباء، 1450 مصاريف عمومية، 6100 روات الموظفين، 800 المدينون، 4800 بضاعة في 2006/1/1، 5000 قرض بنكي طويل الأجل، 42370 رأس المال.

المطلوب: إعداد ميزان المراجعة بتاريخ 2006/12/31م.

الحل:

ميزان المراجعة وردان التجارة كما في 2006/12/31		
اسم الحساب	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة
الصندوق	-	5000
المشتريات	-	3100
أوراق القبض	-	500
المبيعات	5600	-
م. جمركية على المشتريات	-	400
م. نقل المشتريات	-	300
م. نقل المبيعات	-	150
المباني	-	30000
السيارات	-	12500
الدائنون	12800	-
أوراق الدفع	600	-
مردودات المشتريات ومسموحاتها	400	-
م. كهرباء	-	1600
مصاريف عمومية	-	70
رواتب الموظفين	-	1450
المدينون	-	6100
بضاعة 1/1	-	800
قرض بنكي طويل الأجل	5000	4800
رأس المال	42370	-
المجموع	66770	66770

ملاحظة: كقاعدة عامة فإن أرصدة حسابات الأصول مثل: النقدية، الأوراق المالية، أوراق القبض، البضاعة الآلات، المباني، السيارات ... الخ.

وأرصدة حسابات المصاريف المختلفة مثل: م. الدعاية والإعلان، م. نقل المشتريات، م. نقل المبيعات، الرواتب، الإيجار، الأجور، م. الكهرباء، الاهتلاكات، التأمين، المصاريف العمومية الأخرى... الخ.

ورصيد حساب المسحوبات الشخصية.

هي أرصدة مدينة بطبيعتها فتظهر في خانة الأرصدة المدينة عند إعداد ميزان المراجعة، أما أرصدة حسابات الخصوم مثل: الدائنون، أوراق الدفع، القروض قصيرة وطويلة الأجل ... الخ.

وأرصدة حسابات الإيرادات المختلفة مثل: إيراد أوراق مالية، إيراد عقار، المبيعات، الفوائد
الدائنة.

ورصيد حساب رأس المال:

فهي أرصدة دائنة بطبيعتها فتظهر في خانة الأرصدة الدائنة عند إعداد ميزان المراجعة.

نظرا لكثرة العمليات و تعقدها والتسويات المختلفة التي يجب القيام بها في نهاية السنة، أصبح من الصعب تجنب الأخطاء خاصة فيما يخص ترحيل المبالغ من اليومية إلى دفتر الأستاذ، وبالتالي يأتي ميزان المراجعة الحل لذلك، أي يعد ميزان المراجعة كوسيلة لاكتشاف تلك الأخطاء فهو يستعمل لذلك طريقة القيد المزدوج أي التحقق من " منه = له " و نتأكد من المساواة في آخر الفترة بعد إعداد ميزان المراجعة.

وقد عرفنا ميزان المراجعة كمثابة وثيقة تجمع فيه كل الحسابات المفتوحة بدفتر الأستاذ، ونأخذ بالنسبة لكل حساب مجموع المبالغ المسجلة في الجانب المدين، مجموع المبالغ المسجلة في الجانب الدائن والرصيد، مع الأخذ بعين الاعتبار عن إعداده في أن مجموع الأرصدة المدينة تساوي مجموع الأرصدة الدائنة، كما تحدث الفصل عن تقنيات إعداد ميزان المراجعة سواء بطريقة المجاميع أو بطريقة الأرصدة، ولكن على الرغم من اختلاف النتائج بينهما، إلا أن القاسم المشترك بينهما هو تساوي مجموع أرصدة الجانب المدين مع مجموع أرصدة الجانب الدائن.



الفصل التاسع

الحسابات الختامية وكشف الميزانية العمومية



الفصل التاسع

الحسابات الختامية وكشف الميزانية العمومية

Final Accounts, Financial Statement and Balance Sheet

تناولنا في الفصول السابقة عملية تسجيل عمليات تسجيل العمليات المالية من واقع المستندات المؤيدة لصحة هذه العمليات في دفتر اليومية العام، ومن ثم تبويب هذه العمليات في دفتر الأستاذ، ومن ثم تلخيصها عن طريق ترصيد حسابات الأستاذ العام لاستخراج الأرصدة في ميزان المراجعة والذي يعتبر حجر الزاوية في إعداد القوائم المالية والميزانية العمومية. والتي تعد الخطوة الأخيرة من خطوات الدورة المحاسبية، حيث تعد القوائم المالية في نهاية الفترة المالية التي قد تكون سنوية أو ربع سنوية أو شهرية غير الفترات السنوية هي الأكثر شيوعاً في الاستخدام حيث يطلق على كل فترة مالية (السنة المالية). وتظهر القوائم المالية نتيجة عمل المشروع التجاري أو الصناعي أو الخدمي من صافي الربح أو الخسارة كما تظهر المركز المالي للمنشأة كما هو في نهاية الفترة المالية، كما يجب التنويه أن القوائم المالية في المشروع التجاري تختلف عنه في المشاريع الصناعية والخدمية. وسوف نتناول في هذا الفصل القوائم والتقارير المالية في المشاريع التجارية والتي تتكون من:

1- قائمة الدخل: Income Statement

والتي تبين نتيجة عمل المنشأة من ربح أو خسارة ناتجة عن مبيعات البضاعة ومقارنتها مع تكلفتها والمصاريف التشغيلية الأخرى بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى مثل الفوائد الدائنة وأرباح بيع الأصول الثابتة وإيراد العقار ... الخ.

2- قائمة حقوق الملكية: Owner's equity Statements

والتي تبين التغيرات التي طرأت على حقوق أصحاب المنشأة خلال مدة زمنية معينة حيث تتأثر هذه الحقوق بنتيجة الربح والإضافات لرأس المال حيث يزداد رأس المال بها، ويقل بمقدار الخسائر والمسحوبات والتخفيضات لرأس المال حيث تبين صافي حقوق الملكية في نهاية الترة.

3- كشف الميزانية: Balance Sheet

وهي عبارة عن مرآة صادقة تبين ما يمتلكه المشروع من حقوق أو موجودات وما عليه من التزامات أو واجبات في نهاية السنة المالية. حيث يعتبر هذا الأسلوب في إعداد التقارير المحاسبية حسب نموذج القوائم أكثر ماعمة وقبولاً في الوقت الحاضر لأغراض نشر نتائج أعمال المنشأة وتظهر قائمة الدخل بنود الإيرادات والمصروفات المتحققة خلال الفترة المالية.

4- قائمة التدفقات النقدية: Cash Flows Statements

حيث تقدم هذه القائمة معلومات مفيدة عن حركة المقبوضات والمدفوعات خلال السنة المالية، أي تساعد في تقييم التدفقات النقدية.

قائمة الدخل:

لكيفية التوصل إلى نتيجة عمل المنشآت التجارية يجب أولاً مقارنة صافي المبيعات مع تكلفة المبيعات فغذا كانت قيمة صافي المبيعات أكبر من قيمة تكلفتها فإن النتيجة تكون مجمل ربح أما إذا كان العكس فيه صافي المبيعات أقل من قيمة تكلفتها تكون النتيجة مجمل خسارة. ومن ثم يتم طرح المصاريف التشغيلية أو إضافة الإيرادات الأخرى إلى مجمل الربح أو مجمل الخسارة لمعرفة النتيجة النهائية للمنشأة من صافي ربح أو صافي خسارة خلال تلك الفترة. وسوف يتم توضيح بنود قائمة الدخل وشرحها كما يلي:

- عادة تبدأ القائمة بالإيرادات Revenues والمتمثلة بإيرادات المبيعات الإجمالية مطروحاً منها حساب مردودات المبيعات ومسحوباتها وحساب خصم المبيعات للتوصل إلى معرفة صافي المبيعات كما هو أدناه.

المبلغ	الإيرادات
xxx	إجمالي المبيعات
xx	(-) مردودات المبيعات ومسموحاتها
(xx)	(-) خصم المبيعات
(xx)	صافي المبيعات

- تكلفة المبيعات:

وهي قيمة تكلفة المبيعات أو تكلفة البضاعة المباعة Cost of Goods Sold والتي يمكن حسابها كما يلي:

المبلغ	الإيرادات
xxx	بضاعة أول المدة
(+)	يضاف إليها:
xx	xx مشتريات البضاعة خلال العام
(x)(-)	(x)(-) مردودات المشتريات ومسموحاتها
(x)(-)	(x)(-) خصم المشتريات
xx	صافي المشتريات.
xx	(+) مصاريف المشتريات (مصاريف نقل المشتريات، عمولة وكلاء الشراء الرسوم الجمركية)
xxx	تكلفة البضاعة المتاحة للبيع Cost of goods available for sale

xxx

يطرح منها:

(-)	بضاعة آخر المدة إن وجدت	(xxx)
xxx	تكلفة البضاعة المباعة تكلفة المبيعات	

- الخطوة التالية هو معرفة مجمل الربح Gross Profit أو مجمل الخسارة Gross Loss والتي يمكن معرفته عن طريق مقارنة صافي المبيعات مع تكلفة المبيعات فإذا كانت قيمة صافي المبيعات أكبر من تكلفتها تكون النتيجة مجمل الربح، وأما إذا كانت قيمة صافي المبيعات أقل من قيمة تكلفتها تكون النتيجة مجمل خسارة ويمكن توضيحها كما يلي:

المبلغ	الإيرادات
xxx	صافي المبيعات
(xx)	(-) تكلفة البضاعة المباعة
xx	مجمل الربح/ مجمل الخسارة

مرحلة صافي ربح النشاط:

بعد إيجاد مجمل الربح أو مجمل الخسارة يتم طرح مصروفات التشغيل Operating Expenses والتي تتفق على النشاط الرئيسي وهي عبارة عن:

أ. مصاريف البيع والتوزيع مثل مصاريف الدعاية والإعلان، عمولة وكلاء البيع، مصاريف نقل المبيعات، مصاريف لف وحزم... الخ.

ب. المصاريف الإدارية والتمويلية مثل: مصاريف الرواتب، مصاريف التأمين، مصاريف نور ومياه، مصاريف الإيجار... الخ.

ويمكن توضيحها كما يلي:

المبلغ	
xxx	مجمل الربح
	(-) <u>مصاريف التشغيل</u>
	أ- <u>مصاريف البيع والتوزيع مثل:</u>
xx	مصاريف نقل المبيعات
xx	مصاريف توزيع المبيعات
xx	مصاريف لف وحزم

×× عمولة وكلاء البيع

××

- ب- مصاريف إدارية وتمويلية مثل:
×× م: الرواتب
×× م: الإيجار
×× م: نور ومياه
×× م: مطبوعات وقرطاسية ... الخ.

××

مجموع مصاريف التشغيل (×××)
صافي ربح التشغيل ×××

الإيرادات والمصاريف غير العادية:

هناك إيرادات قد تحصل عند المشروع وتكون ناتجة عن العمليات الغير متعلقة بالبضاعة مثل الفوائد الدائنة وأرباح الأسهم وإيراد العقار حيث يجب إضافة هذه الإيرادات لصافي ربح التشغيل في المشروع التجاري وأحياناً يكون هناك مصاريف غير عادية لا ترتبط مباشرة بالعمليات المتعلقة بالبضاعة مثل الفوائد المدينة وخسائر ناتجة عن بيع الأصول المعمرة حيث يتم طرحها من صافي ربح التشغيل وذلك للحصول على صافي الربح العام للمنشأة التجارية، ويكون شكل قائمة الدخل وتصنيفها كما يلي:

قائمة الدخل لمنشأة .. عن الفترة المالية المنتهية في .. / .. / ..

البيان	مبالغ جزئية	مبالغ جزئية	مبالغ جزئية	مبالغ كلية
إجمالي المبيعات			×××	
يطرح منها:				
مردودات المبيعات ومسموحاتها		××		
خصم المبيعات		××	××	
صافي المبيعات				×××
يطرح منها: تكلفة البضاعة المباعة				
بضاعة اول المدة			×××	
إجمالي المشتريات		×××		
يطرح:				
مردودات المشتريات ومسموحاتها		××		
خصم المشتريات		××		

صافي المشتريات			xxx	
يضاف: مصاريف نقل المشتريات المختلفة			xx	
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع			xxx	
يطرح:				
بضاعة آخر المدة			xx	
تكلفة البضاعة المباعة (تكلفة المبيعات)				xxx
مجمل الربح/ مجمل الخسارة				xxx
يطرح/:				
مصاريف التشغيل				
أ-مصاريف البيع والتوزيع مثل				
مصاريف رواتب عمال المبيعات		xx		
م. لف وحزم المبيعات		xx		
م. الإعلان		xx		
م. نقل المبيعات		xx		
مجموع مصاريف البيع والتوزيع			xx	
ب-مصاريف إدارية وتمويلية مثل:				
م. رواتب الإدارة		xx		
م. الإيجار		xx		
م. نور ومياه		xx		
م. التلفون والفاكس الخ.		xx		
مجموع مصاريف إدارية وتمويلية			xx	
مجموع مصاريف التشغيل				xxx
صافي ربح وخسارة التشغيل				xxx
يضاف الإيرادات غير العادية مثل:				
إيراد أوراق مالية			xx	
إيراد عقارات			xx	
إيراد أرباح الأسهم			xx	
إيراد أرباح بيع الأصول المعمرة			xx	
مجموع الإيرادات غير العادية				xxx
تطرح: المصاريف غير العادي أو الأخرى مثل:				xxx
الفوائد المدينة			xx	
خسائر بيع الأصول المعمرة الخ			xx	
مجموع المصاريف غير العادية				xxx
صافي الربح / الخسارة العام				xxxx

ملاحظات:

يمكن من قائمة الدخل السابقة استنتاج المعادلات التالية:

- صافي المبيعات = إجمالي المبيعات - مردودات المبيعات ومسموحاتها - خصم المبيعات.
- تكلفة البضاعة المباعة (تكلفة المبيعات) = بضاعة أول المدة + إجمالي المشتريات - مردودات المشتريات ومسموحاتها - خصم المشتريات + مصاريف المشتريات المختلفة - بضاعة آخر المدة (إن وجدت).
- أو يمكن القول أن تكلفة البضاعة المباعة = بضاعة أول المدة + صافي المشتريات + مصاريف المشتريات المختلفة - بضاعة آخر المدة (إن وجدت).
- مجمل الربح = صافي المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة (تكلفة المبيعات).
- تكلفة البضاعة المباعة (تكلفة المبيعات) = صافي المبيعات - مجمل الربح.
- صافي الربح = مجمل الربح - مصاريف البيع والتوزيع - مصاريف إدارية وتمويلية + الإيرادات الأخرى - المصاريف الأخرى أو الغير عادية.

قائمة حقوق الملكية: Owners Equity Statement

تعد هذه القائمة في نهاية الفترة المالية لمعرفة التغيرات التي طرأت على حقوق الملكية حيث تزداد حقوق الملكية بالأرباح والزيادات لرأس المال وتقل بالخسائر والمسحوبات الشخصية والتخفيضات لرأس المال حيث تكون النتيجة في نهاية هذه الفترة صافي حقوق الملكية (صافي رأس المال في نهاية الفترة).

منشأة ... التجارية

قائمة حقوق الملكية عن الفترة المالية المنتهية في 20.../12/31

رأس المال في بداية الفترة	×××
(+) صافي الربح/ الإضافات لرأس المال خلال الفترة.	××
(-) صافي الخسارة/ التخفيضات لرأس المال خلال الفترة.	(××)
(-) المسحوبات الشخصية.	(××)
رأس المال في نهاية الفترة.	×××

قائمة المركز المالي أو كشف الميزانية: Balance Sheet or Financial Position

وهي قائمة تبين المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين، ويمكن تشبيهها بصورة مالية للمنشأة في لحظة معينة، حيث تبين ممتلكات المشروع وما على المشروع من التزامات خلال فترة مالية معينة، ولقائمة المركز المالي أكثر من شكل وعليه فإن المهم عند إعدادها اختيار الشكل الملائم لطبيعة عمل

المنشأة من حيث كونها ذات طبيعة تجارية أو صناعية أو خلاف ذلك وعند إعداد الميزانية العمومية للمنشأة فإننا نراعي ما يلي:

- 1- تجميع البنود في قائمة تحت مجموعات رئيسية.
 - 2- استخدام الأسماء المناسبة لتعكس علاقة البنود بالمجموعات بعضها ببعض.
- وعادة تتكون قائمة المركز المالي من عمود واحد تظهر في أعلاه مجموعات الأصول ثم يطرح منها مجموعات الخصوم، ويكون الفرق بينهما هو مجموعة حقوق الملكية حيث يمكن أن يستفيد من هذا النموذج لقائمة المركز المالي والتي تكون على شكل تقرير مستخدمى البيانات المحاسبية من غير المختصين في مجال المحاسبة.
- ويمكن توضيح قائمة المركز المالي في شكل تقرير في نهاية فترة مالية كما يلي:

قائمة المركز المالي لمنشأة كما في .../.../...

مبالغ الكلية	مبالغ الجزئية	البيان
		<u>الأصول</u>
		<u>الأصول المتداولة</u>
	××	نقدية في الصندوق
	××	نقدية في البنك
	××	أوراق القبض
	××	أوراق مالية
	××	المدينون
	××	بضاعة آخر المدة
××		مجموع الأصول المتداولة
		الأصول طويلة الأجل
	××	الأثاث (بالصافي)
	××	المباني (بالصافي)
	××	الآلات (بالصافي)
	××	السيارات (بالصافي)
	××	الأراضي
××		مجموع الأصول طويلة الأجل
××		مجموع الأصول
		الالتزامات وحقوق الملكية
		الالتزامات المتداولة

أوراق الدفع	××	
قروض قصيرة الأجل	××	
الدائنون	××	
مجموع الالتزامات المتداولة		
الالتزامات طويلة الأجل		
قروض طويلة الأجل	××	
مجموع الالتزامات طويلة الأجل		××
مجموع الالتزامات		×××
حقوق الملكية		
صافي الحقوق الملكية		×××
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية		×××

وفيما يلي توضيح لبند قائمة المركز المالي:

أولاً: مجموع الأصول: Assets:

- أ. الأصول المتداولة : Current Assets وهي الأصول التي في حوزة المنشأة سواء في شكل نقدي أم التي يتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو استهلاكها خلال الفترة المالية.
- ب. الأصول طويلة الأجل المعمرة: Long – Term Assets وهي الأصول التي في حوزة المنشأة وتخدم أنشطتها التجارية أو الصناعية على مدى سنوات ومنها الأصول المعمرة الملموسة مثل الأراضي، الآلات، السيارات، الأثاث، المعدات، العقار، اللوازم .. الخ، ومنها الأصول غير الملموسة مثل شهرة المنشأة التجارية، وحقوق الاختراع وحقوق الامتياز وغيرها.

ثانياً: الالتزامات وحقوق الملكية:

- أ. الالتزامات المتداولة: Current Liabilities وتمثل الالتزامات واجبة السداد من قبل المنشأة خلال الفترة المالية القادمة.
- ب. الالتزامات طويلة الأجل: Long – Term Liabilities وهي الالتزامات طويلة الأجل لصالح الغير وواجبة السداد ولكن استحقاقها يكون خلال عدة سنوات قادمة.
- ت. حقوق الملكية: وهي رأس المال لصاحب المنشأة التجارية مضافاً عليه الأرباح المتحققة أو مطروحاً منه الخسائر المتحققة والتي تظهرها قائمة الدخل السابق شرحها، كما أن رأس المال يخفض بقيمة المسحوبات الشخصية لصاحب المنشأة خلال الفترة المالية المنتهية.

مثال (1):

إليك البيانات التالية والخاصة بإحدى المنشآت التجارية عن فتراتها المالية 2005، 2006.

البيان	2005	2006
بضاعة أول المدة	10000	؟
إجمالي المشتريات	؟	20000
إجمالي المبيعات	60000	؟
مصاريف المشتريات	1000	500
مردودات المشتريات ومسموحاتها	1000	500
مردودات المبيعات ومسموحاتها	3000	2500
صافي المبيعات	؟	27500
بضاعة آخر المدة	10000	؟
تكلفة البضاعة المباعة	55000	؟
مجمّل الربح (مجمّل الخسارة)	؟	(2000)

المطلوب:

استخراج قيم علامات الاستفهام لسنة 2005، 2006.

الحل:

يمكن من خلال معادلات قائمة الدخل التي مرت معنا سابقاً استخراج القيم المجهولة كما يلي:
في سنة 2005:

- صافي المبيعات = إجمالي المبيعات - مردودات المبيعات ومسموحاتها.

$$= 60000 - 3000 = 57000 \text{ دينار}$$

- مجمّل لربح = صافي المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة

$$= 57000 - 55000 = 2000 \text{ دينار}$$

- المشتريات ويمكن استخراجها من معادلة تكلفة البضاعة المباعة كما يلي:

تكلفة البضاعة المباعة = بضاعة أول المدة + إجمالي المشتريات - مردودات المشتريات
ومسموحاتها + مصاريف المشتريات - بضاعة آخر المدة.

$$5500 = 10000 + \text{إجمالي المشتريات} - 1000 - 1000$$

$$\text{إجمالي المشتريات} = 55000 - \text{صفر}$$

$$\text{إجمالي المشتريات} = 55000 \text{ دينار.}$$

في سنة 2006:

إن بضاعة آخر المدة في عام 2005 هي بضاعة أول المدة في عام 2006 إذن:

- بضاعة أول المدة = 10000 دينار .
- إجمالي المبيعات = صافي المبيعات + مردودات المبيعات ومسموحاتها
= 27500 + 2500 = 30000 دينار
- تكلفة البضاعة المباعة هنا يمكن استخراجها من معادلة تكلفة البضاعة لأن هناك مجهول آخر وهو قيمة بضاعة آخر المدة إذن تستخرج من معادلة مجمل الربح كما يلي:
- مجمل الربح = صافي المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة
- 2000 - 27500 = تكلفة البضاعة المباعة
- إذن تكلفة البضاعة المباعة = 27500 + 2000 = 29500 دينار
- بضاعة آخر المدة ويمكن استخراجها من معادلة تكلفة البضاعة المباعة كما يلي:
- تكلفة البضاعة المباعة = بضاعة أول المدة + إجمالي المشتريات - مردودات المشتريات ومسموحاتها + مصاريف الشراء - بضاعة آخر المدة
- 29500 = 10000 + 500 - 20000 + 500 - بضاعة آخر المدة
- إذن بضاعة آخر المدة = 500 دينار .

مثال (2):

استخرجت الأرصدة التالية من دفتر الأستاذ لمحات السعادة بتاريخ 2006/12/31 (نهاية السنة المالية)

المبالغ بالدينار	البيان
26000	نقدية بالصندوق
12000	ذمم مدينة
8000	أوراق القبض
3000	أوراق مالية (أسهم ومستندات)
10000	بضاعة أول المدة
86000	مياني
15000	سيارات
7000	ذمم دائنة
5000	أوراق دفع
2000	المسحوبات الشخصية
87000	إجمال المشتريات
171000	إجمالي المبيعات
2000	مردودات المشتريات ومسموحاتها

3000	مردودات المبيعات ومسموحاتها
100	التأمين ضد الحريق
50	مصروفات بيع وتوزيع
10000	رواتب الموظفين
500	إيراد أواق مالية
500	مصاريف الإيجار
40	مصاريف التلفون
40	مصاريف كهرباء ومياه
720	فوائد مدينة
350	فوائد دائنة
1500	ديون معدومة
100	مصاريف نقل المشتريات
150	مصاريف دعائية وعلان
300	مصاريف قرطاسية
150	خصم مبيعات
550	خصم مشتريات
79250	رأس المال

وعند جرد البضاعة بتاريخ 2006/12/31 قدرت قيمة البضاعة الباقية دون بيع بمبلغ 12000 دينار حسب سعر التكلفة، أما سعر السوق فقد بلغ 15000 دينار .

المطلوب:

- إعداد قائمة الدخل عن الفترة المنتهية بتاريخ 2006/2/31.
- إعداد قائمة حقوق الملكية لمحلات السعادة عن الفترة المنتهية بتاريخ 2006/12/31م.
- إعداد قائمة المركز المالي كتقرير (مبوبة حسب عناصرها الرئيسية) كما هي في 2006/12/31.

الحل:

أ. قائمة الدخل لمحلات السعادة عن الفترة المالية المنتهية في 2006/2/31.

البيان	مبالغ كلية	مبالغ جزئية	مبالغ كلية
إجمالي المبيعات		171000	
يطرح منها			
مردودات المبيعات ومسموحاتها	3000		
خصم المبيعات	150	3150	
صافي المبيعات			167850
يطرح منها : تكلفة البضاعة المباعة			

بضاعة أول المدة		10000	
إجمالي المشتريات	87000		
يطرح منها			
مردودات المشتريات ومسموحاتها	2000		
خصم المشتريات	550		
صاف المشتريات		84450	
يضاف:			
مصاريف نقل المشتريات		100	
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع		94550	
يطرح			
بضاعة آخر المدة		12000	
تكلفة البضاعة المباعة (تكلفة المبيعات)			82550
مجمل الربح			85300
يطرح : مصاريف التشغيل وهي			
أ. مصاريف البيع والتوزيع مثل			
مصاريف بيع وتوزيع	50		
مصاريف دعائية وإعلان	150		
مجموع مصاريف البيع والتوزيع		200	
ب. مصاريف إدارية وتمويلية			
رواتب الموظفين	10000		
مصاريف كهرباء وماء	40		
التأمين ضد الحريق	100		
مصاريف الإيجار	500		
مصاريف التلفون	40		
ديون معدومة	1500		
مصاريف قرطاسية	300		
مجموع المصاريف الإدارية والتمويلية		12480	
مجموع مصاريف التشغيل			12480
صافي ربح التشغيل			72620
يضاف: الإيرادات غير العادية			
الفوائد المدينة		350	
إيراد اوراق مالية		500	
مجموع الإيرادات غير العادية			850
			73470
يطرح : المصاريف غير عادية			

الفوائد المدينة		720	
مجموع المصاريف غير العادية			720
صافي الربح العام			72750

ب- قائمة حقوق الملكية لمحات السعادة عن الفترة المنتهية في 2006/12/31

راس المال	79360
(+) صافي الربح	727250
(-) المسحوبات الشخصية	20000
رأس المال في نهاية الفترة (الصافي)	150000

قائمة المركز المالي لمنشأة السعادة كما في 2006/12/31

البيان	المبالغ الجزئية	المبالغ الكلية
الأصول		
الأصول المتداولة		
نقدية في الصندوق	26000	
أوراق القبض	8000	
أوراق مالية (أسهم وسندات)	3000	
نم مدينة	12000	
بضاعة آخر المدة	12000	
مجموع الأصول المتداولة	610000	
الأصول طويلة الأجل		
المباني (الصافي)	86000	
السيارات (الصافي)	15000	
مجموع الاصول طويلة الأجل		101000
مجموع الأصول		162000
الالتزامات وحقوق الملكية		
الالتزامات المتداولة		
أوراق الدفع	7000	
نم دائنة	5000	
مجموع الالتزامات المتداولة		12000
الالتزامات طويلة الأجل		---
حقوق الملكية		
صافي حقوق الملكية		150000
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية		162000

قيود الإقفال للحسابات

(1) حساب بضاعة أول المدة: وسبق لنا أن تطرقنا إلى هذا الحساب في الفصل المتعلق بمعالجة البضاعة، ويعبر هذا الحساب عن قيمة البضاعة الموجودة في مخازن المنشأة التجارية في بداية الفترة المالية (السنة المالية) ويكون رصيد هذا الحساب في دفتر الأستاذ مديناً ويقفل في حساب ملخص الدخل بجعله دائناً بالقيد التالي:

×× من د/ ملخص الدخل

×× إلى د/ بضاعة أو المدة

وبذلك يصبح حساب بضاعة أول المدة في دفتر الأستاذ مقفلاً.

(2) حساب المشتريات: ويعبر عن قيمة البضاعة المشتراة خلال السنة المالية، وتؤخذ قيمته من ميزان المراجعة أو دفتر الأستاذ ويقف هذا الحساب في ملخص الدخل بجعله دائناً بالقيد التالي:

×× من د/ ملخص الدخل

×× إلى د/ المشتريات

وبذلك يصبح حساب المشتريات في دفتر الأستاذ مقفلاً.

(3) مصروفات لاشراء: وهنا يوجد أكثر من حساب مثل مصاريف نقل المشتريات، رسوم جمركية على المشتريات، مصاريف التأمين على البضاعة المشتراة ضد السرقة وتقل مصروفات الشراء في د/ ملخص الدخل بالقيد التالي:

×× من د/ ملخص الدخل

إلى متكورين

×× د/ م. نقل مشتريات

×× د/ رسوم جمارك الشراء

×× د / عمولة وكلاء شراء

وبذلك تصبح أرصدة هذه المصاريف في دفتر الأستاذ مقفلة.

(4) حساب المبيعات: ويعبر عن قيمة البضاعة المباعة خلال السنة المالية، ويقفل هذا الحساب في د/ ملخص الدخل بالقيد التالي:

×× من د/ المبيعات

×× إلى د/ ملخص الدخل

وبذلك يصبح حساب المبيعات في دفتر الأستاذ مقفلاً.

(5) حساب بضاعة آخر المدة: ويعبر هذا الحساب عن قيمة البضاعة الموجودة في مخازن المنشأة التجارية في نهاية الفترة المالية (السنة المالية) ويفتح هذا الحساب باسم حساب بضاعة آخر المدة لإثبات نتيجة الجرد (حصر البضاعة) في نهاية الفترة المالية حيث لا يوجد لهذا الحساب

رصيد في ميزان المراجعة (وذلك عند اتباع نظام الجرد الدوري) وبالتالي فإن القيد اللازم لفتح هذا الحساب هو:

×× من د/ بضاعة آخر المدة

×× إلى د/ ملخص الدخل

وبذلك يفتح حساب جديد هو حساب بضاعة آخر المدة ويكون رصيده مديناً.

وعند جرد بضاعة آخر المدة تحدد كلفتها كما تحدد قيمتها في السوق، ثم تقارن التكلفة (أسعار شراء البضاعة سابقاً) مع القيمة السوقية (أسعار شراء البضاعة في السوق في تاريخ الجرد) والقيمة الأقل هي التي ستثبت في القيد، وذلك تطبيقاً لمفهوم السوق أو التكلفة أيهما أقل وهذا المفهوم يعتبر تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر وسنأتي على توضيح ذلك في الأمثلة اللاحقة.

(6) حساب مردودات المشتريات (المردودات الخارجة): ويكون رصيد هذا الحساب في دفتر الأستاذ

دائماً ويقفل في ملخص الدخل كما يلي:

×× من د/ مردودات المشتريات

×× إلى د/ ملخص الدخل

وبذلك يصبح حساب مردودات المشتريات في دفتر الأستاذ مقفلاً.

(7) حساب مردودات المبيعات (المردودات الداخلة): ويكون رصيد هذا الحساب في دفتر الأستاذ

مديناً ويقفل في ملخص الدخل بالقيد التالي:

×× من د/ ملخص الدخل

×× إلى د/ مردودات المبيعات

وبذلك يصبح رصيد حساب مردودات المبيعات في دفتر الأستاذ مقفلاً.

• وفيما يلي شرح لعناصر المصاريف التشغيلية وقيود إقفالها:

إن جميع المصاريف التي تتحملها المنشأة خلال فترة مالية معينة تظهر في الجانب المدين من

ميزان المراجعة وتصنف المصاريف إلى مصاريف إدارية وتمويلية وإلى مصاريف بيعية وتوزيعية.

وتقفل عناصر المصروفات الظاهرة في الجانب المدين من ميزان المراجعة في ملخص الدخل بالقيد

التالي:

×××× من د/ ملخص الدخل

إلى مذكورين

×× د/ الإيجار .

×× د/ المياه

×× د/ الكهرباء

×× د/ التأمين

×× د/ م. لف وحزم

عناصر الجانب الدائن (جانب الإيرادات).

وتظهر في الجانب الدائن من ميزان المراجعة جميع الإيرادات التي حققتها المنشأة خلال فترة مالية معينة وتقل عناصر الإيرادات الظاهرة في الجانب الدائن في ملخص الدخل بالقيود التالي:

من مذكورين

×× د/ إيراد العقار

×× د/ فوائد دائنة

×× د/ إيراد أوراق مالية

×× د/ خصم كمية دائن الخ.

××× إلى د/ ملخص الدخل

3- نتيجة ملخص الدخل (صافي الربح أو صافي الخسارة):

تختلف معالجة نتيجة ملخص الدخل باختلاف نوع المنشأة من ناحية قانونية كما يلي:

- في المشروعات الفردية: تحول نتيجة ملخص الدخل إلى رأس المال أو إلى جاري صاحب العمل (جاري صاحب المشروع).

أولاً: إذا حولت النتيجة إلى د/ رأس المال فإن القيود تثبت كما يلي:

أ. إذا كانت نتيجة ملخص الدخل صافي ربح:

×× من د/ ملخص الدخل

×× إلى د/ رأس المال

ب. إذا كانت نتيجة ملخص الدخل صافي خسارة

×× من د/ رأس المال

×× إلى د/ ملخص الدخل

ثانياً: إذا حولت النتيجة إلى د/ جاري صاحب العمل فإن القيود تكون كما يلي:

أ. إذا كانت نتيجة ملخص صافي ربح:

×× من د/ ملخص الدخل

×× إلى د/ جاري صاحب العمل

ب. إذا كانت نتيجة ملخص الدخل صافي خسارة:

×× من د/ جاري صاحب العمل

×× إلى د/ ملخص الدخل

إن استخدام الطريقة الأولى وهي الإقفال في حـ/ راس المال تكون في حالة رغبة صاحب المنشأة في استثمار نتيجة أعماله من ربح في راس المال أو في إطفاء نتيجة أعماله من خسارة في رأس المال أيضاً، أما استخدام الطريقة الثانية وهي إقفال النتيجة في جاري صاحب العمل تكون في حالة رغبة صاحب المنشأة سحب نتيجة أعماله من ربح وعدم استثمارها أو في حالة الرغبة في تعويض نتيجة أعماله من خسارة وعدم إطفائها في راس المال، بقي أن نقول أنه في حالة عدم تحديد الطريقة المستخدمة في إقفال ملخص الدخل فإننا سوف نفترض استخدام طريقة الإقفال في راس المال.

• في الشركات: وهنا تحول نتيجة ملخص الدخل إلى حساب ختامي آخر وهو حساب توزيع الأرباح كما يلي:

أ. إذا كانت نتيجة ملخص الدخل صافي ربح:

×× من ح/ ملخص الدخل

×× إلى ح/ الأرباح المحتجزة

ب. إذا كانت نتيجة ملخص الدخل صافي خسارة:

×× من ح/ الأرباح المحتجزة

×× إلى ح/ ملخص الدخل

مثال (3):

ظهرت الأرصدة التالية في دفاتر منشأة حسام في 2006/12/31 (بالدينار):

200 جمارك المشتريات، 19000 المشتريات، 600 خصم كمية مدين، 1000 مردودات المبيعات ومسموحاتها، 50 فوائد مدينة، 8000 صندوق، 600 مردودات خارجة، 6500 أثاث، 400 خصم كمية دائن، 1000 إيراد أوراق مالية، 9000 أوراق مالية، 450 أوراق القبض، 200 فوائد دائنة، 40000 المبيعات، 450 عمولة وكلاء البيع، 100 عمولة وكلاء الشراء، 115 م. نقل المشتريات، 97 م. نقل المبيعات، 620 خصم المشتريات، 450 خصم المبيعات، 2000 دانتون، 10000 عقار، 670 بضاعة أول المدة، 200 ديون معدومة، 500 مسحوبات شخصية،؟؟ رأس المال:

المطلوب:

1- إعداد ميزان المراجعة في 2006/12/31 وقائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2006/12/31

علماً أن بضاعة آخر المدة حسب سعر التكلفة 10000 دينار وحسب سعر السوق 8500 دينار.

2- إعداد ميزان المراجعة بعد إعداد الحسابات الختامية

الحل:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
200	-	ح / جمارك المشتريات
19000	-	ح / المشتريات
600	-	ح / خصم كمية مدين
1000	-	ح / مردودات المبيعات ومسموحاتها
50	-	ح / فوائد مدينة
8000	-	ح / الصندوق
-	600	ح / مردودات خارجة
6500	-	ح / الأثاث
-	400	ح / خصم كمية دائن
-	1000	ح / ايراد اوراق مالية
9000	-	ح / اوراق مالية
450	-	ح / اوراق القبض
-	200	ح / فوائد دائنة
-	40000	ح / المبيعات
450	-	ح / عمولة وكلاء البيع
100	-	ح / عمولة وكلاء الشراء
115	-	ح / م. نقل مشتريات
97	-	ح / م. نقل المبيعات
-	260	ح / خصم المشتريات
450	-	ح / خصم المبيعات
-	2000	ح / الدائنون
10000	-	ح / العقار
670	-	ح / بضاعة اول المدة
200	-	ح / ديون معدومة
500	-	ح / مسحوبات شخصية
-	12562	ح / رأس المال
57382		المجموع

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2006/12/31

البيان	مبالغ جزئية	مبالغ جزئية	مبالغ جزئية	مبالغ كلية
اجمالي المبيعات			40000	
يطرح منها :				
مردودات المبيعات ومسموحاتها		1000		
خصم المبيعات		450	(1450)	
صافي المبيعات				38550
يطرح منها : تكلفة البضاعة المباعة				
بضاعة اول المدة			670	
اجمالي المشتريات		19000		
يطرح مردودات المشتريات ومسموحاتها		(600)		
خصم المشتريات		(620)		
صافي المشتريات			17780	
يضاف : مصاريف نقل مشتريات			115	
م. جمارك المشتريات			200	
عمولة وكلاء الشراء			100	
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع			18865	
يطرح :				
بضاعة اخر المدة			8500	
تكلفة البضاعة المباعة (تكلفة المبيعات)				10365
مجمل الربح				28185
يطرح :				
مصاريف التشغيل				
أ . مصاريف البيع والتوزيع				
عمولة وكلاء البيع		450		
م. نقل المبيعات		97		
مجموع مصاريف البيع والتوزيع			547	
ب_ مصاريف إدارية وتمويلية				
خصم كمية مدين		600		
ديون معدومة		200		
مجموع مصاريف ادارية وتمويلية			800	
مجموع مصاريف للتشغيل				1347
صافي ربح التشغيل				26838

يضاف الإيرادات غير العادية				
خصم كمية دائم			400	
إيراد أوراق مالية			1000	
فوائد دائنة			200	
مجموع الإيرادات غير العادية				1600
تطرح : المصاريف غير العادية أو الأخرى				
فوائد مدينة			50	
مجموع المصاريف غير العادية				(50)
صافي الربح العام				28388

3- ميزان المراجعة بعد إعداد الحسابات الختامية:

اسم الحساب	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة
ح/ الصندوق	-	8000
ح/ الأثاث	-	6500
ح/ أوراق مالية	-	9000
ح/ أوراق قبض	-	450
ح/ الدائنون	2000	-
ح/ العقار	-	10000
ح/ مسحوبات شخصية	-	500
ح/ رأس المال	12562	-
ح/ بضاعة آخر المدة	-	8500
ح/ أ. خ (صافي الربح	28388	-
المجموع	42950	42950

ملاحظات على الحل:

- 1- إن حساب بضاعة آخر المدة وفي حالة استخدام نظام الجرد الدوري لا يظهر ضمن ميزان المراجعة قبل إعداد الحسابات الختامية ويظهر في ميزان المراجعة بعد إعداد الحسابات الختامية.
- 2- إن حساب المسحوبات الشخصية لا يعتبر من ضمن المصاريف واجبة الظهور في ملخص الدخل وإنما هو حساب من حسابات الميزانية ويظهر في الميزانية مطروحاً من رأس المال لأن المسحوبات الشخصية هي تخفيض جزئي في قيمة رأس المال تطرح منه آخر السنة المالية.
- 3- إن ميزان المراجعة بعد إعداد الحسابات الختامية يحوي نتيجة ملخص الدخل ومما أن نتيجة هذا الحساب كانت ربحاً إذاً سوف يكون رصيده دائماً كما يحوي هذا الميزان أرصدة الحسابات التي

لم تظهر في ملخص الدخل وإنما هي من بنود الميزانية العمومية التي سنأتي على ذكرها فيما بعد.

كشف الميزانية العمومية:

وهي عبارة عن كشف وليست حساباً تبين ممتلكات المشروع من أصول معمرة ومتداولة وغيرها في جهة يقابلها ما على المشروع من إلتزامات لصاحب المشروع وللغير، حيث تكون حسابات الأصول في أجنب ومجموعة الإلتزامات وحقوق الملكية في جانب آخر حيث يكون الجانبان دائماً متساويين، كما أشرنا سابقاً أن الميزانية العمومية تعتبر كشف لذلك فإن أرصدة حسابات الميزانية تبقى مفتوحة بدفاتر الأستاذ إلى أن يتم إقافها في بعضها البعض، ومن ثم يتم فتحها في الدفاتر في بداية الفترة المالية التالية، ويكون كشف الميزانية على شكل ذو جانبيين كما يلي:

1- الجانب الأيمن وهو جانب الأصول أو الموجودات.

حيث تحتوي على الأصول المعمرة والمتداولة ويكون ترتيبها حسب سيولتها طبقاً لمعيار السيولة.

2- الجانب الأيسر وهو جانب الإلتزامات أو المطلوبات وحقوق الملكية.

حيث تحتوي على الإلتزامات وحقوق الملكية مثل صافي راس المال والإلتزامات طويلة الأجل والإلتزامات المتداولة ويكون ترتيبها حسب السيولة أيضاً، ومما تقدم يكون شكل الميزانية العمومية كما يلي:

الميزانية العمومية كما هي في ...

مبالغ كلية	مبالغ جزئية	الأصول	مبالغ كلية	مبالغ جزئية	الإلتزامات + حقوق الملكية
		أصول متداولة			التزامات متداولة:
	×	نقدية في الصندوق	×	دائنون	
	×	نقدية بالبنك	×	أوراق الدفع	
	×	أوراق مالية (اسهم وسندات)	×	إيرادات مقبوضة مقدما	
	×	اوراق القبض	×	مصروفات مستحقة الدفع	
	×	المدينون	×	قروض قصيرة الأجل	
	×	بضاعة اخر المدة	×	مجموع الإلتزامات المتداولة	
	×	مدفوعات مقدمة	×	الإلتزامات طوية الأجل:	
	×	ايرادات مستحقة	×	قروض طويلة الأجل	
×		مجموع الاصول المتداولة		حقوق الملكية	
		اصول طوية الاجل:	×	رأس المال	

×	×	أراضي	×	
×	×	مباني(بالصافي)	×	
××		الآلات (بالصافي)	×	
		أثاث(بالصافي)	×	
		سيارات(بالصافي)	×	
		مجموع الأصول طويلة الأجل	×	
××	×××	مجموع الأصول		××
		مجموع الالتزامات وحقوق الملكية		

وفيما يلي توضيح لبند الميزانية العمومية:

أولاً: جانب الأصول:

- أ. الأصول المتداولة: وهي الأصول التي في حوزة المنشأة سواء في شكل نقدي أم التي يتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو استهلاكها خلال الفترة المالية.
- ب. الأصول الثابتة: وهي الأصول التي في حوزة المنشأة وتخدم أنشطتها التجارية أو الصناعية على مدى سنوات ومنها الأصول الملموسة مثل الأراضي الآلات، السيارات، الأثاث، العقار، المعدات، اللوازم .. الخ ومنها الأصول غير الملموسة مثل شهرة المنشأة التجارية، وحقوق الاختراع وحقوق الامتياز وغيرها.

ثانياً: جانب الالتزامات:

- أ. الالتزامات المتداولة: وتمثل الالتزامات واجبة السداد من قبل المنشأة خلال الفترة المالية القادمة.
- ب. الالتزامات الثابتة: وهي الالتزامات طويلة الأجل لصالح الغير واجبة السداد ولكن استحقاقها يكون خلال عدة سنوات قادمة.
- ت. حقوق الملكية: وهي رأس مال صاحب المنشأة التجارية مضافاً إليه الأرباح المتحققة أو مطروحاً منه الخسائر المتحققة والتي تظهرها الحسابات الختامية السابقة شرحها.
- كما أن رأس المال يخفض بقيمة مسحوبات صاحب المنشأة خلال الفترة المالية المنتهية.

مثال (4):

الأرصدة التالية مستخرجة من دفاتر منشأة حازم التجارية في 2006/12/31.
8000 صندوق، 10000 عقارات، 1600 بضاعة آخر المدة، 950 أوراق القبض، 2400 بنك، 1300
دائون، 650 أوراق دفع، 1200 قرض، 640 الآلات، 160 مسحوبات شخصية، 2150 الأرباح
الصافية عن الفترة المنتهية في 2006/12/31، 18450 رأس المال.
المطلوب: إعداد قائمة المركز المالي كما هي في 2006/12/31 وإثبات قيود الإقفال والافتتاح اللازمة.

الحل:

قائمة المركز المالي كما في 2006/12/31

المبلغ	الأصول	المبلغ	الالتزامات + حقوق الملكية
	أصول متداولة		خصوم متداولة
8000	صندوق	1300	دائون
2400	بنك	650	اوراق دفع
950	أوراق قبض	1200	قرض
1600	بضاعة آخر المدة		حقوق الملكية
	أصول ثابتة	18450	رأس المال
10000	عقارات	2150+	الأرباح الصافية
640	الآلات	-(160)	المسحوبات
23590		23590	

قيود إقفال الدفاتر في 2006/12/31: وهنا يتم إقفال الحسابات المدينة مع الحسابات الدائنة كما يلي:

من مذكورين

1300 د/ الدائون

650 د/ أوراق الدفع

1200 د/ رأس المال

إلى مذكورين

8000 د/الصندوق

2400 د/ البنك

950 د/ أوراق القبض

1600 د/ بضاعة آخر المدة

10000 د/ عقارات

640 د/ الآلات

قيود افتتاح الدفاتر في 2007/1/1

حيث يعكس القيد السابق ليكون كما يلي:

من مذكورين:

8000 د/الصندوق

2400 د/ البنك

950 د/ أوراق القبض

1600 د/ بضاعة أول المدة

10000 د/ عقارات

640 د/ الآلات

إلى مذكورين :

1300 د/ الدائنون

650 د/ أوراق الدفع

1200 د/ القرض

20440 د/ رأس المال

مثال (5) :

عد الى البيانات في مثال 2 وحضر الحسابات الختامية التالية :

أ. ملخص الدخل عن الفترة المنتهية بتاريخ 31 / 12 / 2006

ب. إعداد الميزانية العمومية مبنوية حسب عناصرها الرئيسية كما هي في 2006/12/31

ت. اعداد قيود الاقفال اللازمة للحسابات في 2006/12/31

الحل

قائمة الدخل لمنشأة السعادة عن الفترة المنتهية في 2006/12/31

البيان	مبالغ جزئية	مبالغ جزئية	مبالغ كلية
إجمالي المبيعات		171000	
يطرح منها:			
مردودات المبيعات ومسموحاتها	3000		
خصم المبيعات	150	(3150)	
صافي المبيعات			167850

يطرح منها:تكلفة البضاعة المباعة			
بضاعة اول المدة		10000	
اجمالي المشتريات	87000		
يطرح :			
مردودات المشتريات ومسموحاتها	(2000)		
خصم المشتريات	(550)		
صافي المشتريات		84450	
يضاف :			
مصاريف نقل المشتريات		100	
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع		94550	
يطرح :			
بضاعة اخر المدة		(12000)	
تكلفة البضاعة المباعة(تكلفة المبيعات)			(82550)
مجمل الربح			85300
يطرح: مصاريف التشغيل			
أ- مصاريف البيع والتوزيع			
مصروفات بيع وتوزيع	50		
مصاريف الدعاية والاعلان	150		
مجموع مصاريف البيع والتوزيع		200	
ب-مصاريف ادارية وتمويلية			
مصروف رواتب الموظفين	10000		
التأمين ضد الحريق	100		
مصاريف الإيجار	500		
مصاريف التلفون	40		
مصاريف كهرباء وماء	40		
ديون معدومة	1500		
مصاريف قرطاسية	300		
مجموع مصاريف ادارية وتمويلية		12480	
مجموع مصاريف التشغيل			(12680)
صافي ربح التشغيل			72620
يضاف الايرادات غير عادية			
فوائد الدائنة		350	
غيراد اوراق مالية		500	
مجموع الايرادات غير عادية			850
			73470

يطرح المصاريف غير العادية			
فوائد مدينة		720	
مجموع المصاريف غير عادية			(720)
صافي الربح			72750

ب_ كشف الميزانية لمنشأة السعادة كما في 2006/12/31

الخصوم	جزئي	كلي	الأصول	جزئي	كلي
الالتزامات المتداولة			اصول متداولة		
ذمم دائنة	7000		نقدية بالصندوق	26000	
اوراق الدفع	5000		ذمم مدينة	12000	
مجموع الالتزامات المتداولة		12000	اوراق مالية اسهم وسندات	3000	
حقوق الملكية			اوراق القبض	8000	
رأس المال	79250		بضاعة اخر المدة	12000	
(+) صافي الربح	72750		مجموع الاصول المتداولة		61000
(-) المسحوبات الشخصية	(2000)		الاصول طويلة الاجل		
			مباني	86000	
صافي حقوق الملكية		150000	سيارات	15000	
			مجموع الاصول طويلة الاجل		101000
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية		162000	مجموع الاصول		162000

ج_ قيود الاقفال للحسابات في 2006/12/31

1- يتم اقفال حساب المخزون السلعي اول المدة وجميع الحسابات ذات الأرصدة المدنية والواردة في قائمة الدخل لمنشأة السعادة وذلك يجعل ملخص الدخل مدينا بمجموع أرصدها وجعل رصيد هذه الحسابات دائنا بالقيود التالي:

100250 من د / ملخص الدخل

إلى المذكورين

10000 د / بضاعة اول المدة

87000 د / المشتريات

100 د / مردودات المبيعات ومسموحاتها

150 د / خصم المبيعات

2- يتم اقف الجميع الحسابات ذات الأرصدة الدائنة والواردة في قائمة الدخل وذلك يجعل ملخص الدخل دائناً بمجموع أرصدها وجعل رصيد هذه الحسابات مديناً بالقيد التالي

من مذكورين

171000 ح/ المبيعات

550 ح/ خصم المشتريات

2000 ح/ مردودات المشتريات ومسموحاتها

173550 إلى ح/ ملخص الدخل

3- إثبات المخزون السلعي آخر المدة، وذلك يجعل حساب المخزون السلعي أولاً بضاعة آخر المدة مديناً وملخص الدخل دائناً بالقيد التالي:

12000 من ح/ بضاعة آخر المدة

12000 إلى ح/ ملخص الدخل

4- يتم إقفال جميع حسابات المصاريف التشغيلية يجعل ملخص الدخل مديناً لمجموع أرصدها وحسابات المصاريف دائنة بالقيد التالي:

13400 من ملخص الدخل

إلى مذكورين

50 ح/ مصروفات بيع وتوزيع

150 ح/ مصاريف الدعاية والإعلان

10000 ح/ مصروف الرواتب للموظفين

100 ح/ التأمين ضد الحريق

500 ح/ م. الإيجار

40 ح/ م. التلفون

40 ح/ م. كهرباء وماء

1500 ح/ ديون معدومة

300 ح/ مصاريف قرطاسية

720 ح/ فوائد مدينة

5- يتم أيضاً إقفال الإيرادات غير العادية في ملخص الدخل بالقيد التالي:

من مذكورين

350 ح/ الفوائد الدائنة

500 ح/ إيراد أوراق مالية

850 إلى ملخص الدخل

6- إقفال رصيد ملخص الدخل في حساب رأس المال بالقيد التالي:

72750 من د/ملخص الدخل

72750 إلى د/ رأس المال

7- إقفال حساب المسحوبات الشخصية في حساب رأس المال بالقيد التالي:

2000 من د/ رأس المال

2000- إلى د/ المسحوبات الشخصية

8- قيود إقفال الدفاتر في 2006/12/31، وهنا يتم إقفال الحسابات المدينة مع الحسابات الدائنة

كما يلي:

من مذكورين

7000 د/ ذمم دائنة

5000 د/ أ. د

150000 د/ رأس المال

إلى مذكورين

26000 د/ نقدية بالصندوق

12000 د/ ذمم مدينة

3000 د/ أوراق مالية

8000 د/أوراق القبض

12000 د/ بضاعة آخر المدة

86000 د/ مباني

15000 د/ سيارات

مثال (6):

فيما يلي ميزان المراجعة لمكتب نهر الأردن عن عام 2006:

اسم الحساب	دائن	مدين
نقدية		860
مدينون		4200
معدات مكتبية		1500
دائنون	900	
رأس المال	5460	
مسحوبات شخصية		1750
إيرادات خدمية (مكتبية)	17200	
إعلان مدفوع مقدماً		4200

إيجار مدفوع مقدماً		3000
مصروف الرواتب		6300
مصروفات عامة		1750
	23560	23560

ولقد ظهرت في 2006/12/31م التسويات الجردية التالية:

1- إن الإعلان المدفوع مقدماً يغطي الفترة من 2006/7/1 ولغاية 2007/6/30 أي لمدة سنة واحدة.

2- يبلغ الإيجار الشهري (300) دينار .

3- هناك رواتب مستحقة الدفع عن شهر كانون الأول 2006م وقدرها (200) دينار .

4- تستهلك المعدات المكتبية خلال (10) سنوات بمعدل 10% سنوياً وفق القسط الثابت علماً أن المعدات تم شراؤها منذ بداية العام 2006/1/1م.

المطلوب:

1- إثبات قيود التسوية للبنود السابقة.

2- إعداد ورقة العمل Work Sheet

الحل:

أولاً: قيود التسويات الجردية 2006/12/31م.

1- إعلان مدفوع مقدماً (4200) عن سنة بدءاً من 2006/7/1 - 2007/6/30 نصفه أصبح

مصرفاً (2100) والباقي يرحل إلى العام التالي في الميزانية:

2100 د/ مصروف الإعلان

2100 إلى د/ إعلان مدفوع مقدماً

2100 من د/ ملخص الدخل

2100 إلى د/ مصروف الإعلان

2- الإيجار الشهري (300) أي أن الإيجار السنوي (3600) وفي أرصدة ميزان المراجعة يظهر

(3000) إيجار مدفوع مقدماً، أي أن هناك إيجار مستحق (600) دينار عن شهري تشرين

ثاني وكانون أول 2006.

3600 من د/ مصروف الإيجار

الى ح/ مذكورين

3000 د/ إيجار مدفوع مقدماً

600 د/ إيجار مستحق الدفع

3600 من د/ ملخص الدخل
 3600 الى د/ مصروف الإيجار
 3- هناك رواتب مستحقة عن شهر كانون أول 2006 وقدرها (200):
 200 من د/ مصروف الرواتب
 200 الى د / رواتب مستحقة الدفع

6500 من د / الدخل
 6500 الى د / مصروف رواتب
 • ملاحظة : 6300 مدفوع خلال العام + 200 مستحق عن شهر كانون اول 2006

4- قسط الاستهلاك السنوي للمعدات المكتبية يبلغ كما يلي :
 $1500 \times 10\% = \frac{12}{12} \times 150$ دينار قسط الاستهلاك

150 من د / مصروف استهلاك معدات مكتبية
 150 الى د / مجمع اهالك معدات مكتبية

وتم يقلل مصروف الاهلاك في حساب الدخل كما يلي :-
 150 من د / الدخل

150 الى د / مصروف اهالك معدات مكتبية
 اما حساب مجمع الإهلاك فيظهر في الميزانية مطروحاً من الأصل، المعدات المكتبية، فيصبح
 صافي حساب الأصل 1350 (1500 - 150)

ثانياً: إعداد ميزان المراجعة قبل التسويات وإثبات التسويات ثم ميزان المراجعة بعد التسويات: (حسب ورقة العمل):

المراجعة بعد التسويات		ميزان	التسويات	المراجعة قبل التسويات	ميزان	اسم الحساب
م		860			860	نقدية
م		4200			4200	مدينون
م		1500			1500	معدات مكتبية
م	900			900		دائنون
م	5460			5460	1750	رأس المال

م		1750					مستحقات شخصية
د	17200		(1)2100		17200	4200	إيرادات خدمية (مكتسبة)
م		2100	(2)3000			3000	إعلان مدفوع مقدما
-		-				6300	إيجار مدفوع مقدما
د		6500		(3)200		1750	مصروف الرواتب
د		1750				23560	مصروفات عامة
					23560		
د		2100		(1)2100			مصروفات الإعلان
د		3600		(2)3600			مصروفات الإيجار
د	600		(2)600				إيجار مستحق الدفع
م	200		(3)200				رواتب مستحقة الدفع
د		150		(4)15			مصروف اهتلاك معدات
م	150		(4)150				مجمع اهتلاك معدات
	24510	24510	6050	6050			

ملاحظة:

(م) مختصر ميزانية عمومية (قائمة المركز المالي)

(د) مختصر قائمة الدخل

ثانياً: إعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي (حسب ورقة العمل):

قائمة المركز المالي		قائمة الدخل		ميزان المراجعة (بعد التسوية)		اسم الحساب
أصول (مدين)	خصوم (دائن)	دائن	مدين	دائن	مدين	
860					860	نقدية
4200					4200	مدينون
1500					1500	معدات مكتبية
	900			900		دائنون
	5460			5460		رأس المال
	1750				1750	مستحقات شخصية
		17200		17200		إيرادات خدمية (مكتسبة)
	2100				1200	إعلان مدفوع مقدما
				-	-	إيجار مدفوع مقدما
			6500		6500	مصروف الرواتب
			1750		1750	مصروفات عامة
			2100		2100	مصروف الاعلان

			3600		3600	مصروف الإيجار
600				600		إيجار مستحق الدفع
200				200		رواتب مستحقة الدفع
			150		150	مصروف اهتلاك معدات
150				150		مجمع اهتلاك معدات
				24510	24510	
		17200	14100			مجموع المصروفات والإيرادات
3100			3100			صافي الربح عام 2006
10410	10410	17200	17200			

تصوير قائمة الدخل بصورة نظامية

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 2006/12/31

الإيرادات الخدمية المكتسبة		17200
(-) مصروفات التشغيل		
مصروف الرواتب	6500	
مصروفات عامة	1750	
مصروف إعلان	2100	
مصروف إيجار	3600	
مصروف اهتلاك	150	
مجموع المصروفات		(14100)
صافي ربح (دخل) عام 2006		3100

تصوير قائمة المركز المالي بصورة منتظمة

قائمة المركز المالي في 2006/12/31

حقوق الملكية		أصول ثابتة	
رأس المال	5460	معدات مكتبية	1500
صافي ربح عام 2006	3100	(-) مجمع اهتلاك معدات	150
(-) مسحوبات شخصية	(1750)		1350
مجموع حقوق ملكية	6810	اصول متداولة	
الالتزامات		نقدية	860
دائنون	900	مدينون	4200
إيجار مستحق الدفع	600	إعلان مدفوع مقدم	2100
رواتب مستحقة الدفع	200	مجموع الاصول المتداولة	7160
مجموع الالتزامات	1700		
مجموع الخصوم	8510	مجموع الاصول	8510

تعتبر الحسابات الختامية هي مخرجات النظام المحاسبي والمتتمة بالقوائم المالية الرئيسية ، والتي ستظهر بشكل ملخص حول نتائج أعمال المشاريع التجارية خلال فترة مالية محددة قد تكون سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية ، وفي هذا الفصل تحدثنا عن قائمة الدخل والتي توضح رصيد الربح أو الخسارة من خلال المقارنة بين صافي المبيعات بتكاليفها ، وتطرقنا أيضا في الحديث عن قائمة المركز المالي والتي هي أيضا الميزانية العمومية والتي تبين ممتلكات المشروع وما على المشروع من الالتزامات خلال فترة مالية محددة ، وبالتالي يتحقق التوازن في الميزانية العمومية عندما يتساوى رصيد جانب الأصول مع رصيد جانب الالتزامات وحقوق الملكية .



أسئلة وتدريبات



أسئلة الفصل الأول

(مدخل إلى علم المحاسبة المالية)

1. عرف كلاً من: [المحاسبة المالية، مسك الدفاتر، النظام المحاسبي]؟
2. يرى بعض المفكرين أن المحاسبة لم تظهر كعلم إلا في الآونة الأخيرة، وضح رأيك في ذلك مبيناً صحته من عدمها؟
3. اذكر ثلاثة من أهداف المحاسبة المالية؟
4. إيت بثلاث من خصائص النظام المحاسبي الجيد؟
5. من الفئات التي تستفيد من البيانات المحاسبية وتعتبر من داخل المشروع:
 - أ. تجارة الجملة.
 - ب. تجارة التجزئة
 - ج. إدارة المشروع.
 - د. لا شيء مما ذكر
6. من الفئات التي لا تستفيد من البيانات المحاسبية:
 - أ. المحللون الماليون
 - ب. دائنو المشروع وموردوه
 - ج. دائرة ضريبة الدخل
 - د. لا شيء مما ذكر
7. من فروع علم المحاسبة التي تقدم البيانات والمعلومات والتي تساعد الإدارة في إتخاذ القرارات ورسم السياسات المستقبلية للمشروع علم:
 - أ. المحاسبة الحكومية
 - ب. المحاسبة الإدارية
 - ج. محاسبة التكاليف
 - د. المحاسبة الضريبية
8. إن العلم الذي يشترك مع علم المحاسبة في جمع البيانات وتسجيلها وتبويبها وتحليلها واستخراج بعض النتائج من خلالها علم:
 - أ. الإحصاء
 - ب. القانون
 - ج. الاقتصاد
 - د. إدارة الأعمال
9. أي العناصر التالية لا يمثل عنصراً في النظام المحاسبي الجيد:
 - أ. المجموعة المستندية
 - ب. المجموعة الدفترية
 - ج. نظريات القيد المحاسبي
 - د. لا شيء مما ذكر

10. بين صحة الممارسات المحاسبية التالية من عدمها مع ذكر المبدأ أو الفرض المحاسبي الذي

يبرر إجابتك:

أ. قام صاحب المشروع بسحب أموال من المشروع، ولم يتم المحاسب بإثبات ذلك لأنه يرى بأن أموال المشروع هي أموال لصاحب المشروع.

ب. قام المشروع بتأدية خدمات مشروع آخر، ولكن المحاسب لم يسجل الإيراد لأن عملية القبض لم تتم بعد.

ت. لمعرفة صافي أرباح هذا العام قام المحاسب بخصم مصروفات هذا العام من إيرادات العام الماضي.

ث. بلغت الأرباح التي يتوقعها المشروع نتيجة بيع عملات أجنبية موجودة لديه ألف دينار فقام المحاسب بإثبات هذه الأرباح قبل بيع العملات على اعتبار أنه سيقوم ببيعها في المستقبل القريب.

11. إن تقويم المخزون السلعي في نهاية الفترة المالية بسعر التكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما

أقل يعتبر تطبيقاً لـ:

أ. مبدأ التكلفة التاريخية

ب. مبدأ التحقق

ج. مبدأ التحفظ

د. مبدأ الموضوعية

12. مقابلة الإيرادات التي تتحقق أو تكتسب خلال فترة محاسبية بالمصروفات التي يتم استنفادها

من أجل تحقيق تلك الإيرادات يعتبر تطبيقاً لـ:

أ. مبدأ الحيطة والحذر

ب. مبدأ المقابلة

ج. مبدأ القابلية للمقارنة

د. فرض الفترة الزمنية (الدورية)

13. تقسيم حياة المشروع إلى فترات زمنية متساوية - سنة تقويمية - وإعداد الحسابات الختامية

نهاية كل فترة هو ما يعرف بـ:

أ. فرض الوحدة المحاسبية

ب. فرض الاستمرارية

ج. فرض الفترة الزمنية (الدورية)

د. مبدأ الأهمية النسبية

14. إن الفصل بين شخصية المالك والشخصية المعنوية للمنشأة يعتبر أساس:

أ. فرض الاستمرارية

ب. فرض الوحدة المحاسبية

ج. مبدأ الموضوعية

د. فرض الفترة الزمنية (الدورية)

تدريبات الفصل الثاني (النظام المحاسبي وتحليل العمليات المالية)

تدريب (1) :

فيما يلي عمليات تمت لدى محلات شادية والمطلوب تحليلها ببيان الأطراف التي تأثرت بالعملية المالية ومبلغ التأثير؟

رقم العملية	العملية المالية
1.	بدأ المشروع أعماله برأس مال قدره 20000 ألف دينار نقداً
2.	اشترى المشروع سيارة من شركة الانتصار على الحساب بقيمة 12000 دينار
3.	سدد المشروع نصف قيمة السيارة نقداً
4.	اشترى المشروع أثاثاً بقيمة 2000 دينار نقداً
5.	سدد المشروع باقي قيمة السيارة بموجب كمبيالة
6.	سدد المشروع قيمة الكمبيالة نقداً

الحل :

رقم العملية	العملية المالية	طرفا العملية	طبيعة التأثير
1.	بدأ المشروع أعماله برأس مال قدره 20000 ألف دينار نقداً	النقدية رأس المال	20000+ 20000+
2.	اشترى المشروع سيارة من شركة الانتصار على الحساب بقيمة 12000 دينار	سيارات دائنون (شركة الانتصار)	12000+ 12000+
3.	سدد المشروع نصف قيمة السيارة نقداً	النقدية دائنون (شركة الانتصار)	6000- 6000-
4.	اشترى المشروع أثاثاً بقيمة 2000 دينار نقداً	أثاث النقدية	2000+ 2000-
5.	سدد المشروع باقي قيمة السيارة بموجب كمبيالة	دائنون (شركة الانتصار) أوراق دفع كمبيالات	6000- 6000+
6.	سدد المشروع قيمة الكمبيالة نقداً	النقدية أوراق دفع كمبيالات	6000- 6000-

تدريب (2) :

حلل العمليات التالية مبيناً أطراف كل عملية مالية ونوع الحساب علماً بأن هذه العمليات تخص محلات الهناء :

1. اشترت المحلات بضاعة بمبلغ 700 دينار نقداً.
2. باعت البضاعة على الحساب إلى العميل فؤاد بمبلغ 200 دينار.
3. دفعت إيجار المحل 1200 دينار نقداً.
4. باعت بضاعة نقداً بمبلغ 400 دينار.
5. اشترت بضاعة على الحساب من الشركة الأردنية بقيمة 1000 دينار.
6. حصلت نقداً إيراد عقار بقيمة 1750 دينار.

الحل:

رقم العملية	طرفا العملية	نوع الحساب	طبيعة التأثير
1.	بضاعة	أصول	700+
	نقدية	أصول	700-
2.	مدينون (فؤاد)	أصول	200+
	بضاعة	أصول	200-
3.	أيجار المحل	مصروف	1200+
	النقدية	أصول	1200-
4.	النقدية	أصول	1200+
	البضاعة	أصول	1200-
5.	بضاعة	أصول	1000+
	دائنون (الشركة الأردنية)	التزامات	1000-
6.	النقدية	أصول	1750+
	إيراد العقار	إيرادات	1750-

تدريب (3) :

إليك بعض العمليات المستخرجة من سجلات محلات الإخلاص والمطلوب تحليلها وفقاً لأسلوب معادلة الميزانية موضعاً الحل في جدول يتضمن الحالة التي تخضع لها كل عملية وحساب الأصول أو الالتزامات الذي تأثر بالعملية ثم أعد ميزانية عمومية في نهاية العملية موضعاً تأثير العمليات عليها علماً بأن رأس المال بلغ في بداية العمليات 15000 دينار والنقدية 5000 دينار والأثاث 10000 دينار، والعمليات هي:

1. خفض المشروع رأس ماله بمبلغ 3000 دينار نقداً.
2. اشترى المشروع بضاعة على الحساب بقيمة 4000 دينار من مؤسسة النهضة.
3. باع المشروع بضاعة نقداً بقيمة 3000 دينار.
4. سدد المشروع لمؤسسة النهضة 1000 دينار نقداً.
5. سدد المشروع باقي المستحق لمؤسسة النهضة بموجب كمبيالة.
6. حصل المشروع على قرض من البنك العربي لسداد قيمة كمبيالة مؤسسة النهضة .

الحل:

رقم العملية	الاحتمال الذي تخضع له العملية المالية	الأصول		الخصوم	
		المبلغ	طبيعة التأثير	المبلغ	الحساب الذي تأثر بالعملية المالية
1.	الثاني	3000	-	3000	رأس المال
2.	الأول	4000	+	4000	دائون مؤسسة النهضة
3.	الثالث	3000	-		
		3000	+		
4.	الثاني	1000	-	1000	دائون مؤسسة النهضة
5.	الرابع	3000	-		دائون مؤسسة النهضة
		3000	+		كمبيالة (أوراق دفع)
6.	الرابع	3000	-		كمبيالة (أوراق دفع)
		3000	+		قرض البنك العربي

وتكون الميزانية في نهاية العملية كما يلي:

الالتزامات وحقوق الملكية		الأصول	
رأس المال	12000	النقدية	4000
قرض البنك العربي	3000	الأثاث	1000
		بضاعة	1000
	15000		1500

تدريب (4)

عد إلى التدريب رقم (3) ، وحل العمليات الست المعطاة في المثال وطرفيها المدين والدائن مبيناً نوع الحسابات وطبيعة التأثير علماً أن حساب الأصل عندما يزيد يكون مديناً وعندما ينقص يكون دائناً أما حسابات الالتزامات وحقوق الملكية فهي عكس ذلك فتكون مدينة عندما تنقص وتكون دائنة عندما تزيد.

الحل:

رقم العملية	طرفا العملية	نوع الحساب	طبيعة التأثير	دائن / مدين
1.	النقدية	أصول	3000-	دائن
	رأس المال	حق ملكية	3000-	مدين
2.	بضاعة	أصول	4000+	مدين
	دائنون (مؤسسة النهضة)	التزام	4000+	دائن
3.	البضاعة	أصول	3000-	دائن
	النقدية	أصول	3000+	مدين
4.	النقدية	أصول	1000-	دائن
	دائنون (مؤسسة النهضة)	التزام	1000-	مدين
5.	دائنون (مؤسسة النهضة)	التزام	3000-	مدين
	كمبيالة (أوراق دفع)	التزام	3000+	دائن
6.	كمبيالة (أوراق دفع)	التزام	3000-	مدين
	قرض البنك العربي	التزام	3000+	دائن

عند تحليل العمليات المالية حسب مبدأ المدين والدائن فإن قاعدة التحليل كما يلي:

في حالة الزيادة	في حالة النقصان	
تكون مدينة	تكون دائنة	الأصول والمصاريف
تكون دائنة	تكون مدينة	الالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات

أسئلة الفصل الثاني

- 1- عرف النظام المحاسبي .
- 2- اذكر عناصر النظام المحاسبي الجيد
- 3- اذكر خصائص النظام المحاسبي الجيد
- 4- عرف تحليل العمليات المحاسبية
- 5- ما هي معادلة الميزانية مبينا الأثر في كل محور
- 6- عرف كل من :-
 - الأصول المتداولة
 - الأصول الثابتة
 - الالتزامات المتداولة
 - الالتزامات طويلة الأجل
 - رأس المال

7- إليك ميزانية محلات البشير في 2003/12/31م:

التزامات وحقوق الملكية		الأصول	
رأس المال	؟؟؟	تقديية	8000
دائنون (سمير)	4000	مدينون (صالح)	5000
قرض البنك الإسلامي	6000	بضاعة	12000
	؟؟؟		25000

من الميزانية السابقة أجب عن الأسئلة التالية:

أ. إن قيمة رأس المال في الميزانية السابقة هي:

- 150000 دينار
- 12000 دينار
- 8000 دينار
- 25000 دينار

ب. إن إجمالي قيمة الالتزامات وحقوق الملكية في الميزانية السابقة هي:

- 15000 دينار
- 25000 دينار
- 10000 دينار
- 29000 دينار

- ت. إن شراء بضاعة على الحساب من سمير بقيمة 2000 دينار يؤدي إلى:
- زيادة البضاعة بقيمة 2000 دينار ونقص حساب سمير بقيمة 2000 دينار.
 - زيادة البضاعة بقيمة 2000 دينار ونقص النقدية بقيمة 2000 دينار.
 - زيادة البضاعة بقيمة 2000 دينار وزيادة حساب سمير بقيمة 2000 دينار.
 - زيادة البضاعة بقيمة 2000 دينار وزيادة رأس المال بقيمة 2000 دينار.
- ث. إن سداد صالح للمستحق عليه نقداً يؤدي إلى:
- زيادة حساب صالح ونقص النقدية بقيمة 5000 دينار.
 - نقص حساب صالح ونقص حساب القرض الإسلامي بقيمة 5000 دينار.
 - نقص حساب صالح وزيادة النقدية بمبلغ 5000 دينار.
 - زيادة حساب صالح وزيادة النقدية بقيمة 5000 دينار.
- ج. إن شراء أثاث بموجب كمبيالة بقيمة 2500 دينار يؤدي إلى:
- زيادة البضاعة وزيادة الدائنون (سمير) بقيمة 2500 دينار.
 - ظهور الأثاث في الأصول وظهور أوراق الدفع في الخصوم بقيمة 2500 دينار.
 - زيادة البضاعة ونقص النقدية بقيمة 2500 دينار.
 - لا شيء مما ذكر.
- ح. إن شراء آلة نقداً حسب مبدأ المدين والدائن يجعل:
- الأصول مدينة والالتزامات دائنة.
 - الأصول مدينة والالتزامات مدينة.
 - الأصول مدينة والأصول دائنة.
 - الأصول دائنة والالتزامات دائنة.
- خ. حسب مبدأ المدين والدائن فإن الحسابات التي تكون مدينة في حالة الزيادة هي:
- الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.
 - الأصول والإيرادات.
 - الالتزامات وحقوق الملكية.
 - الأصول والمصاريف.
- د. يطلق محاسبياً على ممتلكات المشروع وموجوداته كالأراضي والمباني والبضاعة وغيرها تسمية:
- الإيرادات
 - الحسابات الوهمية
 - الحسابات الشخصية
 - الأصول.

8- إليك العمليات التي تمت لدى محلات الحسام خلال الشهر الأول من عام 2008م:

- في 1/1 بدأ صاحب المحلات أعماله التجارية برأس مال قدره 10000 دينار نقداً.
 - في 1/3 اشترى صاحب المحلات بضاعة بقيمة 3000 دينار نقداً.
 - في 1/10 اشترى صاحب المحلات آلات بمبلغ 2000 دينار على الحساب من سالم.
 - في 1/18 دفع صاحب المحلات لسالم مبلغ 700 دينار نقداً.
 - في 1/22 باع بضاعة بمبلغ 1000 دينار نقداً.
 - في 1/28 دفع 170 دينار نقداً مصاريف إعلان.
- المطلوب: تحليل العمليات السابقة وفقاً لأسلوب معادلة الميزانية مع تصوير الميزانية بعد كل عملية مظهراً تأثير العملية عليها؟

تدريبات وأسئلة الفصل الثالث (تسجيل العمليات)

تدريب (1)

بتاريخ 2008/1/2م باشرت محلات الهدى أعمالها التجارية برأس مال قدره 20000 دينار أودع نصفه نقداً والباقي في البنك.

- في 1/3 اشترت المحلات بضاعة على الحساب من خالد بقيمة 2500 دينار
- في 1/4 دفعت إيجار المحلات البالغ قدره 1800 دينار نقداً.
- في 1/5 باعت بضاعة بقيمة 2400 دينار للعميل سالم نصفها نقداً والباقي على الحساب.
- في 1/7 دفعت مصاريف سفر وانتقال في أعمال تجارية 200 دينار نقداً.
- في 1/9 سددت المحلات لخالد 1000 دينار بشيك و500 دينار نقداً.
- في 1/10 استلمت المحلات من سالم المستحق عليه نقداً.

المطلوب: تسجيل القيود المحاسبية للعمليات السابقة:

الحل :-

القيد المحاسبي	تاريخ العملية
من مذكورين 10000 ح/ الصندوق 1000 ح/ البنك 20000 إلى ح / رأس المال	1/2
2500 من ح / مشتريات 2500 إلى ح / خالد	1/3
1800 من ح/ إيجار المحلات 1800 إلى ح/ الصندوق	1/4
من مذكورين 1200 ح/ سالم 1200 ح/ الصندوق 2400 إلى ح/ المبيعات	1/5
200 من ح/ مصاريف سفر وانتقال 200 إلى ح/ الصندوق	1/7

1500 من ح/ خالد إلى مذكورين 1000 ح/ البنك 500 ح/ الصندوق	1/9
1200 من ح/ الصندوق 1200 من ح / سالم	1/10

تدريب (2) :-

إليك بعض العمليات المستخرجة من سجلات المؤسسة الوطنية خلال شهر تموز 2007:

- في 1 منه بدأت المؤسسة أعمالها التجارية بتقديم الأصول التالية كرأس مال:
- 10000 مبانى ، 4000 بضاعة، 3000 أثاث، 13000 نقدية في الصندوق.
- في 10 منه اشترت بضاعة بمبلغ 4000 دينار من محلات الوليد دفعت منها 1000 نقداً والباقي على الحساب.
- في 12 منه اشترت أثاثاً للمحل بمبلغ 1700 دينار من محلات الوفاء على الحساب.
- في 18 منه سحبت 800 دينار من الصندوق وأودعها في البنك.
- في 22 منه باعت بضاعة إلى وائل بمبلغ 2000 دينار قبض منها 700 دينار نقداً والباقي بشيك.
- في 25 منه سددت إلى محلات الوليد 2000 نقداً والباقي بشيك.
- في 28 منه دفعت إيجار المحل نقداً 100 دينار وفاتورة الهاتف بشيك 30 دينار.

المطلوب: تسجيل القيود اللازمة للعمليات السابقة ؟

الحل :-

التاريخ العملية	القيد المحاسبي
7/1	من مذكورين 10000 ح/ مبانى 4000 ح/ بضاعة 3000 ح/ أثاث 13000 ح/ الصندوق 30000 إلى ح/ رأس المال

4000 من ح/ المشتريات إلى مذكورين 1000 ح/ الصندوق 3000 ح/ محلات الوليد	7/10
1700 من ح/ الأثاث 1700 إلى ح/ محلات الوفاء	7/12
800 من ح/ البنك 800 إلى ح/ الصندوق	7/18
من مذكورين 700 ح/ الصندوق 1300 ح/ البنك 2000 إلى ح/ المبيعات	7/22
3000 من ح/ محلات الوليد إلى مذكورين 2000 ح / الصندوق 1000 ح/ البنك	7/25
من مذكورين 100 ح/ إيجار المحل 30 ح /فاتورة الهاتف إلى مذكورين 100 ح/ الصندوق 30 ح / البنك	7/28

أسئلة الفصل الثالث

1. يطلق على مصادر القيود المباشرة تسمية "مجموعة المستندات الرئيسية" علل ذلك مع ذكر عناصر هذه المجموعة المستندية؟
2. ماذا نعني بنظرية القيد المزدوج؟ إيت بمثال على استخدامها ؟
3. اذكر أنواع القيود المحاسبية، مع إعطاء مثال على كل منها ؟
4. إن الإشعار الذي يرسل إلى العميل لإشعاره بأن مطالب الشركة له قد نقصت هو:
 - أ. الإشعار المدين
 - ب. الإشعار الدائن
 - ج. الإشعار المسجل
 - د. الإشعار البريدي.
5. يطلق على القيد المحاسبي الذي يشتمل جانبه المدين أكثر من حساب وجانبه الدائن حساب واحد تسمية :
 - أ. القيد البسيط
 - ب. القيد المركب من جانب المدين
 - ج. القيد المركب من الجانب الدائن
 - د. القيد المركب من الجانبين
6. يشترط في القيد المركب من الجانب الدائن أن تكون:
 - أ. مجموع المبالغ في جانبه المدين أكثر من مجموع المبالغ في جانبه الدائن.
 - ب. مجموع المبالغ في جانبه الدائن أكبر من مجموع المبالغ في جانبه المدين
 - ت. مجموع المبالغ في جانبه المدين مساوياً لمجموع المبالغ في جانبه الدائن.
 - ث. لا شيء مما ذكر.
7. إليك مجموعة من العمليات المالية والمطلوب تسجيل القيود المحاسبية لكل منها :
 - شراء بضاعة بقيمة 2000 دينار نصفها نقداً والباقي بشيك.
 - بيع بضاعة بقيمة 3000 دينار نقداً والباقي بشيك.
 - زيادة رأس المال بمقدار 12000 دينار نصفها بضاعة والباقي أثاث.
 - تحصيل مبلغ 1000 دينار نقداً و1500 بموجب شيك من سالم.
 - شراء آلة تصوير بقيمة 900 دينار وآلة كاتبة بقيمة 200 دينار وسداد المبلغ بشيك.
 - الحصول على قرض من بنك الإسكان بقيمة 5000 دينار نصفه نقداً والباقي أودع في الحساب البنكي للمحلات.
 - تسديد مبلغ 1800 دينار نقداً لخالد.
 - شراء مكتب بقيمة 2000 دينار وكراسي بقيمة 800 دينار وسداد نصف القيمة نقداً والباقي على الحساب من مفروشات الأردن.

- سداد إيجار المحلات البالغ 2400 دينار بموجب كمبيالة.
- سداد قيمة قرض بنك الإسكان نقداً.
- سداد قيمة الإيجار بشيك.
- سداد المصاريف التالية نقداً : (فاتورة الهاتف 30 دينار، فاتورة الكهرباء 20 دينار، فاتورة المياه 15 دينار)

تدريبات وأسئلة الفصل الرابع (الدفاتر المحاسبية " دفتر اليومية ، الأستاذ العام)

تدريب (1) :

إليك بعض العمليات التجارية التي قام بها أحد التجار:

- في 4/1 بدأ أعماله التجارية برأسمال وقدره 7000 دينار أودعه البنك بموجب مستند قبض رقم (1)
- في 4/2 اشترى بضاعة بقيمة 400 دينار من محلات وجيه بشيك بموجب مستند دفع رقم (4)
- في 4/5 سحب مبلغ 700 دينار من البنك وأودعه الصندوق بموجب مستند قبض رقم (7)
- في 4/7 اشترى بضاعة بمبلغ 590 دينار من مأمون دفع منها 190 دينار نقداً والباقي على الحساب بموجب مستند دفع (10) ومستند قيد (12)
- في 4/9 باع بضاعة بمبلغ 370 دينار إلى أمين قبض ثمنها 70 دينار نقداً والباقي على الحساب بموجب مستند قبض (11) ومستند قيد (15)
- في 4/11 دفع مبلغ 100 دينار بشيك إلى مأمون بموجب مستند دفع رقم (18)
- في 4/13 قبض شيكاً من أمين قيمته 150 دينار بموجب مستند قبض رقم (14)
- في 4/15 باع بضاعة نقداً بقيمة 180 دينار بموجب مستند قبض رقم (16)
- في 4/18 اشترى بضاعة بمبلغ 210 دينار بشيك بموجب مستند دفع (22)
- في 4/20 سحب مبلغ 200 دينار من الصندوق وأودعه البنك بموجب مستند دفع رقم (25)

المطلوب:

أ. تسجيل العمليات السابقة في دفتر يوميات التاجر ؟

ب. تصوير وترصيد وإعادة فتح ح/ البنك، ح/ الصندوق، ح/ مأمون، وح/ أمين ؟

الحل: أ. تسجيل العمليات السابقة في دفتر يوميات التاجر:

دفتر اليومية العام صفحة رقم (.....)

التاريخ	رقم صفحة دفتر الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	البيان	المبالغ			
					له		منه	
					دينار	فلس	دينار	فلس
4/1	1 2	1 قبض	.1	من ح/ البنك إلى ح/ رأس المال إيداع رأس المال في البنك	7000	-	7000	-
4/2	3 1	1 دفع	.2	من ح/ الأثاث إلى ح/ البنك شراء أثاث بموجب شيك	200	-	200	-
4/4	4 1	4 دفع	.3	من ح/ المشتريات إلى ح/ البنك شراء بضاعة بموجب شيك	400	-	400	-
4/5	5 1	7 قبض	.4	من ح/ الصندوق إلى ح/ البنك سحب مبلغ من البنك وإيداعه الصندوق	700	-	700	-
4/7	4 5 6	10 دفع 12 قيد	.5	من ح/ المشتريات إلى مذكورين ح/ الصندوق ح/ مأمون بيع بضاعة نقداً وعلى الحساب	190 400	- -	590	-
4/9	5 7 8	11 قبض 15 قيد	.6	من مذكورين ح/ الصندوق ح/ أمين إلى ح/ المبيعات بيع بضاعة نقداً وعلى الحساب	370	-	70 300	- -

4/11	6 1	18 دفع	.7	من ح/ مأمون إلى ح/ البنك سداد مبلغ لمأمون بشيك	100	-	100	-
4/13	1 7	14 قبض	.8	من ح/ البنك إلى ح/ أمين قبض مبلغ من أمين بشيك	150	-	150	-
4/15	5 8	16 قبض	.9	من ح/ الصندوق إلى ح/ المبيعات بيع بضاعة نقداً	180	-	180	-
4/18	4 1	22 دفع	.10	من ح/ المشتريات إلى ح/ البنك شراء بضاعة بشيك	210	-	210	-
4/20	1 5	25 دفع	.11	من ح/ البنك إلى ح/ الصندوق سحب مبلغ من الصندوق وإيداعه البنك	200	-	200	-

ب. تصوير الحسابات المطلوبة في دفتر الأستاذ وترصيدا وإعادة فتحها:

له	صفحة رقم (1)	ح / البنك	منه
4/2	من ح/ الأثاث	200	7000 إلى ح/ رأس المال
4/4	من ح/ المشتريات	400	5000 إلى ح/ أمين
4/5	من ح/ الصندوق	700	200 إلى ح/ الصندوق
4/11	من ح/ مأمون	100	
4/18	من ح/ المشتريات	210	
4/30	رصيد مدين	<u>5740</u>	<u>7350</u>
		7350	5740 رصيد مدور
			5/1

صفحة رقم(5)	ح / الصندوق	منه له
4/7	من ح/ مشتريات	190
4/20	من ح/ البنك	200
4/30	رصيد مدين	<u>560</u>
		950
4/5	إلى ح/ البنك	700
4/9	إلى ح/ المبيعات	70
4/15	إلى ح/ المبيعات	180
		<u>950</u>
5/1	رصيد مدور	560

صفحة رقم(6)	ح / مأمون	منه له
4/7	من ح/ المشتريات	400
4/11	إلى ح/ البنك	100
4/30	رصيد دائن	300
		<u>400</u>
5/1	رصيد مدور	300
		<u>400</u>

صفحة رقم(7)	ح / أمين	منه له
4/13	من ح/ البنك	150
4/9	إلى ح/ المبيعات	300
4/30	رصيد مدين	<u>150</u>
		300
5/1	رصيد مدور	150

تدريب (2) :-

فيما يلي عمليات مستخرجة من سجلات محلات الهدى التجارية عن شهر 8 لعام 2008م:

- في 2/ منه أضاف إلى رأسماله مبلغ 10000 نصفها نقداً والباقي بشيك بموجب مستند

قبض رقم (10)

- في 3/ منه اشترت المحلات بضاعة بمبلغ 500 دينار من محلات الوليد دفع منها 200 دينار نقداً والباقي على الحساب بموجب مستند دفع رقم 15 ومستند قيد رقم 40.
- في 12/ منه اشترت المحلات أثاثاً بمبلغ 700 دينار من محلات الزعبي للموبيليا على الحساب بموجب مستند قيد رقم 42.
- في 15/ منه سحب من الصندوق مبلغ 1000 دينار وأودعه في البنك بموجب مستند دفع رقم 18.
- في 21/ منه باعت المحلات بضاعة إلى خالد بمبلغ 3500 دينار قبض منها نقداً 2000 دينار والباقي بشيك بموجب مستند قبض رقم 12.
- في 28/ منه سدد إلى محلات الوليد المستحق بشيك بموجب مستند دفع رقم 21.
- في 30/ منه دفع إيجار المحلات 1000 دينار نقداً وفاتورة الكهرباء البالغة 40 دينار بشيك بموجب مستند دفع رقم 27.

المطلوب:

- أ. تسجيل العمليات السابقة في دفتر اليومية العام لمحلات الهدى التجارية ؟
- ب. تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ العام علماً بأن رصيد الصندوق في 8/1 كان 4000 دينار ورصيد البنك 5000 دينار ورصيد رأس المال 12000 دينار.
- ت. ترصيد الحسابات السابقة في 2008/8/31م ؟
- ث. إعادة فتح الحسابات السابقة في 2008/9/1م ؟

الحل: أ. تسجيل العمليات السابقة في دفتر اليومية العام لمحلات الهدى التجارية :

دفتر اليومية العام صفحة رقم (.....)

التاريخ	رقم صفحة دفتر الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	البيان	المبالغ			
					له		منه	
					دينار	فلس	دينار	فلس
2008/8/2	1	10	.1	من مذكورين				
	2	قبض		ح / الصندوق			5000	-
	3			ح/ البنك إلى ح/ رأس المال زيادة رأس المال نقداً وبشيك	10000	-	5000	-
8/3	4		.2	من ح/ المشتريات			500	-
	1	15 دفع		إلى مذكورين				
	5	40 قيد		ح/ الصندوق ح/ محلات الوليد شراء بضاعة نقداً وعلى الحساب	200	-	300	-

8/12	6 7	42 قيد	.3	من ح/ الأثاث إلى ح/ محلات الزعبي للموبيليا شراء أثاث على الحساب	700	-	700	-
8/15	2 1	18 دفع	.4	من ح/ البنك إلى ح/ الصندوق سحب مبلغ نقداً وإيداعه في البنك	1000	-	1000	-
8/21	1 2 8	12 قبض	.5	من مذكورين ح/ الصندوق ح/ البنك إلى ح/ المبيعات بيع بضاعة نقداً وبشيك	3500	-	2000 1500	- -
8/28	5 2	21 دفع	.6	من ح/ محلات الوليد إلى ح/ البنك سداد المستحقات لمحلات الوليد بشيك	300	-	300	-
8/30	9 10 2 1	27 دفع	.7	من مذكورين ح/ إيجار المحلات ح/ فاتورة الكهرباء إلى مذكورين ح/ البنك ح/ الصندوق سداد إيجار المحل نقداً وفاتورة الكهرباء بشيك	40 1000	- -	1000 40	- -

ب. تصوير الحسابات المطلوبة في دفتر الأستاذ وترصيدا وإعادة فتحها:

صفحة رقم (1)		ح / الصندوق	منه له
8/3	من ح/ مشتريات	200	8/1 رصيد سابق 4000
8/15	من ح/ البنك	1000	8/2 إلى ح/ رأس المال 5000
8/30	من مذكورين	1000	8/21 إلى ح/ المبيعات 2000
8/31	رصيد مدين	<u>8800</u>	
		1100	1100
			9/1 رصيد مدور 8800

منه	ح / البنك	صفحة رقم (2)	له
5000	8/1	من ح/ مشتريات	8/28
5000	8/2	من ح/ رأس المال	8/30
1000	8/15	إلى ح/ الصندوق	
1500	8/21	إلى ح/ المبيعات	
<u>12500</u>		رصيد مدين	8/31
		12500	
12160	9/1	رصيد مدور	

منه	ح / رأس المال	صفحة رقم (3)	له
12000	من ح/ مشتريات		8/1
10000	من ح/ البنك		8/2
<u>22000</u>			
22000	8/31	رصيد دائن	
		22000	
22000	9/1	رصيد مدور	

منه	ح / المشتريات	صفحة رقم (4)	له
500	إلى منكورين		8/3
<u>500</u>		رصيد مدين	8/31
		500	
500	9/1	رصيد مدور	

منه	ح / محلات الوليد	صفحة رقم (5)	له
300	إلى ح/ البنك		8/28
<u>300</u>		من ح/ المشتريات	8/3
		300	

منه	ح / الأثاث	صفحة رقم (6)	له
700	إلى ح/ محلات الزعبي		8/21
<u>700</u>		رصيد مدين	8/31
		700	
700	9/1	رصيد مدور	

منه	ح / محلات الزعبي للموبيليا	صفحة رقم (7)	له
	700	من ح / الأثاث	8/12
	<u>700</u>		
300	8/31		رصيد دائن
700		رصيد مدور	9/1

منه	ح / المبيعات	صفحة رقم (8)	له
	3500	من مذكورين	8/21
	<u>3500</u>		
3500	8/31		رصيد دائن
3500		رصيد مدور	9/1

منه	ح / إيجار المحلات	صفحة رقم (5)	له
	1000		إلى مذكورين
	<u>1000</u>		
1000	8/30		رصيد مدين
1000	9/1		رصيد مدور

منه	ح / إيجار الأثاث	صفحة رقم (6)	له
	40		إلى مذكورين
	<u>40</u>		
40	8/30		رصيد مدين
40	9/1		رصيد مدور

أسئلة الفصل الرابع

1. عرف كلاً من: [الترحيل ، الترسيد ، إعادة فتح الحساب] ؟
2. دفتر المحاسبي الإلزامي من الدفاتر التالية هو:
 - أ. دفتر الأستاذ العام.
 - ب. دفتر التسوية.
 - ج. دفتر الجرد والميزانية.
 - د. دفتر الإيرادات والمصاريف.
3. عند شراء بضاعة بموجب شيك من محلات النور بقيمة 2200 دينار يظهر في الجانب الدائن من حساب البنك في دفتر الأستاذ العام:
 - أ. حساب البضاعة بقيمة 2000 دينار
 - ب. حساب المشتريات بقيمة 2000 دينار
 - ج. (أ أو ب)
 - د. لا شيء مما ذكر

4. إذا كان مجموع المبالغ في الجانب المدين من ح/ الصندوق أكبر منها في الجانب الدائن فإن:

- أ. رصيد حساب الصندوق يكون دائماً. ب. رصيد حساب الصندوق يكون مديناً
خ. حساب الصندوق مقفل. د. لا يمكن معرفة ذلك لأن المبالغ غير معطاة في السؤال

5. يكون الحساب مقفلاً في دفتر الأستاذ العام إذا كان:

- أ. مجموع المبالغ في جانبه المدين أكبر من مجموع المبالغ في الجانب الدائن.
ب. مجموع المبالغ في جانبه المدين أقل من مجموع المبالغ في الجانب الدائن
ج. مجموع المبالغ في جانبه المدين مساوياً لمجموع المبالغ في الجانب الدائن
د. لا شيء مما ذكر

6. إن إعادة فتح حساب الصندوق ذو الرصيد المدين بمبلغ 2000 دينار يعني:

- أ. نقل هذا الرصيد إلى الجانب الدائن تحت اسم رصيد مدور.
ب. نقل هذا الرصيد إلى الجانب المدين قبل المجموع تحت اسم رصيد مدور.
ج. نقل هذا الرصيد إلى الجانب الدائن بعد المجموع تحت اسم رصيد مدور.
د. نقل هذا الرصيد إلى الجانب المدين بعد المجموع تحت اسم رصيد مدور.

7. إذا علمت أن رصيد الصندوق في 6/1 كان 2400 دينار ورصيد الصندوق في 6/30 كان

2850 دينار وبلغت المدفوعات النقدية خلال الشهر 1950 دينار، فالمطلوب إيجاد قيمة
النقدية المستلمة خلال الشهر ؟

8. رصيد العملاء في 9/1 كان 3000 دينار، ورصيد العملاء في 9/30 بلغ 2750 دينار وبلغت

مبيعات البضاعة على الحساب خلال الشهر 900 دينار، فالمطلوب استخراج قيمة النقدية
المستلمة من العملاء خلال الشهر ؟

9. بلغ رصيد الأثاث في 2/1 مبلغ 8000 دينار وفي 2/28 كان رصيد الأثاث 6700 دينار

علماً بأن الأثاث المباع خلال الشهر يبلغ 5000 دينار، المطلوب استخراج قيمة الأثاث
المشترية خلال الشهر ؟

10. بلغ رصيد الصندوق في 2008/5/1 لمحات السرور 5000 دينار وبلغت مبيعاته 3000

دينار والمبالغ المحصلة من خالد 2000 دينار، وقد بلغت قيمة الأثاث المشترية 2000 دينار
ورصيد الصندوق في نهاية الشهر 7000 دينار، فالمطلوب إيجاد قيمة المشتريات المسددة
نقدًا علماً بأن كافة العمليات السابقة تتم عن طريق الصندوق ؟

11. إليك بعض العمليات التي تمت في مشروع السعادة خلال شهر آيار، علماً بأن رصيد الصندوق

في 5/1 كان 7000 دينار، ورصيد البنك 12000 دينار:

- اشترى بضاعة بمبلغ 2000 دينار من معرض عصام بشيك.

- باع بضاعة بمبلغ 5000 دينار إلى أمين قبض من ثمنها 1500 دينار بشيك والباقي على الحساب.
- سحب مبلغ 1000 دينار من البنك وأودعه في الصندوق.
- دفع مصاريف كهرباء 25 دينار بشيك.
- أضاف لرأسماله مبلغ 2000 دينار أودعها في البنك.

المطلوب/

- أ. تسجيل العمليات السابقة في دفتر يومية مشروع السعادة ؟
- ب. تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ العام وترصيداها في 5/31 ؟
- ج. إعادة فتح الحسابات السابقة في 6/1 ؟

12. التالية عمليات تمت في منشأة الوفاء خلال شهر حزيران علماً بأن رصيد الصندوق في 6/1 كان 12000 دينار ورصيد البنك 7000 دينار :

- باع بضاعة بمبلغ 1500 دينار إلى معرض سالم نقداً.
- اشترى بضاعة بمبلغ 5000 دينار من خالد دفع ثمنها 2000 دينار نقداً والباقي على الحساب.
- سحب مبلغ 1000 دينار من الصندوق وأودعها في البنك.
- دفع مصاريف هاتف 30 دينار نقداً.
- أضاف لرأس ماله مبلغ 3000 دينار نقداً.

المطلوب/

- أ. تسجيل العمليات السابقة في دفتر يومية منشأة الوفاء ؟
- ب. تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ العام وترصيداها في 6/30 ؟
- ج. إعادة فتح الحسابات في 7/1 ؟

تدريبات وأسئلة الفصل الخامس (العمليات التمويلية والرأسمالية)

تدريب (1) :

في 2008/1/1 اتفق زيد مع عمر على شراء الأول لمشروع الثاني حيث تنقل موجوداته ومطلوباته عدا النقدية الموجودة في الصندوق وفيما يلي الميزانية العمومية لمشروع عمر في تاريخ الاتفاق :

الميزانية العمومية لمشروع عمر في 2008/1/1

المبلغ	الأصول	المبلغ	الالتزامات وحقوق الملكية
3000	الصندوق	3000	دائنون
2800	المدينون	9800	رأس المال
3000	البضاعة		
4000	سيارة		
12800		12800	

وخلال الشهر تمت العمليات التالية:

- في 1/5 دفع زيد المبلغ المستحق لعمر بشيك من أمواله الخاصة.
- في 1/10 باع زيد سيارته الخاصة بـ 4000 دينار وأودع المبلغ في البنك بإسم المشروع.
- في 1/20 سحب زيد مبلغ 200 دينار من حساب المشروع الجاري لاستعماله الشخصي.
- في 1/22 دفع مصاريف دعاية وإعلان بمبلغ 50 دينار بشيك
- في 1/27 دفع أقساط تأمين على حياته وحياته أسرته مبلغ 500 دينار سحبها من بنك المشروع.

المطلوب:

1. إثبات القيد الافتتاحي في دفتر يومية مشروع زيد؟
2. إثبات العمليات السابقة والتي تمت خلال الشهر في دفتر يومية المشروع ؟
3. تصوير حساب رأس المال في دفتر الأستاذ وترصيده بتاريخ 1/30 ؟

الحل:

القيود الافتتاحية:

من مذكورين:

2800 ح / المدينون

1/1 3000 ح / البضاعة

4000 ح / السيارة

إلى مذكورين:

3000 ح / الدائنون

6800 ح / رأس المال

(إثبات ما بدأ به أعماله التجارية)

في 1/5 لا يسجل قيد لهذه العملية لأنها تتم خارج نطاق المشروع أي تتم بين المشتري والبائع

بصفتها الشخصية

1/10 4000 ح / البنك

4000 ح / رأس المال

(زيادة رأس المال عن طريق بيع السيارة الخاصة بصاحب المشروع وإيداع ثمنها في بنك المشروع)

1/20 200 من ح / المسحوبات الشخصية

200 إلى ح / البنك

(سحب مبلغ من بنك المشروع لأغراض شخصية)

50 من ح / مصاريف الدعاية والإعلان

1/22 50 إلى ح / البنك

(دفع مصاريف دعاية وإعلان بشيك)

1/27 500 من ح / المسحوبات الشخصية

500 إلى ح / البنك

(سحب مبلغ من المشروع لأراض شخصية)

تصوير حساب رأس المال:

له	ح / رأس المال	منه
	6800 من مذكورين 1/1	10800 رصيد دائن
	4000 من ح / البنك 1/10	1/30
	10800	10800

تدريب (2) :-

- في 6/1 بدأ مشروع الزين أعماله التجارية بمبلغ 25000 دينار موزعة كالتالي:
- 2500 دينار بضاعة، 3000 دينار أثاث، 5500 دينار سيارات، 2000 دينار الصندوق، والباقي أودعها في البنك باسم المشروع.
 - 40 دينار ثمن يافطة للمحل، 25 دينار لجريدة الأخبار نظير الإعلان عن فتح المحل، 10 دنائير طوابع بريد.
 - في 3/ منه دفع بشيك إلى المطبعة الوطنية مبلغ 50 دينار ثمن مطبوعات ودفاتر للمحل.
 - في 4/ منه اقترض المشروع من بنك القاهرة عمان مبلغاً وقدره 20000 دينار أودعه في الحساب الجاري بفائدة 9 % سنوياً.
 - في 10/ منه وجد أن إحدى السيارات في المشروع والتي يبلغ ثمنها 2500 دولار لا تخدم أعمال المشروع فقرر تخفيض رأس المال بقيمتها.
 - في 15/ منه باع صاحب المشروع قطعة أرض من أملاكه الخاصة بمبلغ 8000 دينار أودع منها 2000 دينار في صندوق المشروع و3000 دينار في بنك المشروع واشترى بالباقي سيارة لاستعماله الشخصي.
 - في 22/ منه سحب صاحب المشروع بضاعة قيمتها 200 دينار بسعر البيع.
 - في 25/ منه وصله إشعار من البنك يفيد ب قيد مبلغ 40 دينار فائدة دائنه لحسابه الجاري لدى البنك.
 - في 28/ منه سحب مبلغ 200 دينار من الصندوق لدفع فاتورة الماء والكهرباء الخاصة بمنزله.

المطلوب:

1. إثبات القيود اللازمة في دفتر يومية مشروع الزين التجاري.
2. تصوير حسابي رأس المال والمسحوبات الشخصية في نهاية الشهر.

الحل:

1. القيود في دفتر يومية مشروع الزين التجاري:

من مذكورين

- 6/1 2500 ح / البضاعة
3000 ح / الأثاث
5500 ح / سيارات
2000 ح / الصندوق
1200 ح / البنك

25000 إلى ح / رأس المال

إثبات ما بدأ به المشروع أعماله التجارية

من ح / مذكورين

- 6/1 40 ح / يافطة للمحل
25 ح / مصروف الإعلان في جريدة الأخبار
10 ح / مصروف طوابع البريد
75 إلى ح الصندوق
دفع مصاريف مختلفة نقداً.

50 من ح / مصروف مطبوعات ودفاتر للمحل

- 6/3 50 إلى ح / البنك
دفع مصروفات بشيك

2000 من ح / البنك

- 6/4 2000 إلى ح / قرض بنك القاهرة عمان
أخذ قرض وإيداعه البنك بفائدة 9% سنوياً

2500 من ح / رأس المال

- 6/10 2500 إلى ح / السيارة
تخفيض رأس المال بقيمة السيارة

من مذكورين
 2000 ح/ الصندوق
 6/15 3000 ح/ البنك
 5000 إلى ح/ رأس المال
زيادة رأس المال عن طريق بيع قطعة أرض خاصة بصاحب المشروع

200 من ح/ المسحوبات الشخصية
 6/22 200 إلى ح/ المبيعات
سحب بضاعة بسعر البيع

6/25 40 من ح/ البنك
 40 إلى حساب الفوائد الدائنة
إثبات الفوائد الدائنة في الحساب الجاري

200 من ح/ المسحوبات الشخصية
 6/28 200 إلى ح/ الصندوق
مسحوبات شخصية نقدية

2. تصوير الحسابات في دفتر الأستاذ العام:

له	ح / رأس المال	منه
6/1	25000 من مذكورين	6/10 2500 إلى ح/ السيارة
6/15	5000 من مذكورين	6/31 27500 رصيد دائن
	30000	30000

له	ح / المسحوبات الشخصية	منه
6/31	400 رصيد مدين	6/22 200 إلى ح/ المبيعات
	400	6/28 200 إلى ح/ الصندوق
		400

ملاحظات على الحل:

فيما يخص العملية بتاريخ 6/25 فإن صاحب المشروع باع قطعة أرض من أملاكه الخاصة وأودع مبلغ 2000 دينار في الصندوق و3000 دينار في بنك المشروع والباقي اشترى به سيارة لاستعماله الشخصي وهنا يهمننا فقط ما أودعه في الصندوق والبنك بمعنى أنه زاد رأس المال بمبلغ 5000 دينار ولا نهتم بالسيارة التي اشتراها لاستعماله الشخصي ولا بالأرض التي باعها كون الأرض التي باعها من أملاكه وليس من أملاك المشروع فهنا يجب فصل الشخصية المعنوية للمشروع عن شخصية صاحب المشروع.

أسئلة الفصل الخامس

1. ما المقصود برأس المال؟ واذكر الحالات التي يمكن أن يكون عليها رأس المال في بداية

حياة المشروع؟

2. عرف القيد الافتتاحي للمشروع وما الهدف منه؟

3. ما هي أشكال زيادة أو خفض رأس المال؟

4. قارن بين المصروفات الإيرادية والمصروفات الرأسمالية؟ وأعط ثلاثة أمثلة لكل النوعين؟

5. ما هي المعايير التي يمكن الاعتماد عليها للتمييز بين المصروف الإيرادي والمصروف الرأسمالي؟

6. يعتبر التصليح الشامل للآلة والذي يؤدي إلى اطالة عمرها الإنتاجي ثلاث سنوات أخرى:

أ. مصروفاً إيرادياً ويثبت في القيد المحاسبي في حساب مصاريف التصليح الشامل للآلة.

ب. مصروفاً رأسمالياً ويثبت في القيد المحاسبي في حساب مصاريف التصليح الشامل للآلة.

ت. مصروفاً إيرادياً ويثبت في القيد المحاسبي في حساب الآلة.

ث. مصروفاً رأسمالياً ويثبت في القيد المحاسبي في حساب الآلة.

7. تعتبر مصاريف الكهرباء والمياه ومصاريف الرواتب في المشروع:

أ. مصاريف رأسمالية.

ب. مصاريف إيرادية.

ت. مصاريف شراء.

ث. مصاريف بيعية.

8. يعتبر حساب رأس مال المنشأة:

أ. مديناً إذا نقص ودائناً إذا زاد.

ب. دائناً إذا نقص ومديناً إذا زاد.

ت. (أ+ ب) صحيحة.

ث. دائناً إذا زاد أو نقص.

9. هناك معايير عديدة يلجأ لها المحاسبون للتمييز بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية

منها:

أ. العمر الإنتاجي

ب. نوع المصروف.

ت. اسم المصروف.

ث. المركز المالي للمشروع.

10. إذا علمت أن حسام دفع أجرة منزله السنوية نقداً من صندوق المشروع مبلغ 3200 دينار

فإن الطرف المدين من القيد المثبت في دفاتر المشروع هو:

أ. حساب الصندوق بمبلغ 3200 دينار.

ب. حساب المسحوبات الشخصية بمبلغ 3200 دينار.

ت. حساب رأس المال بمبلغ 3200 دينار.

ث. حساب المصروفات بمبلغ 3200 دينار.

11. ضع إشارة صح أو خطأ أمام كل عبارة من العبارات التالية:

أ. () الأصول المتداولة هي التي تقتنيها المنشأة بقصد تحقيق الربح من خلال بيعها.

ب. () إذا زاد عنصر الأصول يجعل حسابه دائناً بمقدار الزيادة.

ج. () إذا نقص عنصر الأصول يجعل حسابه دائناً بمقدار النقص.

د. () إذا أثرت عملية مالية بالنقص على عنصر من عناصر المصروفات جعل حسابه دائناً.

هـ. () المصروفات التي يدفعها المشروع بهدف تحقيق إيراد خلال أقل من فترة مالية تسمى مصروفات إيرادية.

و. () إذا باعت المنشأة أصلاً من أصولها الثابتة نقداً فإن طرف الأصول في الميزانية والمتمثل في الصندوق يزيد وطرف الخصوم والمتمثل في رأس المال يزيد.

ز. () إذا لجأت المنشأة إلى تخفيض رأس مالها عن طريق قيام صاحب المنشأة بسحب سيارة من المشروع فإن حساب السيارات يكون مديناً وحساب رأس المال دائناً.

12. فيما يلي بعض العمليات التي حدثت في منشأة جلال خلال شهر 10/2008م:

- في 10/1 اشترت منشأة جلال التجارية آلة جديدة قيمتها 6000 دينار نقداً.
- في 10/2 دفعت المنشأة مصاريف نقل الآلة التي بلغت 200 دينار نقداً.
- في 10/9 دفعت المنشأة رسوم جمركية على الآلة الجديدة 4000 دينار نقداً.
- في 10/10 دفعت المنشأة مصاريف تركيب الآلة 200 دينار نقداً والمصاريف التجريبية لتشغيل الآلة 100 دينار نقداً.

المطلوب:

أ. إثبات القيود اللازمة لما سبق.

ب. تحديد تكلفة الآلة الجديدة حتى تاريخ 10/11 ؟

تدريبات وأسئلة الفصل السادس

(عمليات البضاعة)

تدريب (1) : العمليات التالية حدثت في مشروع نعمان التجاري خلال شهر كانون الأول من عام 2008م:

- في 12/1 اشترى المشروع بضاعة بمبلغ 8550 دينار من محلات الأحمد دفع من ثمنها 550 دينار نقداً والباقي على الحساب.
- في 12/4 باع بضاعة إلى نعيم قيمتها 4200 دينار نقداً.
- في 12/6 رد نعيم جزءاً من البضاعة لوجود تلف فيها قيمتها 65 دينار وسدد المشروع ثمنها بموجب شيك.
- في 12/9 باع المشروع بضاعة إلى محلات مهند بمبلغ 4200 دينار تسليم محلات مهند، وقد دفعت محلات مهند نصف قيمة البضاعة نقداً كما سددت باقي مصاريف نقلها البالغة 60 دينار نقداً.
- في 12/12 اشترى بضاعة نقداً بقيمة 2500 دينار كما اتفق على شراء بضاعة من محلات جبران قيمتها 1800 دينار تورد بعد يومين ودفع المشروع نصف القيمة كعربون نقداً.
- في 12/13 تبين أن جزءاً من البضاعة المشتراة نقداً بتاريخ 12/12 غير مطابقة للمواصفات فقام المشروع بردها إلى البائع وقيمته 20 دينار استلمها نقداً.
- في 12/14 استلم المشروع البضاعة المتفق على شرائها من محلات جبران وسدد باقي ثمنها بموجب شيك.
- في 12/18 اشترى بضاعة بمبلغ 7200 دينار من محلات نادر تسليم محلات المشتري، وقام المشروع بسداد ثمن البضاعة نقداً، كما دفع م.نقل البضاعة وقيمته 30 دينار بموجب شيك.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية في دفاتر يومية مشروع نعمان التجاري ؟

الحل:

8550 من ح/ المشتريات

12/1

إلى متكورين

550 ح/ محلات الصندوق

800 ح/ محلات الأحمد

شراء بضاعة نقداً وعلى الحساب

12/4

4200 من ح/ الصندوق

4200 إلى حساب المبيعات

بيع بضاعة نقداً

12/6 65 من ح/ مردودات المبيعات ومسموحاتها

65 إلى ح/ البنك

مردودات مبيعات سدد ثمنها بشيك

12/9 من مذكورين

2100 ح/ محلات مهند

2100 ح/ الصندوق

4200 إلى ح/ الصندوق

بيع بضاعة نقداً وعلى الحساب

12/9 60 من ح/ نقل المبيعات

60 إلى ح/ محلات مهند

إثبات مصاريف نقل المبيعات المسددة من محلات مهند

12/12 2500 من ح/ المشتريات

2500 إلى ح/ الصندوق

شراء بضاعة نقداً

12/12 900 من ح/ محلات جبران

900 إلى ح/ الصندوق

دفع عربون شراء بضاعة نقداً

12/12 20 من ح/ الصندوق

20 إلى ح/ مردودات المشتريات ومسموحاتها

رد بضاعة مشترة نقداً

1800 من ح/ المشتريات

12/14

إلى مذكورين

900 ح/ البنك

900 ح/ محلات جبران

استلام البضاعة المتفق على شرائها وسداد باقي الثمن بشيك

12/18

7200 من ح/ المشتريات

7200 إلى ح/ الصندوق

شراء بضاعة نقداً

12/18

30 من ح/ محلات نادر

30 إلى ح/ البنك

سداد مصاريف نقل البضاعة نيابة عن محلات نادر

أسئلة الفصل السادس

1. ما المقصود بكل من:

- حساب بضاعة أول المدة

- حساب بضاعة آخر المدة

2. ما الفرق بين المردودات والمسموحات ؟

3. اضرب أمثلة لعناصر مصروفات الشراء وعناصر مصروفات البيع ؟

4. ما المقصود بعربون الشراء وعربون البيع ؟

5. إليك العمليات التي حدثت لدى محلات التاجر محمود خلال شهر حزيران 2008م:

- في 6/1 اشترى التاجر محمود بضاعة من خالد بمبلغ 4000 دينار على الحساب.

- في 6/5 اشترى من خالد بضاعة بمبلغ 6000 دينار على الحساب.

- في 6/15 دفع مصاريف نقل المشتريات مبلغ 30 دينار نقداً.

- في 6/17 رد إلى خالد بضاعة قدرت بمبلغ 500 دينار لوجود تلف فيها.

- في 6/25 تبين أن جزءاً من البضاعة التي اشترت في 6/5 تقدر بقيمة الف دينار

غير مطابقة للمواصفات فاتفقاً على عدم إعادتها مقابل سماح بنسبة 10% من قيمتها.

- في 6/30 سدد إلى خالد المستحق نقداً.

المطلوب: إثبات القيود اللازمة في دفاتر البائع (خالد) ودفاتر المشتري (محمود) علماً بأن شرط التسليم

هو محلات خالد؟

تدريبات وأسئلة الفصل السابع

(الخصم)

- تدريب (1):** فيما يلي العمليات التي قامت بها محلات غانم التجارية خلال شهر آب 2008م:
- في 8/1 باعت بضاعة إلى محلات ليث بمبلغ 500 دينار وبخصم تجاري 5% وبشروط الدفع (20/3، صافي 30).
 - في 5/ منه اشترت بضاعة من محلات عبد الله بمبلغ 6000 دينار وبخصم تجاري 5% وبشروط الدفع (10/3، صافي 30) وسددت المبلغ فوراً بشيك.
 - في 10/ منه دفعت رواتب بقيمة 500 دينار نقداً، كما باعت بضاعة إلى سليم بمبلغ 3000 دينار وبشروط الدفع (10/3، صافي 30) وقد سدد سليم المستحق نقداً.
 - في 17/ منه سددت محلات ليث المستحق عليها نقداً.
 - في 18/ منه اشترى بضاعة بمبلغ 3000 دينار من شركة النور بخصم تجاري 10% وبشروط الدفع (8/2، صافي 30)
 - في 20/ منه سحب صاحب المحل مبلغ 400 دينار من حسابه الجاري لاستعمال الشخصي.
 - في 23/ منه سدد المستحق لشركة النور نقداً.
 - في 28/ منه بلغت مبيعاته النقدية 1000 دينار.

المطلوب:

أ. إثبات القيود اللازمة في دفتر يومية محلات غانم التجارية ؟

ب. تصوير وترصيد ح/ خصم المبيعات وح/ خصم المشتريات ؟

الحل: أولاً : إثبات القيود في دفتر اليومية

8/1

475 من ح/ محلات ليث

475 إلى ح/ المبيعات

بيع بضاعة على الحساب بخصم تجاري 5%

5700 من ح/ المشتريات

8/5

إلى منكورين

5586 ح/ البنك

114 ح/ خصم المشتريات (2% x 5700)

شراء بضاعة بخصم تجاري 5% وبخصم نقدي 2% وتم السداد فوراً.

- 8/10 500 من ح/ مصاريف الرواتب
500 إلى ح/ الصندوق
إثبات دفع رواتب نقداً
- 8/15 من مذكورين
2910 ح/ الصندوق
90 ح/ خصم المبيعات ($3\% \times 3000$)
بيع بضاعة بخصم نقدي والسداد فوراً ونقداً.
- 8/17 من مذكورين
460.75 ح/ الصندوق
14.25 ح/ خصم المبيعات ($3\% \times 475$)
475 إلى ح/ محلات ليث
استلام المستحق على محلات ليث مع احتساب الخصم النقدي
- 8/18 2700 من ح/ المشتريات
2700 إلى ح/ شركة النور
شراء بضاعة على الحساب وبخصم تجاري 10%
- 8/20 400 من ح/ المسحوبات الشخصية
400 إلى ح/ البنك
سحب مبلغ من الحساب الجاري للاستعمال الشخصي
- 8/23 2700 من ح/ شركة النور
إلى مذكورين
2646 ح/ الصندوق
54 ح/ خصم المشتريات ($2\% \times 2700$)
سداد المستحق لشركة النور والاستفادة من الخصم النقدي
- 1000 من ح/ الصندوق

ثانيا : تصوير وترصيد ح/ خصم المبيعات وح/ خصم المشتريات :

منه	ح / خصم المبيعات	له
90	إلى ح/ المبيعات 8/15	رصيد مدين 8/31
14.25	إلى ح/ محلات ليث 8/17	
104.25		104.25

منه	ح / خصم المشتريات	له
168	رصيد دائن 8/31	من ح/ المشتريات 8/5
		من ح/ شركة النور 8/23
168		168

ملاحظة في السؤال :

- (20/3، صافي 30) وهو رمز يستخدمه التجار عند إبرام شروط الخصم على الفاتورة بشكل مختصر ، ويقصد هذا الاختصار بان البائع يمنح المشتري خصما بنسبة 3% من المبلغ المستحق عليه إذا سدد المشتري خلال 20 يوما من تاريخ الفاتورة ، ويلزم المشتري بدفع المبلغ المستحق عليه كاملا بدون خصم خلا فترة أقصاها 30 يوما .
- (10/3، صافي 30) : البائع يمنح المشتري خصما بنسبة 3% من المبلغ المستحق عليه إذا سدد المشتري خلال 10 أيام من تاريخ الفاتورة ، ويلزم المشتري بدفع المبلغ المستحق عليه كاملا بدون خصم خلا فترة أقصاها 30 يوما .
- (8/2، صافي 30) : البائع يمنح المشتري خصما بنسبة 2% من المبلغ المستحق عليه إذا سدد المشتري خلال 8 أيام من تاريخ الفاتورة ، ويلزم المشتري بدفع المبلغ المستحق عليه كاملا بدون خصم خلا فترة أقصاها 30 يوما .

أسئلة الفصل السابع

- 1- قارن بين الخصم التجاري و الخصم النقدي و خصم الكمية من حيث المفهوم .
- 2- قارن بين الخصم التجاري و الخصم النقدي و خصم الكمية من حيث المعالجة المحاسبية.
- 3- اذكر سببين لمنح الخصم التجاري .

- 4- يصنف خصم المبيعات من وجهة نظر البائع على أنه :
- أ. إيراد ب. مصروف رأسمالي ج . مصروف إيرادي د . أصل
- 5- إذا منح الخصم النقدي للتاجر فإنه يعالج محاسبيا في دفاتر البائع على انه :
- أ. خصم مشتريات ب. خصم مبيعات ج. خصم كمية د. خصم تجاري
- 6- اختصارا لشرط الخصم التالي في فاترة البيع التالية (10/2 صافي 30) على مشتريات مبلغها 750 دولار ، يفيد أن مقدار الخصم إذا تم السداد خلال فترة الخصم (10 أيام) هو :
- أ. 15 دولار ب. 20 دولار ج . 10 دولارات د . قيمة أخرى ()
- 7- قامت شركة الحسن التجارية بالعمليات المالية التالية خلال شهر يناير لعام 2008 ، علما بان شركة الحسن تطبق شرط الخصم التالي (2 / 15 ، صافي 40) على مبيعاتها .
- في 2/2 باعت بضاعة إلى شركة خالد ببلغ 7600 دولار على الحساب .
 - في 2/3 ردت شركة خالد جزء من قيمة البضاعة والتي تبلغ قيمتها 200 دولار و ذلك لوجود تلف بها .
 - في 2/7 اشترت الشركة بضاعة بمبلغ 24000 دولار من شركة سند التجارية وبخصم تجاري (10%) ، وخصم نقدي (15%) إذا تم السداد خلال أسبوع من تاريخه .
 - في 2/12 استلمت الشركة من شركة خالد المستحق عليها بموجب شيك .
 - في 2/13 سددت الشركة المستحق عليها لشركة سند التجارية نقدا .
- المطلوب : إثبات العمليات المالية في دفتر يومية شركة الحسن التجارية .

تدريبات وأسئلة الفصل الثامن (ميزان المراجعة)

أمثلة شاملة

مثال (2):

قام يامن بفتح ورشة لتصليح السيارات مع بداية السنة، خلال الشهر الأول قام بالعمليات التالية:

في 1/1 خصص مبلغ 8000 دينار كراس مال أودعها في صندوق المشروع.

في 1/4 اشترى آلات قيمتها 1800 دينار نقداً.

في 1/11 اشترى أدوات ومعدات قيمتها 240 دينار من شركة بركات على الحساب.

في 1/19 دفع مبلغ 80 دينار مصروفات تأمين نقداً.

في 1/21 سدد رصيد شركة بركات نقداً.

في 1/28 اشترى مكتب قيمته 80 دينار نقداً.

في 1/31 دفع مصاريف كهرباء 30 دينار نقداً.

المطلوب: إثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية بطريقة منظمة، وتصوير الحسابات في دفتر الأستاذ وترصيدا وإعداد ميزان المراجعة.

الحل: أولاً: دفتر اليومية:

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	له	منه
1/1	1 2	1	من ح/ الصندوق الى ح/ رأس المال بداية عمل المشروع	8000	800
1/4	3 1	2	من ح/ آلات الى ح/ الصندوق شراء آلات نقداً	1800	1800
1/11	4 5	3	من ح/ الأدوات والمعدات الى ح/ شركة بركات شراء أدوات ومعدات على الحساب	240	240
1/19	6 1	4	من ح/ مصاريف التأمين الى ح/ الصندوق دفع م. تأمين نقداً	80	80
1/21	5 1	5	من ح/ شركة بركات الى ح/ الصندوق سداد رصيد شركة بركات نقداً	240	240
1/28	7 1	6	من حساب المكتب (اثاث) الى ح/ الصندوق شراء مكتب نقداً	80	80
1/31	8 1	7	من ح/ م. كهرباء الى ح/ الصندوق دفع م. كهرباء نقداً	30	30

ثانياً: دفتر الأستاذ

له	ح/ رأس المال	منه	له	ح/ الصندوق	منه
	8000 من ح/ الصندوق 1/1		1/4	1800 من ح/ آلات	8000 الى ح/ رأس المال 1/1
			1/19	80 من ح/ مصاريف التأمين	
			1/21	240 من ح/ شركة بركات	
			1/28	80 من ح/ المكتب	
		رصيد دائن 1/31	1/31	30 من ح/ م. كهرباء	
			1/31	5770 رصيد مدين	
	<u>800</u>	<u>800</u>		<u>800</u>	<u>800</u>

منه	ح/ آلات	له
1800 الى ح/ الصندوق 1/4	1800 رصيد مدين 1/31	1/1
1800	1800	

منه	ح/ الأدوات والمعدات	له
240 الى ح/ شركة بركات 1/11	240 رصيد مدين 1/31	
1800	1800	

منه	ح/ شركة بركات	له
240 الى ح/ الصندوق 1/21	240 من ح/ الأدوات والمعدات 1/11	
حساب	مقل 240	
240		

منه	ح/ مصاريف التأمين	له
80 الى ح/ الصندوق 1/19	80 رصيد مدين 1/31	
80	80	

له	ح/ المكتب (الأثاث)	منه
	80 رصيد مدين 1/31	80 الى ح/ الصندوق 1/28
	80	80

له	ح/ مصاريف كهرباء	منه
	30 رصيد مدين 1/31	30 الى ح/ الصندوق 1/19
	30	30

ثالثاً: ميزان المراجعة:

رقم الحساب	اسم الحساب	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة
1	ح/ الصندوق	-	5770
2	ح/ رأس المال	8000	-
3	ح/ آلات	-	1800
4	ح/ الأدوات والمعدات	-	240
5	ح/ شركة بركة	-	-
6	ح/ مصاريف التأمين	-	80
7	ح/ المكتب (الأثاث)	-	80
8	ح. م. كهرباء	-	30
	المجموع	8000	8000

مثال: (3)

الأرصدة التالية مستخرجة من دفتر أستاذ منشأة منذر التجارية في 2006/12/31م، المبالغ (بالدينار)
4000 عقار، 1000 أثاث، 5300 بضاعة، 3300 نقدية، 5500 مشتريات، 800 مدينون، 700
أوراق القبض، 600 أجور، 300 إيجار، 100 مصاريف بيعية، 1000 مصاريف إدارية، 7800
مبيعات، 300 دائنون، 500 أوراق دفع،؟؟ رأس المال.

المطلوب: إعداد ميزانية المراجعة في 2006/12/31 مبيناً فيه قيمة رأس المال:

الحل:

ميزانية المراجعة لمنشأة منذر التجارية في 2006/12/31

اسم الحساب	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة
عقار		4000
أثاث		1000
بضاعة		5300
نقدية		3300
مشتريات		5500
مدينون		800
أوراق قبض		700
أجور		600
إيجار		300
مصاريف بيعية		100
مصاريف ادارية		1000
مبيعات		-
دائنون		-
أوراق دفع		-
رأس المال		-
المجموع	22600	22600

مثال (4):

فيما يلي الحسابات التي ظهرت في دفتر الأستاذ لمحلات وائل التجارية وذلك في 2006/12/31م.

له	ح/ الصندوق	منه
	6500	18800
	4200	12000
	8000	
له	ح/ البنك	منه
	780	7400

له	ح/المشتريات	منه
		4200
		6500
		11000

له	ح/المدينون	منه
	4500	12100
		1100

له	ح/الدائنون	منه
	7800	200
	6400	6400

ح/آلات والمعدات	منه
	له
	650

له	ح/رأس المال	منه
	20290	

ح/المصاريف المختلفة	منه
	له
	180
	290
	2000
	650

له	ح/المبيعات	منه
	12000	
	8500	
	4500	

المطلوب: تحديد أرصدة الحسابات السابقة وإعداد ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة في 2006/12/31.

الحل:

تحديد أرصدة الحسابات في صفحة الأستاذ في 2006/12/31:

له	ح/الصندوق	منه
	6500	18800
	4200	12000
	8000	
رصيد مدين 12/31	12100	
	30800	

له	ح/البنك	منه
	780	7400
رصيد مدين 12/31	6620	
	7400	7400

له	ح/المشتريات	منه
		4220
رصيد مدين 12/31	21700	6500
	21700	11000
		21700

له	ح/المدينون	منه
	4500	1200
	8700 رصيد مدین 12/31	100
	13200	13200

له	ح/الدائون	منه
	7800	300
	6400	6400
		7600 رصيد دائن 12/31
	14200	14200

له	ح/آلات ومعدات	منه
		650
	650 رصيد دائن 12/31	
	650	650

له	ح/رأس المال	منه
	20290	
		20290 رصيد دائن 12/31
	20290	20290

له	ح/المصاريف المختلفة	منه
		180
	3120 رصيد دائن 12/31	290
		2000
	3120	650
		3120

له	ح/المبيعات	منه
	12000	
	8500	25000 رصيد دائن 12/31
	4500	25000
	25000	

ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة في 2006/12/31م.

رقم صفحة دفتر الأستاذ	اسم الحساب	الأرصدة		المجاميع	
		دائنة	مدينة	دائنة	مدينة
1	الصندوق	-	12100	18700	30800
2	البنك	-	6620	780	7400
3	المشتريات	-	21700	-	21700
4	المدينون	-	8700	4500	13200
5	الدائنون	7600	-	14200	6600
6	الآلات والمعدات	-	650	-	650
7	رأس المال	20290	-	20290	-
8	المصاريف المختلفة	-	3120	-	3120
9	المبيعات	25000	-	25000	-
		52890	52890	83470	83470

أسئلة وتمارين

- 1- عرف ميزان المراجعة وما هي أشكاله؟
- 2- ما أهداف إعداد ميزان المراجعة.
- 3- هل يدل توازن ميزان المراجعة على عدم وجود أخطاء محاسبية بصورة مطلقة. ا.
- 4- متى يعد ميزان المراجعة ضمن الدورة المحاسبية؟
- 5- بين أوجه الخطأ والصواب في كل عبارة من العبارات التالية:
ت. يعتبر ميزان المراجعة كشف خارجي وليس حساباً.
ث. هناك بعض الأخطاء التي لا يكشفها توازن ميزان المراجعة.
ج. إذا كان رصيد أجور نقل للداخل 143 دينار وتم نقله إلى ميزان المراجعة بمبلغ 134 دينار فإن الفرق بين جانبي الميزان على فرض عدم وجود أخطاء أخرى سيكون 9 دنانير.
ح. إن إغفال عملية بالكامل من التسجيل والترحيل يترتب عليه عدم توازن جانبي ميزان المراجعة.
- 6- فيما يلي أرصدة الحسابات الخاصة بشركة حمدان وذلك في 12/31:
15000د صندوق، 8000 د. بنك، 2500 د. مدينون، 4000 د. معدات، 12400 د. مبيعات، 8100د. مشتريات، 600د. مصاريف مختلفة، 300د. م. الشراء، 1000د. بضاعة، 250 إيراد مختلفة، 620د. دائنون، رأس المال.
المطلوب إعداد ميزان المراجعة موجداً قيمة رأس المال من خلاله.
- 7- خلال شهر أيار تم تأسيس شركة خدمات أسفرت عملياتها خلال هذا الشهر عن الحسابات التالية:
صندوق 4200د، معاد 180د. مدينون 1450د، دائنون 620د، أراضي 4800د، مصاريف مختلفة 720د، مباني 1200د، إيرادات 15000د. رأس المال؟ وفي شهر حزيران تم شراء أثاث بمبلغ 1000 د. نقداً
تم أداء خدمات بمبلغ 6500د. نقداً.
تم سداد مبلغ 450د. من رصيد المدينين نقداً.
تم دفع مبلغ 600 د. مصاريف نقداً
المطلوب: إعداد ميزان المراجعة في نهاية شهر حزيران.
- 8- أبتدأ سلطان أعماله التجارية مع بداية شهر نيسان عام 2004 والعمليات التالية حدثت خلال الأسبوع الأول من بداية العمل:
4/1 أودع مبلغ 12000د. كرأس مال في الصندوق.
4/2 إشتري بضاعة بمبلغ 1650د. سغيان دفع نصفها نقداً والباقي على الحساب.

4/3 باع بضاعة بمبلغ 480 د. إلى علي نقداً.

4/5 دفع م. إيجار المحل بمبلغ 120د. نقداً، وم. إعلانات للمنشأة 450 د. نقداً.

4/7 اشترى أثاث لاستخدامه في المحل من محلات النورس على الحساب بقيمة 100د.

8/4 سدد رصيد محلات النورس وسفيان نقداً.

المطلوب: تسجيل العمليات السابقة في دفتر اليومية وترحيلها إلى دفتر الأستاذ وإعداد ميزان المراجعة في 2004/4/8.

9- ظهرت الأرصدة التالية في دفتر الأستاذ لمحلات وائل التجارية في 2006/12/31، 2000د أوراق القبض، 10000دز مبانى، 6000د دائنون، 200د. مصاريف إعلان، 200د. فوائد دائنة 200د. إيراد عقار، 4000د. قرض، 6000د. معدات، 400د. خصم مسموح به 16000د. مدينون، 2000د. بضاعة، 600 د. م. نقل المشتريات، 4000د. بنك، 200د. مردودات المشتريات، 2000د. أوراق مالية 6000 صندوق، 150د. عمولة وكلاء الشراء، 6400د. م. بيعية مختلفة، 37270د. راس المال، 480 د. خصم مكتب، 600د. مسحوبات شخصية، 12000د. مبيعات، 4000د. مشتريات.

المطلوب: إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة.

10- في ما يلي الحسابات الخاصة بمحل حسان لتصليح سيارات أو بل وهوندا وذلك عن شهر شباط/ 2004م.

منه	ح/الصندوق	له
1000 الى ح/ رأس المال	5000 من ح/ الآلات	
2000 الى ح/ رأس المال	500 من ح/ الدائنون	

منه	ح/ الآلات	له
500 الى ح/ الصندوق	800 من ح/ المدينون	

منه	ح/المهمات	له
1000 الى ح/ الدائنون		

منه	ح/المدينون	له
800 الى ح/ الآلات		

منه	ح/ الدائون	له
500 الى الصندوق	1000 من ح/ المهمات	

منه	ح/رأس المال	له
	10000 من ح/ الصندوق 2000 من ح/ الصندوق	

المطلوب:

- 1- إثبات القيود التي أدت إلى ظهور الحسابات بالشكل أعلاه.
- 2- ترصيد الحسابات السابقة.
- 3- إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع.
- 4- إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة.

11- فيما يلي ميزانية محلات ناصر في 2006/12/31.

12000 الصندوق	3200 دائون
6000 مدينون	12000 قرض البنك
32000 مباني	60000 رأس المال
8000 أثاث	
17200 سيارات	
<u>7520</u>	<u>75200</u>

وخلال شهر كانون ثاني/ 2007م، حدثت العمليات التالية:

في 1/1 تم شراء بضاعة بمبلغ 8000 د. على الحساب من الموردين (الدائنين)

في 1/2 تم بيع بضاعة بمبلغ 4000 دينار إلى العملاء على الحساب.
في 1/4 تم سداد مبلغ 1000 دينار للدائنين نقداً.
في 1/6 تم دفع مبلغ 650 دينار م. إعلانات نقداً.
في 1/7 تم شراء بضاعة بمبلغ 1500 دينار نقداً.
في 1/8 تم الحصول على قرض جديد قيمته 2000 دينار نقداً.
في 1/9 تم سحب مبلغ 1100 دينار من الصندوق نقداً لأغراض صاحب المنشأة الخاصة.
في 1/10 تم غيداع مبلغ 6000 دينار نصفها في الصندوق والنصف الآخر في البنك كزيادة في راس المال.

المطلوب:

- 1- إثبات العمليات السابقة في يومية محلات ناصر.
- 2- ترحيل القيود إلى دفاتر الأستاذ وترصيد الحسابات.
- 3- إعداد ميزان المراجعة في 2007/1/31.

تدريبات وأسئلة الفصل التاسع

(الحسابات الختامية وكشف الميزانية العمومية)

- 1- ما هي الحسابات الختامية، وما هي بنود كل حساب.
- 2- عرف قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) ووضح متى تعد
- 3- ماذا يقصد بمجمل الربح؟ وبماذا يخلت عن صافي الربح.
- 4- إذا كانت منشأة معينة قد حققت خلال فترة مالية معينة مجمل أرباح فهل يعني ذلك أن نتيجة قائمة الدخل لا بد أن تكون صافي ربح.
- 5- أكمل المعادلات التالية:
 - أ. المبيعات - مردودات المبيعات =
 - ب. صافي المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة =
 - ت. تكلفة البضاعة المباعة =
 - ث. مجمل الربح + تكلفة البضاعة المباعة =
 - ج. بضاعة أول المدة + مردودات المشتريات + م. المشتريات - بضاعة آخر المدة = ...
- 6- في كل حالة من الحالات التالية ما هي قيمة تكلفة البضاعة المباعة:
 - أ. المشتريات 8000، بضاعة أول المدة 6000، مردودات المشتريات 1000، م. الشراء 500، بضاعة آخر المدة 5000 دينار.
 - ب. المشتريات 4500، بضاعة أول المدة 2000، مجمل الربح 9000، صافي المبيعات 14500 دينار.
 - ت. مجمل الخسارة 3500، صافي المبيعات 8000، بضاعة أول المدة 6000، م. الشراء 200 دينار.

7- فيما يلي البيانات المتعلقة بشركة الأنظمة الحديثة والمطلوب إيجاد القيم المجهولة؟

البيان	2004	2005	2006
المبيعات	290000	(و)	400000
بضاعة أول المدة	20000	(س)	(ن)
تكلفة المبيعات	235000	(ط)	293000
مردودات المبيعات	9000	12000	(هـ)
بضاعة آخر المدة	30000	(ع)	(ك)
مردودات المشتريات ومسموحاتها	5000	8000	10000
م. نقل للداخل	8000	9000	12000

صافي المبيعات	(أ)	347000	(م)
المشتريات	(ص)	260000	298000
مجمّل الربح	46000	91000	97000

8- من البيانات التالية المطلوب: إيجاد مجمّل الربح والخسارة عن الفترة المنتهية في 12/31
580000 مبيعات، 26000 مشتريات، 1800 مردودات المبيعات، 2200 مردودات
المشتريات، 600 م. نقل المشتريات، 200 جمارك الشراء، 400 عمولة وكلاء الشراء، 6800
بضاعة أول المدة.

علماً أن بضاعة آخر المدة عند الجرد قيمت بمبلغ 10000 حسب أقلّ السعريين.

9- من البيانات التالية المطلوب: إيجاد صافي الربح والخسارة عن الفترة المنتهية في 12/31
مجمّل الخسارة 800م، نقل المبيعات، 160 م. لف وحزم 200 عمولة وكلاء البيع، 1800
رواتب موظفين، 2800 أجور عمال، 900 إيراد عقار، 750 إيراد أوراق مالية، 60 خصم
مكتسب، 90 خصم مسموح به، 100 خصم كمية مدين، 112 فوائد مدينة، 1600 م. إدارية
مختلفة، 4500 إيراد بيع مباني.

10- أسس عبد المعطي مشروعاً، وفيما يلي العمليات التي تمت خلال الشهر الأول لعمل
المكتب.

في 3/1 استثمر عبد المعطي مبلغ 150000 دينار كراس مال نقداً في المشروع.

في 5/ منه استأجر مكتب في عمارة بأجرة سنوية 3000 دينار دفع منها 1000 نقداً.

في 8/ منه اشترى أثاثاً للمكتب بقيمة 600 دينار نقداً واشترى مروحة بمبلغ 30 دينار على الحساب من
معروض السلام

في 10/ منه اشترى حاسوب للمكتب بمبلغ 1500 دينار نقداً.

في 15/ منه اشترى باقة ورد بمبلغ 20 دينار دفعها من صندوق المنشأة وأرسلها إلى جاره بمناسبة افتتاح
شركته الجديدة.

في 17/ منه قدم استشارات محاسبية لإحدى الشركات وقبض مبلغ 300 نقداً.

في 18/ منه سدد المستحق لمعروض السلام نقداً.

في 22/ منه عين سكرتيره في المكتب براتب شهري 120 دينار.

في 25/ منه قدم المكتب استشارة محاسبية لشركة عدنان مقابل 160 دينار لم يستلمها بالمكتب بعد.

في 31/ منه دفع المصاريف التالية:

20 دينار نقداً دعاية وإعلان.

20 دينار نقداً م. كهرباء منها 12 دينار خاصة بمنزله.

المطلوب:

- 1- إثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية بطريقة أصولية.
- 2- ترحيل العمليات إلى دفتر الأستاذ وترصيد الحسابات.
- 3- إعداد ميزان المراجعة كما هو في 3/31.
- 4- إعداد قائمة الدخل عن الشهر المنتهي في 3/31.
- 5- إعداد قائمة المركز المالي كما هي في 3/31.



المراجع



المراجع العربية :

- الخدّاش ، حسام الدين ، صيام ، وليد ، نور ، عبد الناصر ، " أصول المحاسبة المالية - الجزء الأول " ، (2014) ، دار المسيرة للنشر والتوزيع - الأردن ، الطبعة الثامنة .
- الرزق ، صالح ، " أصول المحاسبة المالية " ، (1998) ، دار الفكر والنشر والتوزيع - الأردن .
- عابد ، نواف ، " محاضرات في مبادئ المحاسبة المالية " ، (2014) ، جامعة الأزهر - غزة
- غلاب ، الحسن ، " أسس إعداد القوائم المالية " ، (1996) ، جامعة عين شمس
- مطر ، محمد ، " المحاسبة المالية " ، (2000) ، جامعة العلوم التطبيقية - الأردن .

المراجع الأجنبية :

- James M. Wahlen , Stephen P. Baginski , Mark T. Bradshaw , "Financial Reporting, Financial Statement Analysis, and Valuation A Strategic Perspective " , (2011), 7e, South-Western, Cengage Learning.
- Jerry J. Weygandt , Paul D. Kimmel , Donald E. Kieso " ACCOUNTING PRINCIPLES " , (2014) , 12 e , RR Donnelley.The cover was printed by RR Donnelley-USA .
- Joe B. Hoyle , Thomas F. Schaefer , Timothy S. Doupnik , " Advanced Accounting" ,(2013) , 11 ed , McGraw-Hill/Irwin, a business unit of The McGraw-Hill Companies, Inc.-USA.
- .Watson Denzil , Head Antony , " Corporate Finance Principles & Practice", (2008) , 4th , British Library Cataloguing-in-Publication Data.

فهرس المحتويات

0مقدمة الكتاب:
2 الفصل الأول : مدخل علم المحاسبة المالية
2 نشأة المحاسبة وتطورها:
4 المحاسبة وتطورها في فلسطين:
4 محاور علم المحاسبة المالية:
4 مفهوم المحاسبة المالية:
5 وظائف المحاسبة وأهدافها:
7 الدورة المحاسبية:
7 الفئات المستفيدة من البيانات المحاسبية:
9 خصائص المعلومات المحاسبية الرئيسية:
11 الفروض والمبادئ المحاسبية (Accounting Assumption and Principle):
17 حقول علم المحاسبة Field of Accounting
21 الفصل الثاني: النظام المحاسبي وتحليل العمليات المالية
21 الأشكال القانونية لمنظمات الأعمال:
22 الجزء الأول: النظام المحاسبي (Accounting System)
22 مفهوم النظام المحاسبي:
22 عناصر النظام المحاسبي الجيد:
24 خصائص النظام المحاسبي:
25 أهداف النظام المحاسبي:
26 الجزء الثاني تحليل العمليات المالية (Analysis of Financial Transaction)
27 دورة تحليل وتسجيل العملية المالية (مدخلات النظام المحاسبي).
27 مفهوم تحليل العمليات المالية:
28 معادلة الميزانية وحساباتها
29 حسابات معادلة الميزانية:
29 1- الأصول Assets:
30 2- الخصوم Liabilities:
30 3 حقوق الملكية Owner's Equity:
30 احتمالات معادلة الميزانية:
34 حسابات خارج معادلة الميزانية
34 حساب الإيرادات Revenue Account:
34 حساب المصروفات Expenses account:
39 الفصل الثالث : تسجيل العمليات المالية
39 مفهوم تسجيل العمليات:
39 نظام القيد المحاسبي المزدوج (Accounting – Double Entry System):

40	أنواع أنظمة القيد المحاسبي المزدوج:
40	أولاً: نظام القيد البسيط:
41	ثانياً: نظام القيد المركب:
49	الفصل الرابع: الدفاتر المحاسبية
49	مفهوم الدفاتر المحاسبية:
49	تصنيف الدفاتر المحاسبية:
50	أولاً / الدفاتر المحاسبية الإلزامية:
52	ثانياً: الدفاتر المحاسبية الغير إلزامية:
54	ثالثاً / الدفاتر المحاسبية الإحصائية والبيانية (Statistical and Graphical-Book):
55	الترحيل والترصيد وإعادة فتح الحسابات (Posting, Balancing & Reopening Accounts):
56	أولاً: مرحلة الترحيل والتبويب (POSTING)
59	ثانياً / مرحلة الترخيد والإقفال (Balancing):
61	ثالثاً / مرحلة إعادة فتح الحسابات (Reopening Accounts)
69	الفصل الخامس: العمليات التمويلية والرأسمالية:
69	العمليات المالية المتعلقة بتمويل المشروع :
70	أولاً: العمليات المالية ذات التأثير المباشر على رأس المال :
70	النوع الأول : تكوين رأس المال في بداية حياة المشروع.....
73	النوع الثاني : زيادة رأس المال خلال حياة عمل المشروع .
74	النوع الثالث : تخفيض رأس المال خلال حياة المشروع
74	النوع الرابع: المسحوبات الشخصية Withdrawals:
77	ثانياً: العمليات المالية ذات التأثير الغير المباشر على رأس المال :
77	القروض (LOANS) :
79	العمليات الرأسمالية والعمليات الأيرادية (Capital Expenditures and Revenue Expenditures)
79	المصاريف الرأسمالية (Capital Expenditures) " عمليات رأسمالية " .
79	المصاريف الأيرادية (Revenue Expenditures) "عمليات أيرادية".
81	المحور الأول (العمليات الأيرادية) .
81	تسوية والمصروفات والإيرادات
81	أولاً: تسوية المصروفات :
86	ثانياً: تسوية الإيرادات :
90	المحور الثاني (العمليات الرأسمالية) .
91	المعالجة المحاسبية للمصروفات الرأسمالية.....
91	الحالة الأولى : شراء أو اقتناء الأصل الثابت :
92	الحالة الثانية : تطوير الأصول الثابتة.....
95	الفصل السادس: عمليات البضاعة.....
96	حساب بضاعة أول المدة (Beginning Inventory):
97	حساب المشتريات (Purchases) :

100	حساب مردودات المشتريات وحساب مسموحات المشتريات:
100	أولاً: حساب مردودات المشتريات :
101	ثانياً: حساب مسموحات المشتريات :
102	حسابات متعلقة بمصروفات المشتريات:
102	حساب المبيعات (Sales):
105	مردودات ومسموحات المبيعات (Sales Returns & Allowances)
107	مصروفات المبيعات (Selling Expenses)
108	تسليم البضاعة (Free On Board Point)
109	شروط تسليم البضاعة "FOB-Point":
109	النوع الأول / شروط التسليم محل البائع :
110	النوع الثاني: شروط التسليم محل المشتري:
114	الفصل السابع: خصم المبيعات
114	أولاً: الخصم التجاري (Trade Discount)
116	ثانياً: الخصم النقدي (Cash Discount) :
117	ثالثاً: خصم الكمية (Quantity Discount) :
122	الفصل الثامن: ميزان المراجعة
122	تعريف ميزان المراجعة Trial Balance:
122	أشكال ميزان المراجعة:
122	ميزان المراجعة بالمجاميع Trial Balance By Totals:
123	ميزان المراجعة بالأرصدة: Trial Balance By Balances:
123	أهداف إعداد ميزان المراجعة Objectives of Trial Balance:
129	الفصل التاسع : الحسابات الختامية وكشف الميزانية العمومية
130	قائمة الدخل:
132	الإيرادات والمصاريف غير العادية:
134	قائمة حقوق الملكية: Owners Equity Statement:
134	قائمة المركز المال أو كشف الميزانية: Balance Sheet or Financial Position:
162	أسئلة وتدريبات
218	المراجع
220	فهرس المحتويات

جامعة الاسراء
ISRAA UNIVERSITY



تواصل معنا

info@israa.edu.ps 

0097082843433 

0097082843435 

فلسطين - قطاع غزة - شارع يافا 